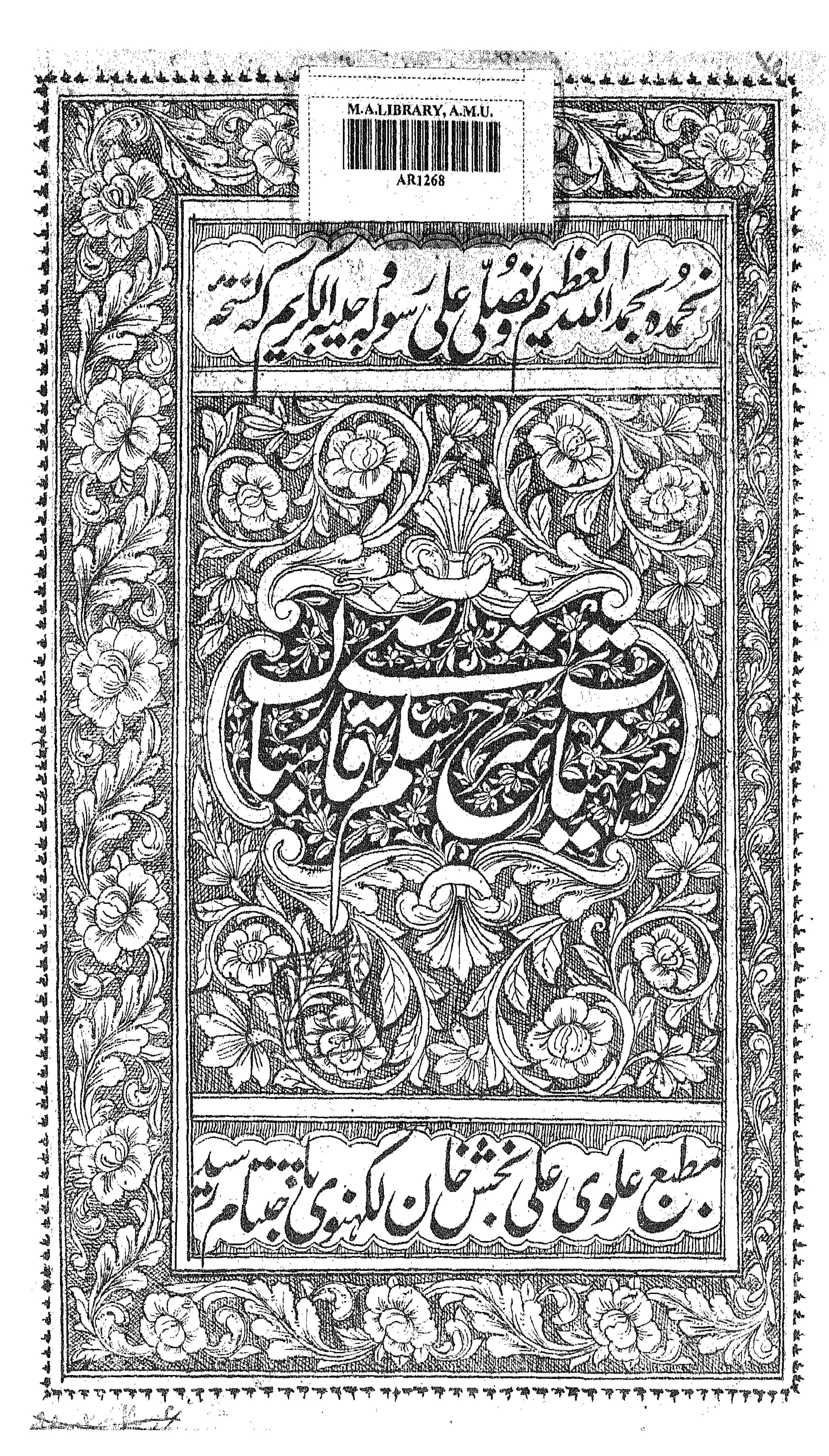
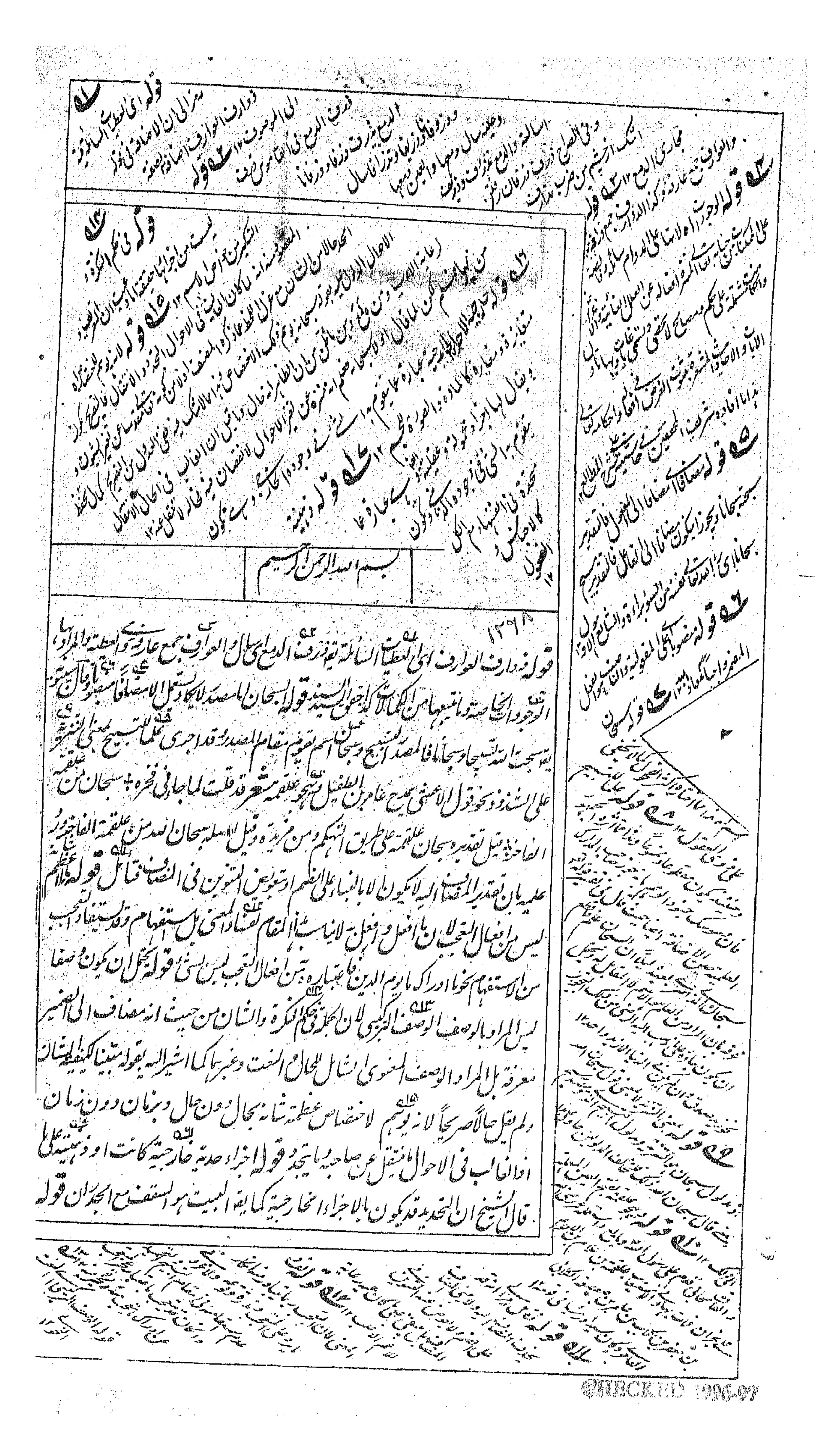

نحمده و نمجده الله العظیم و نصلی علی رسوله حبیبه الکریم
مطبع علوی علی بخش خان لکهنوی باهتمام



بسم الله الرحمن الرحيم

١٢٦٣

قوله وارف العوارف اي العطيات السابغة فيه ذرفت الدمع اي سال والعوارف جمع عارفة وهي العطية والمراد بها الوجودات الخاصة وما يتبعها من الكمالات كذا في حواشي السيد قوله سبحان ما مصدر لا يكاد يستعمل الا مضافا منصوبا بفعل مضمر وجوبا اي نسبح الله تسبيحا وسبحانا فالمصدر التسبيح وسبحان اسم يقوم مقام المصدر وقد اجري علما للتسبيح بمعنى التنزيه على الشذوذ ونحو قول الاعشى يهجو عامر بن الطفيل شعر قد قلت لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر قيل تقديره سبحان الله من علقمة على طريق التهكم ومن مزيدة وقيل الاصل سبحان الله من فخر علقمة الفاخر ورد عليه بان تقدير المضاف اليه لا يكون الا بالبناء على الضم او تعويض التنوين في المضاف فتامل قوله ما اعظم ليس من افعال التعجب لان ما افعل وافعل به لا يناسب المقام لفساد المعنى بل استفهام وقد يستفاد التعجب من الاستفهام نحو وما ادراك ما يوم الدين فعبارة بين افعال التعجب ليس بشيء قوله يحتمل ان يكون صفا ليس المراد بالوصف الوصف التركيبي لان الجملة في حكم النكرة والشان من حيث انه مضاف الى الضمير معرفة بل المراد الوصف المعنوي الشامل للحال والنعت وغيرهما كما اشير اليه بقوله مبينا لكنه الشان ولم يقل حالا صريحا لانه يوهم لاختصاص عظمة شانه بحال دون حال وبزمان دون زمان اذ الغالب في الاحوال الانتقال عن صاحبها والتجدد قوله اجزاء حدية خارجية كانت او ذهنية على ما قال الشيخ ان التحديد قد يكون بالاجزاء الخارجية كما يقال البيت هو المسقف مع الجدران قوله

مستغن بعضها عن بعض فلا يتركب منها حقيقة واحدة محصلة اذ لا بد فيها من افتقار لبعضها الى البعض

ليس الواجب بالذات الا كل واحد من تلك الاجزاء فليعطف النظر الى البساطة وهذا معنى قوله على اثبات البساطة

فتذكر قوله على اثباته البساطة والغرض منها اثبات البساطة واما التوحيد فله تعالى مطلب برهان آخر

قوله فلا يتصور وجوبها اذ الوجوب يستدعي الفعلية الصرفة بحسب التقرر والوجود والممتاز عما عداه وكذا كل ما

يتعلق بكماله فانه فلا يكون شيء منه بالقوة قوله وايضا فلان هيولانية اذ لا بد للاجزاء المقدارية من

المادة القابلة للانفصال والاتصال لوجودها وفرضها وهي الهيولى كما بين في الحكمة قوله ولا بكنهه اي بحقيقة

الشيء بنفسه للعاقل وهذا شامل للعلم الحضوري والحصولي الذي يكون بتمثل نفس الشيء بتمامه في الذهن لا بوجه

وصورة تكون مرآة لملاحظته سواء كان بالاجمال كتمثل نفس الانسان المحدود في الذهن او بالتفصيل كتمثل حده

في الذهن من غير ان يكون آلة لملاحظته فالعلم بالكنه للواجب تعالى ممتنع مطلقا سواء فرض من الواجب

او من المجردات لامتناع التحديد واما العلم بكنه الشيء للواجب تعالى فهو متحقق للواجب تعالى بنفسه على سبيل الحضوري

الشهودي واما لغيره فممتنع لما بيناه قوله وكذا ما هو حاصل في الاعيان هذا مبني على ان جميع صفاته

وكمالاته المتصف تعالى بها عين ذاته فلا يصح له الوجود في الذهن كان مصداقه نفس ذاته على ما بين

في الحكمة فيكون ما هو في الاعيان لا في الاعيان قوله قد نقل عن ارسطو لا يخفى عليك ان ما ذكره

الاول قياس فانه تم على المحسوس اعني الشمس والثاني قياس العقل على الحس لا جامع بينهما حتى يجب التعليل

ولو تم لدل على عدم وقوعه لا على امتناعه كما يظهر بادنى تأمل قوله اذ ابى للفاضل هذا الاحتمال غير ظاهر

لا يناسب السباق والسياق لكنا ذكرناه ليكون ذريعة وتمهيدا لذكر مسئلة علم الواجب قوله اعلم ان مسئلة

علم الواجب تعالى اعلم ان الحكماء والمتكلمين اتفقوا على انه سبحانه عالم لذاته ولغيره الا شرذمة قليلة من الحكماء

حيث ينكرون لكون الواجب تعالى عالما لذاته لان العلم اما اضافة او صفة ذات اضافة والاضافة

تستدعي الطرفين ولا اثنينية في ذاته تعالى بوجه ما فاذا لم يعلم ذاته لم يعلم غيره وافاضة

الممكنات منه كافاضة الضوء من الشمس من غير شعور وروية وبطلان هذا القول اظهر من ان يتصدى

احد لابطاله بالدليل ومنشأه الجهل عن كيفية علمه تعالى لذاته المقدس عن الاضافة واستدلوا

على كونه تعالى عالما بوجوه الاول ان العلم صفة كمال للموجود بما هو موجود وكل كمال

به انه هو اصل الموجودات والثاني اشتمال الممكنات على حكم ومصالح ومنافع بحيث يجزم العقل بالنظر اليها
بوجوب اتصاف صانعها بالعلم والحكمة والقدرة على اكمل وجه واتم تفصيل والثالث ان حقيقة العلم هو
الانكشاف بحضور المعلوم لديه وذلك لوجوده بالفعل لنفسه وهو سبحانه تعالى في اقصى مراتب الفعلية والموجودية
لنفسه كما بيناه لكنهم اختلفوا في ان علمه تعالى لغيره اما حصولي او حضوري فذهب ارسطو واتباعه كالشيخ
ونقل عن افلاطون ايضا انه حصولي اي بتوسط الصورة وذهب الاشراقيون الى انه حضوري وهو الحق كما بيناه
والمتكلمون على قولين قيل انه اضافة وقيل انه صفة ذات اضافة ويكفي التغاير الاعتباري في علمه بذاته كما يجيء
باعليهم انشاء الله تعالى قوله بصور يمكن ان يقال مراده بالصورة نفس تلك الاشياء باعتبار حضورها عنده
واطلاق الصورة على الاشياء باعتبار الحضور العلمي شائع عندهم وانما سميت مجردة لعدم تغيرها بهذا الاعتبار
وارادة بقيامها بذاتها عدم قيامها بذاته تعالى قوله تحرزا عن الجهل آه هذا بالنظر الى ان الجاعل هو سبحانه
بخصوصه واما بالنظر الى مطلق الجاعل القادر مع قطع النظر عن الخصوصية فلاستحالة تعلق الجعل
بالمجهول عندهم وانما قيدنا الجاعل بالقادر لان الجعل قد يطلق على مطلق الاقتضاء والافادة ولو بلا علم
وروية كافادة الشمس للضوء واقتضاء الملزومات للوازم وانما اخترنا الوجه المخصوص بالباري تعالى
لئلا يتوهم ان استناد تلك الصور اليه تعالى مثل استناد اللوازم الى الملزومات فلا يستلزم
سبق العلم والجعل بالمجهول غير مستحيل في مطلق الفاعل المقتضي فتفكر قوله بنفسها اي بلا واسطة
صور اخر لانها مبدأ انكشافها قوله فمناط تعقلها آه اعلم ان للعلم معنيين اجمالي وهو العلم
الذي به الانكشاف وهو في الواجب عين ذاته وتفصيلي وهو وجود الشيء المعلوم للعالم وما
هو صفة الكمال هو الاول والمشهور ان الثاني هو الاول في علمنا بالاشياء الغائبة عنا و
قيل هي الحالة الادراكية والحق ان عقولنا نورانية من حيث التجرد وبها ينكشف الاشياء عند
وجودها لها بالانطباع كما انها منكشفة عنده سبحانه لوجودها عنده بالمعلولية فمناط انكشاف
الاشياء في الواجب تعالى والممكن نفس وجود العالم النوراني لا غيره فعلمه تعالى لذاته ولغيره
نفس ذاته تعالى وهو وجود بحت ونور حق وعلم الممكن لذاته ولغيره هو وجوده النوري من حيث استناده
اليه تعالى فتفكر فانه الحق قوله البسيط اعني مبدأ الانكشاف الالهي هي ذوات تلك

تلك الصور لان مناط معلومية الصور هو نفس وجودها له تعالى بالعلم وكل ما له الصور فهو حاضر عنده تعالى
بلا توسط الصور ووجود الشيء للشيء بالصدق اعم من وجود الشيء بالناعتية قوله فحقيقة العلم اي العلم التفصيلي
قوله وماآله وجود الشيء لنفسه كما في علمنا بانفسنا وعلم المجردات بانفسها ا مرجع وجود الشيء للشيء بالعينية كون
الشيء موجودا لنفسه اذ الشيء الاول عين الشيء الثاني كما في علمنا بانفسنا وعلم المجردات بانفسها قوله انما
اي عدم الانتفاء قوله ثم اذا صار [illegible] آه هذا تنبيه آخر على ان وجود الشيء لنفسه يكفي للانكشاف ومن تبيين [illegible]
حصه ان وجود الشيء للمجرد بطريق الناعتية ايضا مناط الانكشاف واما كون النحو الاول اعني وجودها
للمجرد بالمعلولية مناطا للانكشاف فاشرنا اليه بقوله وجملة الحاصل ان الشيخ ما سيأتيها اه لان وجود النعت
للمنعوت لما يكفي للانكشاف فوجود المعلول للعلة اولى بان يكفي له لانه اقوى واتم في الارتباط
بكونه للمجرد وهو نحو آخر وهو وجود الشيء للمجرد بطريق المصاحبة في الوجود مع عدم الحجاب
المانع للشهود من غير الناعتية والمعلولية كما في مشاهدة المجردات بعضها البعض وكذلك النفوس
المفارقة عن الابدان وحضور المبصر عند الباصرة من هذا القبيل هذا ما ذهب اليه الاشراقيون
وتفصيله وتحقيق ما له وما عليه مما يقتضي بسطا في الكلام قوله قلت لا تخلوا اما ان تعلم تلك الحالة
وبالجملة القول بالحالة الادراكية باطل اذ انكشافها لنا مترتب على وجودها للقوة العاقلة فكلما كان
وجودها للقوة العاقلة كان منكشفا عندها بذلك الوجود اذ الاثر لا يتخلف عن مبدئه في تحصيل الوجود
صور الاشياء المغايرة عن الحالة ولا يلزم ان يكون للاثر الواحد مؤثران في مرتبة واحدة
لان الحالة الادراكية نور ظاهر بذاته عند الوجود لا باعتبار الوجود والصور ليست كذلك لانا نقول
الحالة امر ممكن [illegible] ذلك في انفسها وباطلة في ذواتها كسائر الممكنات من الصور وغيرها فكانت مظلمة
في حد نفسها من جهة العدم الذي هو اصل الظلمة ونوريتها مستفادة من الوجود بالفعل فانما النور
هو الوجود الخاص لا فرق بينه وبين الصور في هذه الجهة فتامل قوله والصور نفس وجودها للمجرد
توضيحه ان حقيقة العلم هو منشأ انكشاف شيء لشيء وذلك بحضوره لديه بحيث لا يغيب عنه وذلك
لا يكون الا بوجوده بالفعل حقيقة اذ ما هو بالقوة لا يوجد لشيء اذ هو لم يوجد بعد فكيف يوجد لشيء
ويحضر لديه ولم يكن وجوده لنفسه [illegible] الحل مشكل ما هو له في ظاهر الامر فهو بحقيقة

[illegible] ان [illegible] المبصرات [illegible] شعاع ولا بالصور الا [illegible] بل بحصول الاضافة الاشراقية للنفس مع المبصر فتدرك بمشاهدة الانسان [illegible] حضور [illegible] انتهى كلامه ١٢

قوله مبدء اي وجود الشيء للقوة العاقلة وحضوره عندها ١٢

قوله والصور ليست كذلك باعتبار الوجود [illegible]

فحله اذا عرفت هذا فالمجردات لما كانت وجوداتها بالفعل لنفسها كانت
حاضرة عند نفسها بنفسها والقدوس الحق في اقصى مراتب الفعلية فعلمه
تعالى لذاته بذاته واما الماديات وجودها للمادة لا لها فلا تشعر لذاتها واما المادة
وان كان وجودها لنفسها بالفعل لكن فعليتها فعلية القوة والاستعداد وكانها متقدمة
مبهمة بذاتها وفعلية قوامها ووجودها مترتب على انضمام الصور اليها فهي
في حد ذاتها جوهر ظلماني لا تشعر لذاتها فلا تكون مشعرة لغيرها فانتفى العلم عن
المادة والماديات وقس عليها حال الاعراض القائمة بالموضوعات
فانما العلم من شان القدسيات فقط فتفكر لسد تحتاج الى التجريد الفرجة **قوله**
تجرده بذاته اه احترز به عن المعلوم الموجود في الذهن فانه بوجود ظلي وهو مجرد
عن المادة وعوارضها لا انه ليس بلا عمل عامل **قوله** فادراكه اي الادراك
بالمعنى المصدري واما المعنى الحاضر عند المدرك فهو نفس الشيء المعقول **قوله**
حاضرة عنده اه ولعل هذا مراد افلاطون من المثل **قوله** ذوات الجائزات
اه قال الاستاذ في بعض حواشيه ليعينك عليه حال الاوصاف الانتزاعية
بالقياس الى موصوفاتها التي هي منشأ لانتزاعها فان من يدرك منشأ الانتزاع
يدرك ذلك الشيء بان ينتزع منه فالممكنات كلها بمنزلة الاوصاف الانتزاعية
والاعتبارات العقلية له سبحانه وهو سبحانه بمنزلة منشأ انتزاعها بل الصوفية
قائلون بحيث قالوا ليس في الوجود الا الواجب تعالى واما الممكنات
امور اعتبارية فان العالم عندهم اعراض مجتمعة اعتبارية منتزعة عن
حقيقة موجودة واحدة بحسب الحقيقة فظهر لك انه واتها تظهر
في علمه تعالى بذاته بحيث لا يعزب عنه شيء وتفصيله لا يليق بهذا
المقام **قوله** فهو كالحالة الاجمالية البسيطة اه اعلم ان هذا النظير واشباهه
كالشجرة والنواة من حيث ان ما في الشجرة من الغصون والاوراق والاثمار

مندمجة في النواة من غير تحليل وتركيب والنواة مبدأ لكل واحد منهما وكذا
البحر والامواج لا يكون مقياسا تاما لشأنه تعالى بالنسبة الى الممكنات فانه
سبحانه متعال عن هذا القياس ومع القياس لا يشبهه شيء اذ لا شبه له ولا
ند له ولا ضد له لكن مداركنا القاصرة لا تخيل هذا النحو من الاجمال الذي تقدس عن
التركيب والتحليل وتعالى عن عدم الامتياز في نحو العلم وتحير في ادراك هذا النحو
فاحتجنا الى تصوير الاجمال الذي يكون هو فوق الاجمال والتفصيل الموجود في الحد
والمحدود وفي العلم بالشيء مع عدم الامتياز عما عداه ومع الامتياز فاوردت هذه
النظائر المفيدة لتصويره وتخييله في الجملة لئلا يستبعد عقولنا عن تجويزه ولا
تستنكر عن تحقق ما هو متعال عنه ولا تجعلها مقياسا تاما لشأنه تعالى عنه **قوله**
وعلم انفعالي ليس المراد بالانفعال ههنا الانفعال التجددي الذي هو من شأن
الهيولي والهيولاني بل مجرد كونه مستفادا من الغير اي المعلوم وهذا النحو ليس من
صفات الكمالية غاية ما يقال انه اصطلاح جديد ولا مشاحة فيه **قوله** انما
السبيل اليه اي الى اثبات وجوده وصفاته الحقيقية بالجملة هذه المطالب
بديهية غير مستفاد من البرهان **قوله** ومتماثلان فان قيل المرأة الحبلى
يتولد منها الحية كما تدل عليه المشاهدة ويتولد البغل من الحمار والفرس فلا
يجب التماثل بين الولد والوالد قلنا المراد بالتماثل ههنا المشاركة في
الاوصاف النفسية وان لم يكن تمام ماهية المتماثلين فيشمل المشاركة
في الجنس دون الاتحاد في الماهية النوعية **قوله** فلا يتصور الاختلاف
الخ لا يقال لم لا يجوز ان يكون تشخص كل منهما مستندا الى نوعه المنحصر
في فرد كما يقال في المفارقات لانا نقول فاذن لا يتماثلان لتباين
نوعهما على ان وجوب التقرر والوجود نفس ماهيتهما وحقيقتهما هو وجوب التقرر وهو لا يصح
الاشتراك بين ماهيات متعددة بالدليل المذكور ولتباينهما لا يمكن ان يكون مأخوذا في ماهيتهما

الذي يكون تقدسا عن شائبة
التركيب والتحليل وعن عدم الامتياز بل
يكون مع الامتياز التام على اكمل الوجوه
فما يتحير فيه عقولنا ويستبعد علينا ادراكه
فمست الحاجة الى ايراد النظائر لدفع
الاستبعاد لا لتحصيل القياس التام ١٢
قوله الانفعال التجددي
ويقال له القوة والاستعداد
عبارة عن امكان اتصاف شيء بصفة
لم تحصل بعد مع وجود حالة تحصل بها

محذوراتها ولا يلزم التركيب المستلزم للامكان فهو بعوارض خارجية من لوازمها في الماهية التي هي
وجوب التقرر والوجود او باسباب خارجة وكلاهما باطلان لما ذكرنا في الكتاب **قوله**
مستفاد من الغير فيلزم الامكان ايضا يلزم كون الفصول المقسمة جاعلا للجنس اذ الامر الخارج المفيد
لسنخ الحقيقة هو الجاعل توضيحه ان مستفاد سنخ حقيقة الشيء اما امر خارج فهو الجاعل وهو مفروض الانتفاء
في الواجب لذاته واما بالمقومات فيلزم على تقدير انقسامه بالفصول المقيدة لسنخ الحقيقة اعني الموجودية
ان يكون الفصول المقسمة متقومة لوجوب وجودها عامة تقسيم بها وايضا يلزم تركب الواجب تعالى
هذا خلف ايضا **قوله** ولا تجب الصفات الحقيقية تفصيل المقام ان الصفة الثبوتية له تعالى
اما حقيقية محضة لا تعتبر في مفهومها الاضافة ولا تعرض لها في التحقق فتعقلها وتحققها بحيث يترتب
عليها الآثار لا يتوقف على وجود الغير كالحيوة واما حقيقية ذات اضافة لا يعتبر في مفهومها الاضافة لكنها
تعرض لها في التحقق بحيث لا يترتب عليها الآثار الا بتلك الاضافة كالعالمية والقادرية فان كون الذات
بحيث اذا وجد شيء ينكشف عنده او بحيث يمكن منها بالنظر اليها الفعل والترك بالارادة لا يتوقف
تعقلها وتحققها على وجود المعلوم والمقدور لكنها اذا وجد تحققت الاضافة لا محالة وترتب عليها
الآثار وتغير هذين المتغيرين يستوجب تغيرا في نفس الموصوف الذي هو مبدأ لهما وكذا تغير الاضافة
التي هي من لوازمها في الوجود واما اضافية محضة وهي التي يعتبر في مفهومها الاضافة
فتعقلها وتحققها بمعنى ترتب الآثار عليها موقوف على الغير وتغيرها لا يوجب تغير الموصوف والا
وصفه الحقيقي بل يرجع الى تغير الامر المباين كما اذا تغير ما بيمينك وما بيسارك وانت مستقر على
مكانك وشكلك لها في الواجب تعالى بالرازقية نظرا الى انها لا توجد الا بوجود المرزوق وفيه انها
كون الذات بحيث ترزق اذا وجد المرزوق فلا فرق بينها وبين العالمية والقادرية واجيب
عنه بان المراد بها نفس الاضافة لا مبدأها فمرجع هذه المفهومات الى العرف ولا يتعارف
اطلاق الرازق الا على من يباشر بالارزاق وكذا السخي والجواد ويطلق على من يفعل بها
فالمتعارف فيها نفس الاضافة بخلاف العالم والقادر فانهما يطلقان على من من شانه
العلم والقدرة وكذا السميع والبصير وان لم يوجد المعلوم والمقدور وقيل والسر ان الرازقية

الرزاقية والسخاوة والجود مثلا من الصفات الانفعالية التي لا تتحقق بحيث يظهر منها الآثار الا بمباشرة الفعل بها وما وجد منها في البعض على الشذوذ وقبل الفعل بحسب اصل الفطرة فلا يظهر ولا يعلم الا بعد المباشرة والحق انها من الصفات الحقيقية التي هي ذات اضافة لا من الاضافات المحضة فتامل **قوله** والاضافة التي اه اعلم ان مرجع الاضافات فيه سبحانه الى اضافة واحدة وهي المبدئية بالقياس الى جميع الاشياء فهي خالقية باعتبار ورازقية باعتبار وكذا فهي شيء صدوا انها اضافة واحدة لا تختلف باختلاف الازمنة والامكنة والابعاد ومتساوية النسبة اليها بالنظر الى ذاته تعالى وهذا على قياس الاوصاف الحقيقية فانها راجعة الى صفة واحدة هي وجوب التقرر والوجود لذاته كذا افاده المحققون **قوله** كما اذا التغير سلوبك اه لان تغير المعلوم مع المعلول يستلزم تغير العلم والعلة وهما من الاوصاف الحقيقية وتغيرها يستلزم تغير ذات الموصوف اذا كانت اوصافه نفسية كما في الواجب تعالى **قوله** لو فرضنا مطابقا للواقع اه انما قلنا فرضنا لان العقل قسمة عقلية والواقع ايضا ثم قيدناه بالمطابقة للواقع لان الفرض ليس بمعنى التقدير الشامل للمجوزات بل بمعنى تجويز العقل تجويزا مطابقا للواقع **قوله** او مجموع الوجودات اه هذا دليل آخر على اثبات عينية الوجود لذاته تعالى مع قطع النظر عن ابطال الدور والتسلسل وحاصله انا اذا اخذنا مجموع الوجودات الزائدة اللامتناهية بحيث لا يشذ عنها شيء فذلك المجموع كالوجود الاول في كونه مسبوقا بوجود المقتضي فالوجود السابق عليه الخارج عنه يجب ان يكون عينه والا يكون من جملة آحاده فيلزم دخول المقدم في المؤخر هذا خلف فتامل **قوله** وقبول الوجود اه ومعنى التقدم حينئذ ان نسبة الوجود اليها اقدم من نسبته الى الجزئيات بالذات بل بالزمان ايضا كما في الحوادث اليومية **قوله** كالزمان المنتهي الى الزمان مع الحركة والافلاك المجردات من العقول **قوله** لا اشارة اه لانه ترك المفعول الثاني في المواقف لا بدّ منه **قوله** الامن حيثية اه ان الانضمام او الوحدة من حيث سلبها الاستقلال لا يلاحظ معه الطرفان الا بالعرض فهو مستغن عن الجاعل كسائر الحقائق التصورية فهو اثر بالعرض تابع لا بالذات كالماهية والوجود **قوله** بقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اه تمته ان الجعل بمعنى التصيير لا يجوز قصره على مفعول واحد بل يجب ذكر

كلا مفعوليه والجعل بمعنى الخلق يستدعي مفعولا واحدا ففي قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اقتصر
على مفعول واحد فهو بمعنى الخلق لا بمعنى التصيير **قوله** وانت خبير آه توضيحه ان حقيقة الوجود نفس صيرورة
الذات في ظرف ما فمصداقه ومبدأ انتزاعه نفس قوام الماهية وتقررها اذا كان تقررها بجعل الجاعل
فنفسها بحيث مصداقه الا حيثية تعليلية هي حيثية صدورها عن الجاعل حتى لو فرض تقررها وقوامها
بدون الجعل لكفى في صدق الوجود كما في الواجب تعالى لاستناع انسلاخ الاثر عن المبدأ واستحالة
الانفكاك بين المفهوم ومصداقه فما كان تقرره وقوامه بالذات يصدق عليه الوجود بالذات و
ما كان تقرره وقوامه بالعرض كان صدق الوجود عليه بالعرض فتأمل فانه دقيق **قوله** كما هو المسلم
آه لان القول بتقرر الماهية منفكة عن الوجود مخصوص ببعض المتكلمين وهم المعتزلة لا الاشاعرة والحكماء كلهم
فينكرونه ويبطلونه كما هو مذكور في الكتب الكلامية **قوله** كانت مستغنية ايضا اذ لا معنى لافتقار الماهية
واستنادها الى الجاعل من حيث الوجود الا افتقارها واستنادها اليه في سنخ تقررها لان افتقار الامور
الانتزاعية واستنادها الى العلة ليس له معنى محصل الا افتقار منشاء انتزاعها ومطابقها واستنادها
اليها والوجود معنى انتزاعي اذ هو عبارة عن صيرورة الذات ووقوعها في ظرف ما ومنشاء
انتزاعه ومطابق حمله انما هو سنخ تقررها كما سبق فتذكر فان قيل مرتبة التقرر عبارة عن مرتبة
نفس الماهية وفعليتها نفس ذاتها وهي لا تصلح ان يتعلق بها الجعل بالذات لانها امر واحد في
ومتعلق الجعل مفاد الهيأة التركيبية ولا يلزم منه الاستغناء مطلقا لانها تابعة بجعل الوجود
اي مفاد قولنا الانسان موجود مثلا قيل فيلزم ح ان يكون مرتبة المعروض اي مرتبة
نفس الماهية تابعة لمرتبة العارض اي الوجود واتصافها به ومتاخرة عنها وهو باطل بالضرورة
فلو كانت مرتبة الماهية مستغنية عن الجعل بحسب نفسها كانت مستغنية بحسب الاتصاف
بالوجود ايضا لامتناع تاخر المعروض عن العارض واستحالة تاخر الطرف عن النسبة فيلزم استغناها
عنه مطلقا وهو ينافي الامكان فلا يصح تعلق الجعل البسيط الا بالامر الواحد وبهذا يظهر برهان آخر
على اثبات الجعل البسيط في الماهية للكلفة لان الماهية ما يتعلق بها الجعل بالذات فهو المطلوب واما بالعرض
فهو باطل لما ذكرناه عن امتناع تقدم العارض على المعروض فتقدمه ليستلزم تقدمه على الطرف اولا بالذات ولا بالعرض وهو في الاستلزام الى آخر

قوله ففيه اشارة وايضا اشارة الى رد من زعم ان الباري تعالى لم يجعل الا العقل الاول واما سواه
فمنه وبما بعده قوله الترجيح بلا مرجح هذا مبني على ما هو الظاهر من قولهم ان النظام الكلي بما هو كل واحد من
اجزائه موجود من غير موجد فيلزم الترجيح من غير مرجح وان التزم احد منهم ان بعض اجزائه بسبب بعض
الآخر والكل بما هو كل بلا سبب فنقول سلسلة الايجاد في هذه الاجزاء اما ان تنتهي الى موجد ممكن موجود
بلا سبب فيلزم الترجيح بلا مرجح انتهاء او تنتهي الى موجود ممكن موجود بسبب فالكل بما هو كل ممكن البتة وموجود
فان لم يكن وجوده بسبب فيلزم الترجيح من غير مرجح في وجوده ان كان وجوده غير وجودات الاجزاء
والا يلزم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات وهو ايضا ضروري البطلان قوله ومنها ان التأثير
هذا الاستدلال مبني على ان الجعل عنده عبارة عن التصيير اعني الجعل المؤلف فالماهية والوجود لا يصلحان
لان يتعلق به الجعل والا لزم كون الانسان انسانا مثلا وكون الوجود وجودا بجعل الجاعل وهو باطل
واما الاتصاف اعني كون الماهية موجودة فلا يصلح ان يتعلق به الجعل لانه امر اعتباري واما
ماهية الاتصاف فحالها كحال سائر الماهيات ولذا لم يذكره قوله او في اتصاف الماهية آه
ولم يذكره الكلام المذكور في الاحتمال الاول والثاني لانه موقوف على ملاحظة الاتصاف
بالاستقلال وقد سبق انه بهذا الاعتبار ساقط عن درجة الاعتبار في مطلق الجعل عند الفريقين ولم يذكر
في الوجود ما يذكره من كونه امرا اعتباريا لان في اعتباريته نوع خفاء اذ منهم من ذهب الى ان
الوجود الحقيقي امر قائم بالموجود قياما انضماميا والوجود المصدري عارض له قوله والجواب ان التأثير
آه بناء على الجعل البسيط واما القائلون بالجعل المؤلف فيقولون ان مقتضى الجعل هو ان يكون المجعول امرا
عينيا دون المجعول اليه ما يتعلق به الجعل اعني الاتصاف وهذا باعتبار شق الثالث قوله كما لا يكون
به اي بالتأثير والجعل قوله وفرقة ينكرون آه لعل انكارهم للغاية مبني على ان الفاعل لوجود العالم كله
هو الواجب تعالى الموصوف بالفاعلية التامة فلا يكون لفعله علة غائية وغرض فانها متممة للفاعلية وهي كاملة فيه سبحانه
وتعالى وما كان فعله لا يخلو عن الفوائد والمصالح الكثيرة التي مرجعها الى نظام العالم وهذا هو المختار عند المحققين
قوله الحق اي في معنى الحديث والاتفاق قوله اي افاضة المبدأ الاول اي افاضة الجاعل وجودا فيهما الضمير بهما في الاول [?] قوله
فقد يراد بشارة [?] الى ان فيه بينا [illegible] لان لمحافظة اجزائه ما يدركه الوهم والعقل بما يهم [?] [illegible]

وليست خزانة لما يدركه العقل الصرف بلا معونة الوهم اعني الامور الكلية والجزئيات المجردة وانكانت القوة الوهمية
قد تتعلق فيها بنوع من الاخذ والفرق بين الضابطة الوهمية ومدركاتها اظهر لمن تتبع كتب القوم الذي هو
قد يعرض في القضايا الكلية الكاذبة فيلزم ارتسامها في المبادي العالية فتفكر قوله كما في العلم بكنه الشيء اه والفرق
بينهما ان الصورة الحاصلة اذا لم تكن مرآة لملاحظة شيء فان حصلت من حيث انها عارضة او حالة شيء فهي بالقياس الى
ذلك الشيء علم بوجه الشيء والا فهي علم بكنه الشيء كالحيوان مثلا اذا حصل في الذهن باعتبار انه جزء للانسان فان لم يكن مرآة لملاحظة
كان بالقياس الى الانسان علما بوجه الشيء وبالقياس الى نفسه علما بكنه الشيء وكون الصورة الواحدة علما بوجه الشيء وبكنه الشيء
بالنظرين مخصوص بالعرضيات واما الذاتيات كالحيوان الناطق مثلا اذا لم يكن مرآة لملاحظة الانسان وحصل في الذهن من حيث
انه حد للانسان كنهه كان علما بكنه الشيء مطلقا سواء نسب الى الانسان او الى نفسه فتامل قوله والهذا الفقرة اي لاختفاء
ذاته من شدة الوضوح بحيث تمتنع عن نيل الادراك بها هو ادراك كنهها الا انه يختفي في نفسه قوله بل لان اه اضراب عما يفهم من السابق
ان شدة الوضوح توجب اختفاء جوهر ذاته فاعرض بانه لا يوجب الاختفاء في جوهر ذاته بل يوجب عجز العقول عن تمام ادراكه قوله الا ان
يقال اه هذا القول ضعيف لانه على تقدير ثبوته لا يصدق الكيف الذي هو عبارة عن الماهية المحصلة فاعرضنا ان العلم بعرض وفصلها
مقسما للكيف فحينئذ من الحالات المحصلة يصدق عليه الكيف صدق الجنس على الفصل المقسم وليس بعرضا للنفس الكيفيات لا
انضمامه بهم اما ان يكون انتزاعيا وهو باطل لان الجنس بالنسبة الى الحقائق الموجودة لا يكون امرا انتزاعيا او انضماميا فلا يجوز
اما ان يضم اليه من غير ان يصير نوعا محصلا بفصل ما فيلزم وجود الجنس في الخارج بدون النوع او يصير نوعا اولا ثم يعرض له
فيكون حقيقة اخرى اي من مقولة الكيف بالذات والعلم المعروض بها كيف بالعرض ولا شك في ان تلك الحقيقة ما لا دخل لها
في كون العلم سببا للانكشاف فاعتبارها مما لا طائل تحته ولم لم يقل احد ان ذهب الى التسامح في تسميتها بالاسم المقولة بالحقيقة
الجنسية ومال الى ان الكيف بمعنى العرض العام فليس بشيء على حقيقة الاستاذ في حاشية الرسالة مع انه لم يقل ان الكيف [illegible]
فيجب ان يكون على تقدير كونه كيفا من مقولة الكيف بالذات كما حاله الاوائل عند الفاضل بها قوله وضعية المقولات اه لكان
يلزم ان يكون المقولات مشتركة بحصول الثقات في المصادق لانا نقول امتناع التشكيك بالنسبة الى ما هو ذاتية له لا بالقياس
الى جميع المصاديق كما يشهد به المختار قوله الى المركبات اه اي لا نزاع في المركبة قوله سابقا اه لا اه فتامل لم يقل بل
تصور الغير موقوف على تصور العلم حتى يرد عليه بما اورده من المنع بل قال ان ظهور الغير انكشافه مترتب على تعلق العلم به فلو كان العلم
منكشفا وظاهرا بتعلق الغير به لزم الدور الفرق بين الامرين ظاهر الا ان يقال انه اخرج عاقبة الكلام في حقيقة العلم [illegible]

١٣

قوله بتقسيم يحرره كما قدمناه قيل انما تبين معناه بتقسيم مثال التقسيم فيميزه عما يلتبس به كتمييزه بالجزم عن الشك والظن والوهم

بالمطابقة عن الجهل المركب وبالثبات عن التقليدية وهو ظاهر اما المثال فهو ان مدرك البصيرة شبيه بادراك الباصرة اذ لا معنى للابصار الا

انطباع مثال المبصر في الباصرة كانطباع الصورة في المرآة كذلك العقل كالمرآة للمعقولات فالعلم عبارة عن صورة المعقول المرتسمة في العقل

فالتقسيم يقطع العلم عن مظان الاشتباه اما المثال فيفهمك على حقيقة العلم كما نقل عن الامام حجة الاسلام قال المحقق التفتازاني ليس المراد

بالمثال ما هو جزئي من جزئيات ما فيه البعض قوله ومثال جزئي او تمثيل وادراك البصيرة يفهمك حقيقة العلم ثم الحق ان ظاهر

المثال فان ذلك لا يتأتى الا للخفي قوله انا لا نقول قال السيد السند اعلم ان ارباب العربية والاصول يستعملون الحد بمعنى المعرف وكثيرا ما يقع

الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين اعلم ان الحقائق الموجودة يتعسر الاطلاع على ذاتياتها والتمييز بينها وبين عرضياتها تعسرا تاما اما

المفهومات الاصطلاحية واللغوية فتحديدها في غاية السهولة لان اللفظ اذا وضع في الاصطلاح واللغة لمعنى مركب فما دخل فيه كان ذاتيا وما خرج

عنه كان عرضيا له وحدودها ورسومها كانت اسمية كما ان حدود الحقائق الموجودة ورسومها حقيقية قوله بمعنى التحديد اي حقيقيا كان

او اسميا قوله لا يمكن او حاصل الكلام ان القسمة مفيدة للتعريف واشتمال التعريف على اللازم مبنا الثبوت غير لازم قوله لان العلم المتعلق

يمكن ان يقال معنى كون العلم بديهيا انه ظاهر منكشف بذاته لا بغيره وهو لا ينافي الضرورية والمخصوص بالعلم المخصوص هو المعنى الآخر قوله في

هذا اذا كان حقيقة العلم مركبة من الاجزاء المحدية وتركيبها يكون مسلما عند الفريقين اما على تقدير بساطتها ومبنى البداهة على البساطة

فالنزاع معنوي يرجع الى التركيب والبساطة فتأمل قوله الظاهر النظر اه المراد من النظر ما هو شبيه لما هو نظير ولا يكون من افراده على

يكون قوله كالنور تعريفا للعلم بالمثال بالمعنى المختار عند المحقق التفتازاني واشار اليه الحاشية الشاهية ويمكن ان يحمل على تشبيه

اي كعلم النور فيكون من افراد الممثل له وتعريفا بالمثال بالمعنى الاول ويكون اشارة الى الاستدلال على البداهة قوله فتصور

ومنه اه تفصيله انه فرق بين الخاص والعام من المطلق والمقيد بوجوه الاول ان المقيد يجب ان يكون اخص من المطلق بخلاف

الخاص فانه قد يكون مطلقا والعام مقيدا والثاني ان العام يحمل على الخاص بالذات والعرض بخلاف المطلق والمقيد لانه يحمل عليها

والثالث ان الخاص قد يكون له حيثيتان مختلفتان بالاجمال والتفصيل بخلاف المقيد فان له حيثية واحدة تفصيلية اذ تصوره يستلزم العموم

الخاص بنفسه لتصور العام فلا يكون الخاص كالكنه وكون العام ذاتيا له بخلاف المقيد اذ تصوره يستلزم تصور المطلق لان الصورة

المتحصل من الاجزاء ضبابيه المقيد تستلزم ما به المطلق فظهر ان استلزام ما به الخاص ما به العام شرط لما شرطه ...

مما لا يلتفت اليه لقد ان العلم بالكنه مختص بالنظر فلا يكون الا بالكنه لا يكون بديهيا فضلا عن استلزامه به العام لم الاستلزام ...

الشرطين المذكورين لكن العام مفسا قريبا اذ العلم بالكنه لا يتوقف على العلم بجميع الذاتيات بالغة ما بلغت فتفكر قوله فان التصور اه التصور مفهوم التقييد

بالنور مستفاد واما العلم الجزئي فهو حاصل بنفسه لا بصورته لانه علم حضوري بنفسه **قوله** وهو غير متصور

اي غير متصور حقيقة لانه علم حضوري **قوله** ولا متصور شبحا اه لان لحاظنا هناك الى المعلومات لا اليه

العلم **قوله** العلم المطلق اصلا اي لا بالذات ولا في ضمن المقيد اذ لا يلزم تصور مفهوم المقيد

من حصول علم جزئي **قوله** كحصول الشجاعة اي كالفرق بين حصول الشجاعة بنفسها وتصورها

قوله النور فقط اي بلا افاضة صورة معه **قوله** قوابعه للمعلوم اه يعني في كونها من

المقولة فاذا كان المعلوم جوهرا كانت الصورة جوهرا واذا كان عرضا

عرض **قوله** بل العلم اه هذا اضراب عن الحكم السابق المستفاد من التشبيه لان

المستفاد منه ان العلم غير الوجود ويمكن ان يجعل اضرابا عما يفهم من قوله من حيث

استناده اليه تعالى لانه يظهر منه ان العلم هو الوجود مطلقا لا المجرد بخصوصه لان

مصداقهما حيثية واحدة والحق ان العلم وكذا سائر صفاته الحقيقية بل الواجب تعالى ان هو

وجود مقدس بحت وكذلك العلم في الممكن نفس وجوده الخاص المجرد ولا ذهب عن دليله

ان من الممكنات المحسوسة ما هو مبدأ الانكشاف الاشياء عند الحس كالشمس والضوء القائم

بها كذلك من الغير المحسوسات ما هو مبدأ الانكشاف الاشياء عند العقل بحسب وجوده الخاص المجرد

كالعقول والنفوس بالقياس الى ذواتها وصفاتها ثم البرهان والوجدان يحكمان

بان النور ليس امرا زائدا على وجوداتها الخاصة بها اعني نفس حقيقتها المتقررة

بجعل الجاعل الحق اياها على النحو المخصوص فتفكر **قوله** هو الوجود والعلم اسم للوجود

الخاص المنزه عن شوب القوة والاستعداد التي هي جهات الظلمة والعدم **قوله**

كنسبة الخفاش اه توضيحه ان نورية العقل لما كانت مستفادة من النور الحق والوجود

المنزه فهي من حيث استفادتها النور من النور المحض وهو العلم حقيقة نسبتها اليه

تعالى كنسبة القمر الى الشمس اذ نور القمر مستفاد من نور الشمس ومن حيث ان

العقل عين مرتبة الامكان الذاتي الذي هو من نحو العدم نسبتها اليه كنسبة

الخفاش الى الشمس **قوله** كما هو الحق متعلق بالمنفي لا بالنفي لان التعليق يسير

١٥

والالم يقع الاختلاف في حقيقتها بانها بسيطة او مركبة مجردة او مادية

قوله هو الجهل اى بالشخص الا فالعلم بحقيقته الكلية ولو كانت مجملة علم حصولي

قوله والا يلزم اه هذا دفع لما يتوهم من ان ذاتيات المعلوم بالعلم الحضورى واوصافها العينية حاصلة للمدرك بنفسها لصورة اجمالية ولو ارتسمت صورها التفصيلية ايضاً للمدرك يلزم اجتماع المثلين لان المجمل والمفصل متحدان نوعاً وحاصل الدفع ان اجتماع المثلين المستحيل ان يحصل صورتان اجماليتان او تفصيليتان من نوع واحد لموضوع واحد فى آن واحد لاحصول احدهما بالاجمال والاخرى بالتفصيل لاحصول احدهما بنفسها والاخر بصورتها وبالجملة انما المحال اجتماع المثلين المتمايزين بسبب الموضوع في موضوع واحد اذ لا تمايز بينهما مع وحدة الموضوع والزمان والتماثل فيمتنع الاثنينية واما الامران المتغايران بحسب انفسهما لا بحسب الموضوع وان كانا متحدين بالماهية النوعية فيجوز اجتماعهما في موضوع واحد وقيام احدهما بالاخر في زمان واحد اذ لا يرتفع التمايز بينهما بوحدة المحل ولا يكون احدهما محلا للاخر كما بين النفس وصورتها التفصيلية الحاصلة لها فتامل **قوله** فالخصوصية اه الا ان يقال ليس في الذهن عندهم امران احدهما القائم بالذهن والاخر الحاصل فيه حصولاً ظلياً كما هو عند القائلين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن فالشبح عند القائلين به ليس الا القائم بالذهن وهو العلم وانما المعلوم بالذات عندهم هو الشبح الملتفت اليه بالذات وليس له حصول في الذهن بالذات والا يلزم الجمع بين المذهبين وهو باطل لان حصوله بنفسه يوجب قيامه وهو يكفي للانكشاف

قوله بحرى الكل اه اللهم الا ان يقال ان المصنف اراد هنا بالتصور الذى هو

لو كان علم كل منهما بحصول الصورة لكان حاصلاً بنفسه في النفس بناءً على المسلك المختار من حصول الاشياء بانفسها في الذهن فيقوم بالنفس فردان من نوع واحد في زمان واحد ولا يكون بينهما امتياز بين فردين من جهة انها يقوم الحال كسواد بين قائمين بجسم واحد في زمان كسوادين قائم احدهما بجسم في زمان والاخر بذلك الجسم في زمان اخر ومن المعلوم انه لا امتياز بحسب المحل لاتحاد المحل ولا بحسب الزمان ...

كما يدل عليه قوله تتفاوت بها كتفاوت النوم واليقظة وصرح به في الحاشية المنقولة عنه حيث قال ان الشك كونه تعلق
بها الشك هو تصور واذا زال الشك يتعلق بها الاذعان هو تصديق فقد تعلقا بشيء واحد بنفسه وهو ح لا تعلق التصديق بمعنى
الشك بنفس التصديق بل بالمصدق قبل تعلق الاذعان به تامل فيه لان المقدمة التي عليها بناء الشبهة اعني قولهم
ان التصور يتعلق بكل شيء لا يختص بالتصور الذي هو الشك قوله فان حصول صورة اه ويمكن ان يجاب بمثل هذا على تقدير عدم
القول بالحالة الادراكية ايضا لان الصورة الاذعانية انما يحمل عليها التصديق بالحمل الاولي دون الشائع المتعارف فلا يلزم
الاتحاد الا بين التصور الخاص والتصديق المطلق وذلك لا ينافي التباين الذي بين التصديق المط والتصور المط لان التباين
بينهما ان لا يصدق كل واحد منهما بالحمل الشائع على ما يصدق عليه الآخر لكن السر ان التصور المط عرضي لماهية الاذعان
ذاتي بجزئياته فيحل الاشكال على القائلين بان العلم هي الصورة ايضا فتذكر قوله كما في العلم متعلق بالنفي لا بالمنفي قوله فمال ان يحصل
ان العلم هو مجموع العارض والمعروض والمعلوم هو المعروض فقط وذلك المجموع امر اعتباري ليس موجودا في نفس الامر
ويرد عليه ان العلم صفة حقيقية لا اعتبارية لانها يترتب عليها الآثار فهو موجود خارجي يتصف به الذهن اتصافا
انضماميا فالصورة العلمية المكتنفة بالعوارض الذهنية وهي شخص ذهني موجود في نفس الامر من مقولة الكيف حقيقة عند
القائلين بحصول الشبح والمثال ومسامحة عند القائلين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن تابعة للمعلوم في كونها جوهرا
مجوهرا وان عرضا فعرض وهكذا قوله ومن ههنا سقط الايراد اه اي اذا ثبت ان للشيء الحاصل في
الذهن اعتبارين اعتبار الاكتناف بالعوارض الذهنية وهو بهذا الاعتبار قائم بالذهن واعتبار نفس الماهية من حيث هي
وهو بهذا الاعتبار موجود في نفسه ليس قائما بالذهن فسقط الايراد المشهور قوله تدبر فيه اشارة الى انه ساقط بادنى تامل
اذ الاحتمال العقلي يكفي للمجيب الموجه لكلامهم ان لم يوجد التصريح منهم كما اشعر اليه قول المصرح ثم بعد التفتيش اه يعني انهم انما
لم يصرحوا القول بالحالة الادراكية العارضة للصورة العلمية لكن من تفتيش احكامهم يظهر ذلك لمن له طبيعة زكية
وقريحة نقادة فانهم معترفون بان العلم حقيقة واحدة محصلة من مقولة الكيف والصور العلمية حقائق مختلفة مندرجة تحت
الاجناس المختلفة وايضا للعلم لوازم مختصة به مشتركة بين جزئياته عندهم ككونه منشأ الانكشاف وغيره من آثار العلم فلابد ان يكون
ملزومها امرا مشتركا بين الصور العلمية تصورية كانت او تصديقية يقينية وليس ذاتيا مشتركا بينها فهو امر خارج عنها وهو الحالة
الادراكية اذ لا نعني بها الا امرا عرضيا للصورة يترتب عليه الانكشاف وبالجملة الاحتمال كاف للموجه لكلامهم ان لم يثبت
خلافه فتذكر قوله ولو سلم اه اي كون الاذعان التصديق علما اي ما يترتب عليه الانكشاف فالاتحاد محفوظ

مخصوص بالعلم التصوري اي الصورة الحاصلة التي هي منشأ الانكشاف دون العلم التصديقي اي الاذعان

ومحصّل الاعتراض انهم قسّموا العلم بمعنى الصورة العلمية الى التصور والتصديق والتزموا الجواب عن تقسيمهم بعد تسليم

كون مقسمها الصورة العلمية لامساغ لهذا الجواب حاصل الجواب انا انهم التزموا المسامحة في التقسيم اما بجعل الصورة مما يعم

الاذعان وبجعل التصديق بمعنى المصدق به فبعد المسامحة لا اشكال في التخصيص في مسئلة الاتحاد اذ بناء التسليم هي المسامحة

فتفكر قوله كما اشرت اليه اي سابقا من ان التصديق كيفية اذعانية من مقولة الكيف ففي التقسيم مسامحة اما باخذ العلم

بما يعم الاذعان بطريق عموم المجاز او بالتصديق المصدق به فلا اشكال قوله اذ تعلم المتعلم يعني اذا علم المعلم الذي

هو مبدأ الفياض للمتعلم وجد فيه صفة العلم فذلك الاثر الحاصل من التعليم هو العلم الذي يعبر عنه بالفارسية بدانش وهو نور في العالم

ويعبر عن [illegible] الحالة الادراكية وكان هذا القول من المتكلمين القائلين بان العلم صفة ذات اضافة يعبر عنها بالفارسية بدانش لكنهم لم يجوّزوا

حصول صورة المعلوم في العقل والمصنف تبع الشيخ ابن سينا حيث قال ان الحالة الادراكية مخلوطة بالصورة الكلية قوله لا يخفى

عليك اه وقد صرح به في الحاشية المنقولة عنه حيث قال قد يقرر باعتبار المصدق به هو المراد وعلى هذا الحل المذكور

لا يجري الجواب المذكور عن التقرير الاول فان النسبة المشكوكة يتعلق بها الشك وهو تصور واذا زال الشك تعلق بها

الاذعان وهو تصديق فقد تعلقا بشيء واحد انتهى وعليه بناء قوله متقاربها كتفاوت النوم واليقظة فتأمل قوله

وعليه بناء قوله تعرفت العلم ان تحقيقه على ما تقرر مبني على امور ثلثة الاول القول بالحالة الادراكية والثاني ان الشك

الاذعان نوعان من الادراك والثالث ان التصور والتصديق لا يجتمعان بحسب التعلق بنسبة واحدة في زمان واحد كالنوم واليقظة

بل لا يصح ان يكون مناط التفرد هو الامر الثالث لان الامر الاول قد ذهب اليه بعض المحققين قبله والثاني اليه يفهم من عبارات بعض

المتأخرين فافهم قوله هذا ظاهر بالنظر الى الشك الاذعان اه لو تأملنا في عبارة الكتاب يظهر منها ان مقصوده ان الحالة

الادراكية التصورية مطلقا لا تجامع الحالة الادراكية الاذعانية التصديقية لان الحالتين كليهما متمانعان تنكشف عليهما الا

ان النسبة التامة الخبرية قبل تعلق الاذعان بها مشكوكة كانت او غيرها تنكشف بالحالة التصورية واذا تعلق بها

الاذعان تنكشف به ايضا الا ان الاذعان مبدأ للانكشاف على وجه لا قرار ثم تسليم تخلل الحالة التصورية فهما لا يجتمعان

بحسب التعلق بامر واحد في زمان واحد اذ بعد حصول الاذعان تزول الحالة التصورية شكا كان او وهما لامتناع

اجتماع المثلين على امر واحد وهذا ما يظهر بتعمق النظر في عبارته قوله فاذا تصور كنه التصديق اه حاصله ان

كنه التصديق لا تعلق به الا العلم التصوري لا حصول صورة الاذعان ليس من العلم التصديقي والا لزم اتحاد التصور الخ

هو الحالة الادراكية مع كنه التصديق بالذات فاندفع الاشكال على تقدير تعلق التصور بكنه التصديق ايضاً
كما اشرنا اليه سابقاً ولما لم يحمل على كنه التصديق الحاصل في الذهن علم تصديقي بالحمل الشايع لم يمتنع تعلق
التصور به كما توهمه المصنف فتأمل قوله لا الشايع المتعارف حتى يمتنع تعلق التصور بكنه التصديق على ما توهم
قوله تلك الحالة الباء للاستعانة قوله العلم حقيقة اي بمعنى منشأ الانكشاف لا المعنى الحاضر عند المدرك
قوله وليس وجود لذاتها اي ليس لما هو غير ذاتها وصفاتها وجود لذات النفس الناطقة قوله و
المفارقات آه لان علومها ارتسامية فافتقرت في ارتسام صورة ما غير ذاتها وصفاتها الى اعلام المعلم
الحق تعالى الا انها غير متعلقة بالمادة اصلاً فعلمها ليس بعد العدم والحجاب كما هو للنفوس الناطقة
الانسانية في مرتبة العقل الهيولاني وتحقيق المقام ان النفس الناطقة في مرتبة العقل الهيولاني خالية
من المعقولات كلها ومستعدة لها ثم يحصل لها بعد حصول صورة المحسوسات واستنباط الكليات ملكة
الانتقال الى النظريات ومنشأ ذلك تعلقها بالمادة وانفعالاتها المتجددة بخلاف المفارقات
بل النفوس المجردة للفلكيات فانها لم تزل عالمة بالمعقولات بافاضة الجاعل الحق ومناط تجردها
تجرداتها عن انفعالاتها المتجددة فلها صلاحية ذاتية كاملة للاستفاضة من الجواد الحق المطلق فالمعقولات
كلها مرتسمة فيها من غير كسب فكر جديد فعلم النفس يكون بديهياً ونظرياً وعلوم المبادي العالية لا تكون نظرية
فالمفارقات كالنفوس في انهما مفتقرتان فيما غير ذاتهما وصفاتهما الى المبدأ الفياض المعلم فعلمها كالغير حصولي تفترقان
فيما ذكرنا باعتبار التعلق بالانفعالات المتجددة وعدم المتعلق بها فتفكر فانه يحتاج الى تدقيق النظر قوله في الافتقار
الى العلم اي الاحتياج في ارتسام صور غير ذاتها وصفاتها الى اعلام المعلم الحق لها الا انها غير متعلقة بالمادة اصلاً
فعلمها ليس بعد العدم الاحتجاب كما للنفوس الناطقة الانسانية في مرتبة العقل الهيولاني قوله فاعلم ان ما هو آه اول معنى امكان
تعاقبهما على موضوع بعينه بالنظر الى طباعهما مع قطع النظر عن خصوص حال الموضوع ان لا يوجب انتفاء شيء عنهما بالنظر
الى طبيعة بطلان الموضوع حتى يمكن ان ينتقل من كل منهما الى الآخر وامكان الطريان بالنظر الى خصوص طبيعة الموضوع ولذا قالوا الا
للوجود لا ريب في ان طبيعة النظرية تقتضي الواسطة في العلم وحدث الموصوف بها طبيعة البديهية تقتضي انتفاء تلك الواسطة فان لم تقتض الخصوصية
فالعلم المعلوم الواحد بعينه لا يتصف الا بواحد منهما وتقتضي بما ينافيهما بالنظر الى مقتضى طباعهما الا ترى ان العلم بالكنه بعينه يمتنع ان يكون
علماً بكنه شيء بالقياس الى عالم بعينه فليس بينهما تقابل التضاد والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة ومن ان العلم الحصولي الحادث

الا اتصافا بالنسبة على خلاف الامر تضادا لان المعتبر فيه بقاء الموضوع بعينه بالنظر الى طبيعة الضدين فتفكر قوله بل الحادث

لا يخفى عليك انه لا بد من تقييد الحصولي ايضا لان بين الحادث والحصولي عموما من وجه قوله ومن ثم جوزوا

آه لا يخفى عليك ان هذا التجويز ظاهره مبني على انهما من صفات المعلوم حتى يكون الامر الواحد بديهيا ونظريا بالقياس

الى شخصين او شخص واحد في وقتين لا على كونهما من صفات العلم لان العلمين مختلفان بالشخص فيمتنع ان يصير النظري

منهما بديهيا وبالعكس الا ان يكون بالمسامحة فمراده بالنظريات ما كانت علومها نظريات لا انفسها فتامل

قوله واما سائر العلل المراد من العلل ما هي خارجة عن حقيقة المعلول كالشرائط فلا يتجه النقض بالمادة والصورة

قوله لانه مدفوع آه توضيحه ان الشيء اذا حصل في الذهن وقام به اكتنف بالعوارض الذهنية فيصير متشخصا

عقليا موجودا للعقل ويترتب عليه الآثار وليس ههنا موجود آخر حقيقة وغير ذلك التشخص الذهني الا ان الشيء

من حيث هو هو اعني ماله الصورة يحصل له ارتباط مع العقل بوجود صورته فيه كما للمرئي بوجود شبحه في المرآة

فيقال له انه موجود في العقل بمعنى انه مرتبط به بارتباط مخصوص فان اريد بالوجود الظلي هذا الارتباط فهو ليس

بموجود حقيقة بل مجازا نعم قد يلاحظ العقل ذلك الشيء مع قطع النظر عن تلك العوارض فيكون الشيء من حيث هو هو

في هذا اللحاظ حقيقة فهذا اللحاظ بخصوصه يكون ظرفا للحاظ والتعرية باعتبار ان هذا النحو من الوجود احق بان

يسمى وجودا ظليا لانه يتفرع على النحو الاول الذي هو مبدأ الآثار وبهذا ايضا لا يترتب عليه تلك الآثار وتابع للاول

فلا يصلح للعلية بالذات فان هذا اللحاظ التحليلي بعد تحقق العلم والمعلوم ويمكن ان يقال ان الوجود الظلي

غير ما ذكر من الوجهين بل ان العقل يجرد الاشياء من العوارض الخارجية فيحصل ماهياتها المرسلة في الذهن لا بنفسها مجردة عنها

بوجود هو في نفسه لا يترتب عليه الآثار ثم قائمة بالذهن مكتنفة بالعوارض الذهنية فحينئذ يكون لها وجود يترتب عليه الآثار

وهذا هو الوجود الاصلي كما ان الاول هو الظلي فللاشياء في الذهن وجودان حقيقيان احدهما في نفسه والآخر لغيره فتم كلام القائل

واندفع الدفع قوله فالمقصود من النظر آه وبالجملة المقصود من النظر تحصيل الاشياء اما بالكنه او بالوجه لتحصيلها

في الذهن لا بدخل العوارض الشخصية الذهنية وليس المقصود تحصيل حقيقة العلم سواء كانت مجملا كاجمال المحدود او الهوية

الشخصية او مفصلة بها في التصور وكذا المقصود حصول الاذعان وتعلقه بالنسبة نفسها لا من حيث انها

بالذهن مكتنفة بالعوارض الذهنية الشخصية ثم الحصول الاصلي الذي يترتب عليه الآثار وان كان منسوبا

الى الصورة العلمية بالذات لكنه منسوب الى النفس الماهية من حيث هي هي ايضا لاتحاد الشخص بعينه ذاتا

19

مع ان الوجود بالمعنى الذي حققناه اخيرا في حاشية المطول يصلح للعلولية حقيقة فتأمل قوله احتمالا لحصول الشيء

العلم كما في العلم بكنه الشيء قوله او تفصيلا لحصول التحديد التام قوله يلزم الترجيح بلا مرجح لان الممكن كما يحتاج في وجوده الى وجود العلة كذلك

يحتاج في عدمه الى عدمها فلو كانت احديهما موجودة والاخرى معدومة ووجد المعلول لم ينعدم بعدم الاخرى

يلزم الترجيح بلا مرجح فان المفروض ان كلا منهما علة للوجود والعدم متحقق مع تحقق احد المعلولين بدون الاخر

والا اجتمع النقيضان ولما كان العدم غير محتاج الى التأثير لم يلزم ترجيح المرجوح هذا ما قال الاستاذ في حاشية

شرح المواقف وفيه نظر لان العدم يكفيه عدم التأثير في الوجود فعليه عدم علة الوجود ولما فرض ان علة

الوجود تحقق احد العلتين لا بعينها كان علة العدم انتفاءهما معا ولو سلم ان يكون علة العدم عدم احدهما لا بعينها

فلو وجد لواحدة منهما تعين ان علة العدم كانت عدم هذه العلة فلم يتحقق علة العدم بناء على ان المفروض

ان العلة احدى العلتين لا بعينها بحيث لو وجدت واحدة منهما لوجد المعلول وبهذا النظر صرح الاستاذ في

حاشية الحاشية ولا يخفى ان النظر الثاني الذي هو بعد التسليم يصح من قبل القائلين بالتوارد على وجه البدلية

لا من قبل من قال به على وجه التعاقب او الاجتماع فتدبر قوله واما بالمعنى المشهور اليه العلاقة المصححة لدخول

الفاء كما يقال اذا وجد ذاك فوجد هذا قوله فتأمل فيه اشارة الى الجواب بان التحقيق الثابت بالبرهان

ان الامر المصحح لدخول الفاء هو الترتب والترتب والاحتياج امران متلازمان يستلزم امتناع حصول

الموقوف عليه لان الترتب اثر كالظل للمترتب عليه الاثر لا يتخلف عن المبدأ فالعلاقة المصححة لدخول

الفاء بالحقيقة بين العلة والمعلول والقدر المشترك بين العلتين في صورة التبادل والتعاقب قوله فالصواب الجواب المشهور

ان مناط النظرية على الحركة الاختيارية من المطالب الى المبادي وبالعكس او الحركة الاولى فقط والحدس

مجموع الانتقالين دفعتين او الانتقال الثاني على وجه الدفعة المقابلة للنظرية تقابل الصعود والهبوط ومن ثمة

اشتهر كون الحدس مقابلا بهما والحق ان مناط النظرية تحقق الواسطة في العلم وهو المعرف او الحجة

سواء وجدت الحركة في جميع افراد حصوله او لا لانها لتفيد تحصيل المجهول ابتداء فالحصول بالحدس لا ينافي نظرية

المعلوم فان قيل لو اتفق ان يكون جميع افراد حصول النظري لكل شخص مترتبا على الحدس بناء على

امكانه لكل واحد فيلزم ان لا يكون نظريا لانتفاء التوقف بالكلية مع وجود الواسطة في العلم

فيقال لو سلم ذلك فلما كان المعتبر في البديهي انتفاء التوقف عن جميع افراد حصوله محققة كانت

كانت او مقدرة بناءً على عدم الوسط في نفس الامر فيجب ان يكون النظري ما يكون افراد حصوله في الجملة متوقفة على النظر ولو كانت مقدرة بناءً على ما تقتضيه التقابل بينهما فالتوقف في فرد مقدر بناءً على وجود المبادي في نفس الامر يكفي النظرية فتامل قوله ويجب ان يكون احاده الى آخره الظاهر ان احاد جملة الاثنينيات الغير المتناهية المأخوذة من سلسلة الوحدات نصف جملة الوحدات اذ هي ضعف جملة الاثنينيات لان ما خذ الجملتين سلسلة واحدة قوله فزيادة الزائدة الى آخره لا يقال ان زيادة جملة الوحدات مندرجة في الاثنينيات اذ هذه الوحدات المضاعفة اجزاء لها فسلسلة الاثنينيات مشتملة على تلك الوحدات الزائدة من المبدء الى ما لا يتناهى لانا نقول العدد والوحدة مما يتكرر نوعه فاحاد كل واحد من الجملتين معروضة للوحدات فكما ان كل واحدة واحدة كذلك كل اثنين واحد من جملة الاثنينيات الكثيرة ولا ريب في ان عدد احاد الوحدات ضعف عدد احاد الاثنينيات المأخوذة من سلسلة تلك الوحدات واعتبار الزيادة بعد انصرام عدد احاد المزيد عليه اذ المبدء لا يقبلها والاوساط منتظمة بمتوالية الى آخر المقدمات فتامل قوله فاذا اضعفنا الخ ويمكن ان يقال اذا ضممنا اليها امورا آخر وان كانت متناهية صار العدد العارض للمجموع ازيد من العدد الاصل بالضرورة وزيادة العدد على العدد لا تتصور الا بعد انصرام احاد المزيد عليه لان المبدء لا يقبل الزيادة اذ ليس ما دونه عدد والاوساط منظومة على التوالي لان بين الواحد والثلثة ليس الا الثاني وبعد الثالث ليس الا الرابع وهكذا فهي في جانب المقابل للمبدء وهي على تقدير اللاتناهي ممتنع فيجب ان يكون متناهيا وتناهي العدد يستلزم تناهي المعدود وهذا النحو من التضعيف بمعنى ضم الآحاد الآخر الى الاصل ولو كانت متناهية مما لا يستحيل عند العقل فينبغي ان يراد من التضعيف الاجمالي هذا المعنى وهو كاف لاتمام الدليل بلا مؤنة التكلف والتعسف ويراد بالاجمال عدم تعين احاد المزيد متناهية كانت اولا واعتبر كونه عقليا بناءً على انه لا يجب وجود الاحاد في الخارج تحقيقا بل يكفيه تقديره وفرض العقل لا يستلزم المحال وبالجملة تمام الدليل لا يتوقف على الترتيب الاجتماع بين ذلك في زمان او آن بل يكفيه الانساق والانتظام مراتب الاعداد العارضة لها مع مجرد حكم العقل بحصول الزيادة فيها بانضمام قدر ما اليها ولو كان متناهيا قوله ان البرهان اي برهان ابطال التسلسل

على عروض الاعداد قوله وانت خبير آه اذ الفرق بين الكثرة بحسب المصداق والكثرة بحسب الاجزاء

بين اذ معروض هذه بحسب التحقيق هي مجموع الاحاد المحضة فلا يلزم ان يكون ثمه طبيعة واحدة فضلاً

عن كونها مادية وما حققه المحققون انما هي في الكثرة بحسب الافراد والمصداق فيقال المقول عشرة

كثيرة بمعنى ان مجموع احادها كذلك لا ان ثمه طبيعة واحدة مشتركة بينها وهي المحل هنا اذ قلنا ان المحل وحده

منها حيثية نوعية بسيطة منحصرة في فرد وفيه نظر لان الكلية والجزئية من عوارض الكم حقيقة فمجموع الاحاد المحضة

يكون معروضاً للعدد بالضرورة وهو يستدعي تكرر الوحدة في طبيعة مشتركة بينها فتامل فيه نظر دقيق بعد

قوله فتفكر آه ان قيل ان لزوم الزيادة بين لانا نعلم اجمالاً ان المعلول الاخير معلول محض وما فوقه الى

ما لا يتناهى علة ومعلول معاً قلنا انما يلزم الزيادة باعتبار عليته ما فوق المعلول الاخير مع معلولية التي

هي غير متضائفة لها بل هي اجنبية بالقياس الى هذه العلية وهكذا في كل فوقاني واذا لم تعتبر مع تلك

الاجنبية بل مع متضايفها فلا يلزم الزيادة فلزومها مع اعتبار الاجنبي لا ينافي ما تقتضيه التضايف

من التكافؤ وجوداً وعدماً في الواقع لا يقال ثبوت المساواة بحسب العدد بين المتضايفين نقول

ان عليه ما تكافيان فيما فوق المعلول الاخير مع قطع النظر عن تطبيق احد المتضايفين بالمتضايفة الاخرى فيبقى

في المعلول الاخير معلولية لا يكافي لها عدد فيلزم منه ان تحقق شي من المتضايفين في السلسلة المفروضة

بدون متضايف الاخرى فلا يتكافيان في الوجود ايضاً وان لم تقدر على تعيينه فلا اشكال اذ ليس

الكلام في تطبيق احد المتضايفين مع المتضايف الآخر بل في عددهما مع عدد الآخر مع عزل النظر عن كونهما متضايفا

اولا انا نقول لا ريب في ان الكلام في تطبيق احد المتضايفين مع الآخر لكن مع الاجنبي فلو قطع النظر عن كونه

متضايفا فلا نسلم الاستحالة في التزايد والتناقص اذ التساوي والتكافؤ في العدد من لوازم المتضايفين

من حيث هما متضايفان فيجوز ان يكون عدد العليات ازيد وعدد المعلوليات انقص فيما فوق الاخير ووجود واحد

من كل منهما مع واحد من الآخر لا يقتضي التساوي لان عدم تناهيهما يقتضي ان لا يقف التطابق الى حد سواء

كان حد بها زائداً او لا الا ترى ان الشهور اكثر من السنين لا يقف في التطبيق مع الشهور الى حد غاية الامر ان

مرتبة الزائد لا يتعين فتفكر تفكراً صحيحاً والحق ان الامور الغير المتناهية لا تتصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى

نظائرها لانهما من عوارض الكم من حيث التناهي وتعين الحدود ونعم يمكن الحكم عليهما بالتساوي مطلقاً من حيث عدم

عدم انقطاع التطابق بين احادها الى حد وبداهة قولهم الكل اعظم من الجزء في المتناهي مسلم لا في غير المتناهي فلا يتم اكثر البراهين كالتطبيق والتضايف في غيرها فيجوز ان يحكم بينهما بالتساوي بعد انضمام المعلولية الاخيرة اليها ايضا كما يحكم به فيما فوقها فتفكر قوله بهذه الحيثية اي الذات الماخوذة بالحيثية قوله يحكم كل واحد آه حاصله ان المحكوم عليه ما يصدق عليه انه ما بين الحيثيتين والجملة ليست كذلك قوله فيجوز ان يكون آه هذا قيل في الجواب ان الحكم اجمالي على المترتبات على وجه الاستغراق بحيث يتناول الجملة ايضا كما يقال ان ما بين طرفي هذا الخط وانية نقطة تفرض لا يوجد فيها الا دون الذراع وكذا اذا صدق على الاستغراق الشمولي ان ما بين مبدأ السلسلة الى ما بلغه الترتيب فيها دون الخمسين فيصدق ان الجملة دون الخمسين والاصل ان الحكم اذا استغرق لكل واحد مطلقا منفردا كان او ملحوظا مع الاجتماع كان ذلك الحكم على الجملة بخلاف ما اذا اختص بكل واحد بشرط الانفراد فانه قد يغاير حكم الجملة فاذا صدق الحكم على الاستغراق ان ما بين مبدأ السلسلة الى اي ما بلغه الوجود والترتيب فيها متناه يصدق بالضرورة ان السلسلة بتمامها متناهية فليس بشيء لانه ان اريد بقوله اي ما بلغه الوجود والترتيب عم من الواقع بين الحيثيتين فالحكم الكلي ممنوع وان اريد به ان كلما وجد بين الحيثيتين فهو متناه فلا يلزم تناهي الجملة التي ليست كذلك فتامل قوله وقد برهن آه لا يخفى عليك ان البرهان يفيد تحقق ما بالذات كاثبات الواجب تعالى لذاته في سلسلة الجاعلات ولا يفيد ابطال وجود الامور الغير المتناهية مطلقا كالمعدات والشرائط والمعلولات فتامل قوله المقصود آه اشارة الى ان المراد بالمعرف في الصغرى ما يفيد تصور الشيء اي الكاسب للمجهول التصوري لا المعنى المتعارف وهو ما يحمل على الشيء لافادة التصور والا لا يتم الدليل قوله فتفكر لعل وجهه انا لا نسلم ان كل واحد من الذاتي والعرضي محمول لان الاجزاء الخارجية ذاتيات ولا تكون محمولات قوله والتصور آه وكبرى القياس اعني كل ما هو متساوي النسبة بالقياس الى وجود التصديق وعدمه لا يكون علة مرجحة لاحدهما ظاهرة مستغنية عن البيان قوله فلا يترتب اي لا يترتب التصديق على التصور بان يكون مكتسبا من التصور لانتفاء العلاقة بينهما قوله ويمكن ان يقال آه لعل هذا هو مراد المصنف بقوله في المسلم لانه لا يقبل الحمل قوله فالمعرف اعم آه لهذا قال المصنف فلا بد من الترتيب للاكتساب ولم يقل لتحصيل المجهول اذ النظر قد يكون بملاحظة معقول واحد كما في الناقص فتامل قوله مع انها معتبرة آه الا ان مقابلة انواع الضروري لما يعتبر فيه الحركة الاولى لا يكون على نحو واحد فان مقابلة بعضها لها بالنفي والاثبات وبعضها بمقابلة

٢٣

تشبيه بمقابلة الصاعدة والهابطة قوله ومن عد هذا القسم اى ههنا ورد الوقوع وكذا ما هو بالحدس قوله
واسطة فى العلم اى فى ابتداء حصوله قوله عدم تحققها لان البديهى بالا يمكن نفس طبيعة حصوله بالنظر
بان لا يترتب عليه شئ من افراد حصوله وهو ليس الا ما حصل بنفسه من غير واسطة فى العلم فما يكون فرد من
طبيعة حصوله بواسطة النظر فى المبادى يكون نظريا فالبداهة مخصوصة بالبسائط والمحدود والمركب الحاصل
بنفسه بالصورة الاجمالية والنظرية مخصوصة بالحقايق المركبة الحاصلة بالصورة التفصيلية فان قلت يمكن
حصول حقيقة مركبة بالصورة التفصيلية بالحدس من غير حركة فكرية فاذا اتفق حصولها لكل شخص من اشخاص العقلاء
بالحدس كما هو الممكن لا تكون نظرية اذ ح لا يترتب فرد من حصوله على النظر مع تحقق الواسطة فى العلم وهى
المبادى المرتبة الحاصلة دفعة قلت لما كان المعتبر فى البداهة سلب الكلى بحسب الحقيقة بان لا يكون شئ من افراد
حصوله المطلق محققا او مقدرا مترتبا على النظر وهى الحركة الفكرية كان المعتبر فى النظرية الايجاب الجزئى بان يكون
شئ منها ولو كان مقدرا متوقفا عليها والحصول بالنظر يمتنع ان تحصيل لغيره فكلما تحقق ذلك الحصول المقدر
لا يتحقق الا بالنظر فلو كان جميع افراد تلك الحقيقة المحققة حاصلة من غير نظر بل بالحدس لا ينافى حصول نظريتها ولا يوجب
البداهة فان من افراده المقدرة ما لا يمكن ان يتحقق بغير النظر وهو الذى يمكن تحققه لفاقدة القوة القدسية بناء على وجود
المبادى فى نفس الامر فتفكر قوله ومن ههنا فان قيل يلزم منه انحصار العلم بالكنه فى العلم بالحد التام مع انه ليس كذلك
لان الانسان مثلا اذا مثل بنفسه فى الذهن بحيث يكون مراة لمشاهدة جزئياته كان علما لها بالكنه البتة و
لا يجوز ان يكون النوع معرفا للجزئيات لما تقرر عندهم من انحصار التعريف فى الحد والرسم لهذا قالوا ان التعريف
بالنوع لا يكون الا لفظيا لا يقال تعريف الصنف بالنوع يكون حقيقيا لانا نقول لو سلم فالاصناف حقائق اعتبارية والنوع
المشترك بينها بمنزلة الجنس ولا استحالة فى ان يكون الشئ نوعا حقيقيا للجزئيات الموجودة وجنسا
للحقائق العرفية قلنا العلم بالكنه على نحوين نحو يختص بالنظريات وهو ما يكون بالصورة التفصيلية على ما حققناه
ونحو لا يختص بها كما فى علم الجزئيات بالنوع فالجزئيات اذا كانت نظرية فانما تكون المجهولية النوع
بالكنه وحده والنوع بالحقيقة حدودها وهويتها الشخصية لا تكون نظرية فعلمها بالنوع لا يكون
الا بالتجرد والالتفات لا لتحصيل المجهول فتفكر بدقة النظر قوله واجيب عنه توضيحه انا لا نسلم ان الوجه
المجهول مجهول مطلق لانه اذا كان الوجه المعلوم معلوما من حيث الاتحاد بذلك الشئ كان الوجه المجهول

معلوما من حيث اتحاده مع الشيء المعلوم بالوجه المعلوم وبالعرض قابل **قوله** الشيء المعرف بالفتح
اه بناء على ان في التعريف تصورين تصور المعرف بالكسر وتصور المعرف بالفتح والفرق بينهما بالاجمال
والتفصيل **قوله** الواسطة في الثبوت وقد عبرت عنه في النسخة القديمة بالواسطة في الاثبات كما او
وعبرت الى هذه العبارة لانها كانت مخالفة لاصطلاح الجمهور **قوله** متحدة معه بالذات اه هذا الشرط
مبني على اخذ وحدة العارض بالتشخص لامتناع عروضه لمعروضين متمائزين بحسب الوجود وان اعتبر طبيعة
العارض من حيث هي هي مع عزل اللحظ عن خصوصيته فلا حاجة الى هذا الشرط والحق الاقتصار عليه
لاخراج العارض بواسطة امر مباين اذ كان واسطة في الاثبات كعروض الحرارة حقيقة للماء بواسطة النار قابل
قوله فيجوز كعروض الجنس للفصل المقسم وبالعكس اذ كل منهما عرض ذاتي للآخر كما قال الشيخ وغيره قابل
قوله الغير المخلوط بالآخر اه اي بالموصوف الآخر المقابل له عرفا قال المحقق الدواني ما حاصله ان المعتبر
في الوجود الذي هو طرف الاتصاف ان يمتاز الموصوف بحسب ذلك الوجود عن الوصف من ههنا
يقال ان الماهية لا تتصف بالوجود مطلقا الا في ظرف الخلط والتعرية او في غيره لا تتميز الماهية
عن الوجود قابل **قوله** وتوضيحه اه قال المعلم الاول للحكمة اليمانية ان المحكي عنه بما يخصه من المفهومات
المحمولة والعوارض بحسب الاعيان او بحسب الذهن انما هو حال الشيء باعتبار نحو وجوده في ذلك
الظرف على انه متميز عن غيره والموجود في الاعيان شيء واحد لا يتميز بحسبه المحمول عن الموضوع
لا الطبيعة عن الفرد ولا الذاتي عن غير الذاتي ولا معروض الكلية عن معروض الجزئية اذ ليس بحسب ذلك
الوجود الا الخلط الصرف فاذن ليس مطابق الحكم لشيء من هذه المفهومات المحمولة والمبادي العارضة الا
نحو وجود المفهوم المحكوم في ظرف الخلط والعري الذي هو من انحاء اللحاظات الذهنية **قوله** كما في
لوازم الماهية اه لان حيثية الاقتضاء من الحقيقة العينية لتلك العوارض ثابتة مناب الاصل لها
فتكون كانها موجودات متأصلة كما ان الانتزاع بحسب خصوص نحو الوجود الخارجي في الاضافات
الخارجية واعدام الملكات تقوم مقام العينية ولذا لم تكن من المعقولات الثانية **قوله** كالوجود
اه قال المعلم الاول للحكمة اليمانية الوجود الحق القائم بذاته ليس يحمل عليه الوجود المطلق المنتزع عنه على
انه هو بعينه او من ذاتياته وليس يعرضه في العقل فينتزع عنه الوجود المطلق ليعرضه في لحاظ من

ان هذه وظيفة الطبائع الامكانية بل العقل يحكم بالبرهان ان في الاعيان حقيقة متقررة بنفس الذات المتقررة بنفس الذات نفس حقيقة مصداق حمل الوجود عليه ومطابق انتزاع الموجودية لا باقتضاء حقيقة ذلك و بالجملة اللاحظ والمنتزع بالاضافة الى ذلك الجناب هو البرهان لا العقل فاذن ليس الوجود الحق من افراد الشيء مما في حيازة العقل وحوزة معقولاته المتاصلة الحقيقية فما ظنك بجنابه المقدس بالقياس الى الوجود المطلق الذي هو من الطبائع المصدرية الانتزاعية **قوله** كما قيل الا ذهنية كما قيل قال الاستاد في الحاشية على شرح المواقف القضايا المعقودة فيها كلها ذهنيات ولعل نظره الى ظرف الاتصاف وانما هو الذهن فقط في جميعها وان لم يعتبر بخصوص الوجود الذهني فيه مدخل ولهذا قال في الحاشية الحاشية ان النظر الصحيح يحكم بان المعقول الثاني على قسمين الاول ان يكون الذهن فقط ظرفا لعروضه فقط والثاني ان يكون الوجود الذهني شرطا لعروضه وهو موضوع للمنطق واذا دريت هذا فاعرف ان المعتبر في الذهنية الكان مجرد كون الذهن فقط ظرفا للاتصاف من غير ان يكون للوصف تاصل في العين ولا فيه خصوص حال نائب مناب تاصله فالقضايا المعقودة من القسمين ذهنيات وان اعتبر فيها شرطية الوجود الذهني فينعقد من القسم الثاني ذهنية ومن الاول حقيقية لعدم مدخلية الوجود الذهني والخارجي فيه فتامل **قوله** الماهية المتقررة مطلقا هذا في مطلق الوجود والوجوب والامكان **قوله** في العين اي في الوجود الخارجي والامكان والوجوب الذين هما بحسب الوجود الخارجي واما مطلق الوجود والامكان والوجوب في نفس الامر فمصداقه نفس الماهية المتقررة في عالم الواقع مع عزل النظر عن خصوصيات الظروف وان اتفق ان يكون ظرف اتصافها بهذه الامور هو الذهن دون الخارج اذ فيه خلط بحث بين موصوفاتها كما مر لكن الخصوصية ملغاة لعدم مدخليتها الوجود العيني والتاصل الخارجي مطلقا سواء بنفسها او بما يقوم مقام التاصل العيني كما في لوازم الماهية والاضافات الخارجية ولبعض اعدام الملكات نحو العمى فتامل **قوله** كالكلية مثلا ويكون الذاتية والعرضية مثلا من احوالها المبحوث عنها **قوله** حيث قال اي في حاشيته على شرح المطالع **قوله** التكميل آه فانا اذا تصورنا الشيء اولا بالوجه الاعم ثم علمنا وجوده فاردنا تصوره بوجه اخص ولو بالخاصية فهذا التصور ليس تصوره بالكنه ولا يكون حاصلا من مطلب ما الشارحة والهل البسيطة فهو من مطلب ما الحقيقية فتامل **قوله**

او التفات يحصل ثانيًا والمراد من الالتفات هو الحاضر عند المدرك مرة ثانية فلا اشكال في اطلاق التصور على الالتفات بهذا المعنى ولا باس في ان يراد به التوجه ثانيا فيكون اطلاق التصور عليه مجازا **قوله** حدود اسمية قال في التقديسات ما حاصله ان الجوهريات والعرضيات المقابلة لها ليست هي المفهومات المعبر بها عنها فان المعبر بها خاصة ولازمة للمعبر عنها على الاطلاق وانما الحكم عليها بالذاتية والعرضية هو المعبر عنه الذي هو بذاته مبدأ ذلك اللازم والاختلاف بالذاتية والعرضية ليس في مفهومات العنوانات انفسها بل فيما يعبر عنه بها الا ترى ان الفصول والاجناس العالية اذ هي بسايط لا يمكن تحديدها وتعريفها والاشياء التي يؤتى بها على انها فصول واجناس فانما هي ما يدل عليها وهي لوازم وعنوانات كما يقال الجوهر هو الموجود لا في موضوع فمفهوم العنوان وان كان عرضيا لازما الا ان المعنون المعبر عنه بنفس الحقيقة جوهري وكذلك يعرف الجسم بحالة الطول والعرض والعمق والحيوان هو الحساس المتحرك بالارادة والناطق هو المدرك للكليات والمراد مبادي هذه المفهومات فان التحديد بمثل هذه الامور يكون رسما اقيم مقام الحد على التوسع لا حدا حقيقيا ثم المركبات يصح تحديدها بالحدود التوسعية والحدود الحقيقية ايضا فالانسان مثلا اذا عرف بالحيوان الناطق فان عني بهما مبدءهما كان حدا حقيقيا وان عني بهما عنوانهما كان رسما بالحقيقة وحدا على التوسع من جنس توسعي وفصل توسعي لا كالرسوم المشهورة في العوارض اللاحقة والعرضيات المصطلحة التي هي ليست عنوانات جوهر الحقيقة بل هي عنوانات امور تلحق الذات بعد قوام الحقيقة كالضاحك والكاتب ومن ههنا ظهر ان العرضي الذي بازاء الجوهري كالابيض فالعنوان المفهوم منه وذو العنوان المعبر عنه كلاهما عرضيان واما الجوهري فان عنوان المفهوم منه عرضي والمعبر عنه جوهري واجزاء حد البسيط اجزاء لحده لا لقوامه واجزاء حد المركب من الجنس والفصل اجزاء لحده ولقوام جوهره جميعا فافهم واحفظ **قوله** على الحكم بالجعل البسيط اذ تحصيل هذه المرتبة المتقدمة على الموجودية من فروع الجعل البسيط واما عند القائلين بالجعل المؤلف فلعل بين المرتبتين تلازما ومعية بالذات عندهم كما يظهر بالتامل **قوله** قد تكون مجهولة اي لا العلم بخلوقية انفسها مع عزل النظر عن الوجود **قوله** هذه الهلية اي مطلوب هذا الهل وحاصله ان مرتبة قوام نفس الماهية ليست الا هي فالمطلوب في هذه المرتبة اما تصديق متعلق بعقد منها وبين نفسها كقولنا العقل عقل ولا ريب في انه لا استناع فيه ولعدم افادته لا يصح ان يطلب تصور متعلق بها فهو من اقسام مطالب الشارحة وهو ظاهر

٢٧

قوله بخلاف المقدر من المستحيلات لانها لا يجوز العقل تقررها اما بالنظر الى مجرد المفهوم او بالنظر الى البرهان **قوله** فاذ قيل بل الماهية آه لا يخفى ان الموضوع فى هذا العقد هو مفهوم الماهية والمحمول هو التقرر المرتب على الجعل البسيط لا بمعنى ان التقرر ثابت للماهية فى ظرف قواهما او فيس الامر نفسها المجعولة فايراد المحمول للضرورة العقدية كما فى الوجود بعينه والفرق بين هذا العقد وحمل الشى على نفسه بين لا سترة فيه فتامل بدقة النظر **قوله** قصد ثبوت التجوهر آه تحقيقه ان قولنا الانسان متقرر او موجود اذا افاد ثبوت مفهوم التقرر او الوجود للموضوع واتحاده بما كان المحمول شيئا غير تجوهر الموضوع فى سنخه وثبوته فى نفسه ومتاخرا عنه وانما المقصود ما هو المتقدم اعنى تحصيل ذات الموضوع ونفس وقوعه لا تحصيل ثبوت صفة ما له وجودا كان او غيره فهذا العقد انما يشتمل على ذكر المحمول والنسبة الحكمية بحسب الضرورة الناشئة من طبيعة العقد فى التعبير عما ادركه العقل لا لان مفاد القضية وما يتعلق به العقد يرجع الى ذلك فاذن مفاد الايجاب فى الهلية البسيطة تجوهر الموضوع او ثبوته فى نفسه والسلب لاشيئية الشى او انتفائه فى نفسه ومفاد الايجاب فى الهلية المركبة ثبوت شى لشى والسلب انتفاء شى عن شى فتفكر **قوله** وفى البسيط آه اى بكلا القسمين **قوله** وبهذا يندفع آه هذا الايراد على قوله الابسط من فروع الجعل البسيط ووجه الدفع ان هذه المرتبة وان كانت من فروع الجعل البسيط لكنها مما يصح ان يقصد اعطاء التصديق بها بايراد المحمول الذى هو التقرر للضرورة العقدية وكون الجعل البسيط مما لا يتعلق الا بالمجعول فقط لا ينافى تعلق التصديق بهذا المرتبة المتفرعة عليه على الوجه الذى ذكرناه فتامل **قوله** او لا تجوهره قال معلم الحكمة اليمانية فى الافق المبين ان معنى العدم هو سلب الشى فى ذاته وانتفاؤه فى نفسه لا سلبه عن نفسه او سلب الوجود عنه فان ذلك من حيز الهليات المركبة ومعنى زيد معدوم هو انتفاؤه فى نفسه وهو من سوالب الهلية البسيطة لا ثبوت الانتفاء له حتى يكون من موجبات الهلية المركبة والمشائية لا ينكرونه لتحصيلهم ان الوجود هو تحقق نفس الذات لا ثبوت صفة لها فالعدم ايضا سلب نفس الذات وانتفاؤها فى نفسها لا سلب مفهوم ما عنها فالا فالا لصدق ان زيد معدوم موجبة بحسب الحكاية وزيد ليس بموجود سالبة بحسب الحكاية وكلاهما من الهليات

البسيط مفادها انتفاؤه في نفسه لا ثبوت الانتفاء له حتى يصير العقد بهما مركبا فيهما تغاير ان بحسب الحكاية عن المحكي

و قال لا ان يقع الخلاف في كون ثبوته محمول موجبة وكون ثبوت موجبة مشتملا على الوجود الرابطي اي الاختصاص الناعت

او لا شك ان الحكاية في الاولى موجبة و في الثانية مشتملة على الرابطة فتامل قوله لانا نقول ثبوت المحمول قال

معلم الحكمة اليمانية المحمول بما هو محمول ليس له وجود في نفسه يكون لموضوعه كما للاعراض بل انه لا يوجد بنفسه وانما له ثبوت

للموضوع و وجوده في نفسه انه ثابت للموضوع و فرق بين قولنا وجوده في نفسه هو وجوده لموضوعه و بين قولنا وجوده في

نفسه هو انه موجود لموضوعه اذ مدلول الاول انه موجود في نفسه لكنه للغير كالاعراض و مدلول الثاني انه ليس له وجود في نفسه بل هو موجود لغيره

و بالجملة هو الاتحاد بين الموضوع و المحمول فليس لما هو محمول وجود الا وجود الموضوع لاتحاده مع موضوعه هو

ثابت له فهذا هو الاختصاص الذي نيط به الحمل بما هو هو فتفكر قوله هو الوجود الرابطي اي حصول الصفة و تحققها في

الموصوف سواء كان ذلك الحصول بانتزاع من حال الصفة في نفسها ظرف الاتصاف كما في الاعراض العينية او من حال

الموصوف بان يكون الموصوف موجودا في ظرفه على حال يصح بالنظر اليه انتزاع الصفة عنه هو في سائر الاوصاف التي لتحصيلها

للموصوف على خلاف الوجود لا نفسها لا اتصاف بحصيل ذات الموصوف و ليس بازائه حال للموصوف يصح انتزاعه عنه هذا

ما حققه المعلم الاول للحكمة اليمانية قوله مطلق اتصاف الموضوع اه قال السيد السند في شرح المواقف قد يطلق لفظ الوجود

والحصول والثبوت والتحقق على الصدق والاتصاف لمشابهته بمعناه الحقيقي الذي كالاضافة اليه وبهذا يظهر ان

اطلاق الوجود على هذا المعنى على التجوز والتشبيه كما على المعنى الاول و المعنى الحقيقي هو الوجود في نفسه سواء كان لنفسه

كوجود الجواهر مثلا او لغيره كوجود الاعراض قوله و قد قال المعلم الاول اه حاصله ان الفرق بين العقدين انما هو

باعتبار النسبتين في الهلية المركبة نسبة واحدة في الهلية البسيطة بحسب الحكاية بالنظر الى حال الموضوع و المحمول في المحكي عنه

و لما كان المحكي عنه في الهلية البسيطة نفس الموضوع لم يمكن في الحكاية عن حصوله في نفسه الا اعتبار نسبة واحدة للقضية و العقيدة

بخلاف الهلية المركبة لان مصداقها في نفس الامر موجود على صفة او حال يصح عنه الحكاية بانه كذا فههنا للموضوع وجود ولصفته

حصول فيه بحسب حالها في نفسها او بحسب حال الموضوع في نفسه فيمكن اعتبار نسبتين وفيه ما سيأتي ان شاء الله تعالى قوله و هذا

لا يختص بالاعراض بل يعم كل ما حمل فيه حمل مفهوم عليه اثباتا كان او عرضيا وجوديا كان او عدميا انتزاعيا كان او اتصافيا

على خلاف الهليات البسيطة فان المعتبر فيها التصديق بنفس تحقق الموضوع و صيرورته في نفسه في ظرف ما قوله فتفكر فيه تارة اخرى

لما يرد عليه كما سيأتي في اوائل التصديقات نقلا عن الاستاذ ... قوله و اجيب بان فيها حقيقة اه قال السيد المحقق

ان مفهوم المجهول المطلق انما مفهوم كلي فللعقل ان يلاحظه بالذات وان يجعله آلة لملاحظة الافراد ويجعله مرآة لها لا لاحظها من حيث
الاتصاف بهذا المفهوم الذي هو منشأ امتناع الحكم فيحكم عليها بذلك الامتناع لها معلومية ايضا مترتبة على هذه الملاحظة
لكنها في تلك الحالة ليست ملحوظة للعقل من حيث اتصافها بتلك المعلومية بل يحتاج في كونها ملحوظة من هذه الحيثية الى ملاحظة
ثانية مترتبة على الملاحظة الاولى فاذا لاحظها العقل كذلك اي باعتبار معلوميتها حكم عليها بصحة الحكم لا بامتناعه وبالجملة ان
الحكم على الافراد وقد توجه العقل اليها بهذا العنوان فتكون معلومية بهذا الوجه قطعا فلم تكن مجهولة مطلقا في نفس الامر بل
بحيث فرض العقل حيث توجه اليها بهذا المفهوم فالحكم عليها باعتبار معلوميتها وسلب الحكم عنها باعتبار فرض اتصافها
بالمجهولية لا يقال لما كانت الذات معلومة للعقل وهي تقتضي صحة الحكم واثباته فكيف يحكم عليها بامتناعه لانا نقول هي وان كانت
معلومة للعقل لكنه لم يلاحظها من حيث اتصافها بالمعلومية بل بالصفة المجهولية ولما لم تكن تلك الافراد موجودة في عالم الواقع لم يصح
اخذ هذه القضية خارجية او ذهنية اذ كلما يوجد في الذهن يكون معلوما وكذا الموجود الخارجي فلا يمكن اتصافها بالمجهولية مطلقا فاذا ثبت انما
يجب اخذها حقيقية لا يقال التقدير في الحقيقية راجع الى وجود الموضوع لا الى اتصافه بالعنوان كما ذكرتم لانا نقول بل راجع
الى كليهما فانهما متلازمان بان هذه خلاصة تحقيق سيد المحققين على مذهب المتأخرين القائلين بان الحكم على الافراد قوله
والاشارة لا تتعين في الكتابة مشقة قوله سواء كان حاصلا الخ وما اشتهر ان ما وضع له اللفظ هو المعلوم بالذات فليس المراد
انه يجب ان يكون حاصلا في الذهن بالذات والا اشكل الامر في الوضع العام والموضوع له الخاص كما في اسماء الاشارات
بل المراد انه معلوم بالذات عند تعلق العلم به بالذات وانما هو الشيء من حيث هو هو لا الصورة العلمية ولا الشيء من حيث الاكتناف
بالعوارض الخارجية قوله وعليك وعليها الخ الى تاويل القولين المذكورين سهل بان يراد من الامر الذهني الشيء من حيث
هو هو واطلاقه عليه شائع ويراد من الامر الخارجي الخارج عن خصوص اللحاظ وهو الموجود في نفس الامر اعني الشيء من حيث
هو هو قوله تدل بحدتها الخ اي مع الترتيب المخصوص بها فلا يرد المطلوب نحو تاك في قلب كان فانه لا يدل على النسبة
قوله وسياتي في آخر بحث المعرف قوله يدل عليه التاء الخ اي في المضارع لشاركه في هذا الحكم المتكلم والمخاطب
المفرد الماضي كما صرح به الشيخ في الشفاء ثم اعلم ان دلالة التاء على الفاعل المخاطب في الواحد المذكر ظاهر واما في الواحد المؤنث و
مثنيهما وجمعهما فلان هناك ضمائر بارزة عند النحاة تدل على الفاعل والتاء علامة الخطاب الا ان يقال ان التاء هي الدالة على الفاعل
المخاطب في الجميع وتلك الضمائر حروف دالة على احواله قوله بخلاف الغائب فيه ان هذا يصح لو كان حروف المضارعة كلها ليست من الضمائر
بل هي من علامات الاستقبال نعم الالف في المثنى والنون في جمع المؤنث والواو في الجمع المذكر والياء في المفرد المؤنث من الضمائر

المرفوعة واما امثلة الماضي فغير الواحد الغائب يتصل به الضمير كالالف في المثنى والواو في جمع المذكر والنون في جمع المؤنث
والتاء المتحركة نحو فعلت كما تيم وتاني فعلتم فعلنا على ما حققه السيد في صرفه فعلى هذا ينبغي ان يجعل صيغة الواحد الغائب المذكر والمؤنث
فعلا بالاتفاق وكذا المتكلم الواحد المخاطب من المضارع اذ ليس فيها ما يدل على الفاعل والامثلة التي يتصل بها الضمائر
المرفوعة مطلقا مختلف فيها على اختلاف النظرين فتمثيل المصنف للمختلف فيها بنحو مشى نحو الآتي على انه مختلف فيه لما سيأتي
من ان المفرد لا يدل على التفصيل اصلا والا لجاز تحقق قضية احادية الا ان يقال لما كان الفاعل داخلا في مفهوم
في المتكلم الواحد المخاطب كان الدال عليه اي الضمير المنوي الملفوظ حكما ايضا جزء من الصيغة الا انه مستتر دائما بخلاف
صيغة الغائب فعد ان من المركبات وفيها تامل **قوله** لا اشكال قال البعض النحويين اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ كان علما حقيقة
قيل لانه كلام والكلام لا يتركب الا من كلمتين حقيقة ليس كلمة الا اذا صار علما للجنس الى آخره كذا في غاية التحقيق **قوله** الا
يلزم آه لانه يلزم حينئذ كون خصوصية الاسم ملغاة في هذا التقسيم لان المنسوب الى الشيء المطلق اما مختص بان لا يتجاوز الى
من الافراد ويجوز ثبوته لجميعها اذ لا بد للسلب من خصوصيا فتامل **قوله** على ان المراد به اي الاثبات هو المشهور **قوله**
وحده وضع لا اي معين ما استعمل فيه **قوله** فيما وضع له المراد بالوضع ههنا ما يعم جميع انحائه اي تعيين اللفظ بازاء المعنى مطلقا
وان حمل على المتبادر اي وضع له ابتداء ففي قوله وان كثر الاستخدام **قوله** يتصور بنفسه انما قيدنا
بناء على ان الاختلاف بين الكلي والجزئي انما هو لاختلاف نحو الادراك كما سيأتي **قوله** مع اعتبار الحضور الذي
التشخيص فلا ينافي العموم وما ينافيه هو التشخيص ولهذا قيل انه موضوع للماهية بشرط الوحدة الشخصية الذهنية كان مناط
عليه ان يكون اطلاقه على الافراد مجازا **قوله** تامل وجه التامل انه اذا قيس الى المعنى الجنسي لم يكن متواطيا ولا مشككا كما هو الظاهر
فيلزم بطلان الحصر **قوله** فتدبر اشارة الى انه لا يمكن قياسه الى الامور المتكثرة لان استعمال اسم الاشارة في كل واحد
منها على وجه التبدل من حيث انه فرد لذلك العام الذي هو مرآة للملاحظة فكانه يستعمل في كل استعمال في الواحد
ذلك العام من حيث تشخصه فتامل **قوله** وهو ظاهر اذ الوضع ههنا عام والموضوع له خاص **قوله** لم يعتبر او مستقبل الوضع الخاص
ما لا يكون بسبب امر كلي [illegible] الوضع الواحد للجزئيات الكثيرة يجب ان يكون بواسطة امر عام آلة لملاحظة كل واحد منها **قوله** فتامل تفصيل
المقام ان الموضوع له لما كان امرا واحدا جزئيا او كليا ماخوذا من حيث هو هو او من حيث العموم والاطلاق فهو خاص وان كان امورا
كثيرة فان وضع اللفظ بازاء كل واحد منها باوضاع متعددة كان مشتركا كل من الوضع والموضوع له خاص وان وضع احد بملاحظتها بامر عام
كان الموضوع له خاصا والوضع عاما كما في اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات الا انه يجوز ان يكون الموضوع له كليا ماخوذا من حيث

الكثرة والانطباق عليها كما في موضوع المحصورة وهذا احد الاحتمالين بكون الموضوع له عاما لانا نقول لا ريب ان الكلي مرآة
لملاحظة الجزئيات لا بد للموضوع له ان يلتفت اليها بالذات على ان نفرق بين الجزئيات الملحوظة بامر كلي متحد بها وبين الامر
الكلي الماخوذ من حيث الكثرة والاتحاد بها ليس الا لفظيا فلا يكون بين الوضع عام والموضوع له خاص وبين الخاص
فرق بحسب الحقيقة نعم هذا احتمال آخر وهو ان يكون الوضع لكثير غير محصور بما هو كذلك كالقوم من الرجال مثلا ولعل هذا المراد
بكون الموضوع له عاما واما الكثير المحصور كاسماء العدد فهو خاص في نحو لا مثلا كل واحد من الوضع والموضوع عام فتأمل قوله
بان يكون اشد او ضعيف بهذا الوجه فرد ذلك الكلي اليه فان الواجب مثلا اولى من الممكن كما ان صدق الوجود عليه لعلته على الممكن
ولم يتعرض في التفسير لانه ظاهر الا الاولوية فيتصف لا الاتصاف فقط اي صدق الكلي على الفرد كما ان الشدة او الزيادة
بها الفرد فقط لا صدق الكلي عليه لهذا الا ان يعد من وجوه التشكيك الا حسن بها الاختلاف في المصداق فتفكر قوله مطلق
اللزوم اي امتناع الانفكاك بالنظر الى ذاته سواء كان بالاقتضاء من تلقاء الذات وعليتها له كما في العوارض المعللة
او كان بالذات مطلقا لنفس الذات كما في الذاتيات بالنسبة الى ذاتي فتأمل ان الاولوية ان فسرت بالاقتضاء وان كان
بمعنى مطلق اللزوم لم تنحصر التشكيك في الوجوه الاربعة لجواز ان يكون الاختلاف بالعلية في البعض والجزئية في البعض الاخر بالجزء
في البعض بلا واسطة وفي الاخر بواسطة جزء آخر فليس لان مثل النحو من الاختلاف لا يوجب التشكيك في مصداق الكلي
لان الحيثية التي هي مصداق الحمل في الصورتين واحدة فتفكر قوله لم يعتبر المحققون قوله الا ان الامثال الا
عليك ان الامثال المنتزعة الا شد المحض اختراع الوهم ليس لكل منها منشأ الانتزاع في نفس الامر بخلاف المنتزعة من الازيد فانها
من الامور الانتزاعية التي لها وجود في نفس الامر فافهم قوله بالحسب جزء التباين في الوضع دون الوجود كما اذا توهم تقطيع خط
فان اجزاءه متباينة بحسب الوضع دون الوجود والتباين في الوجود دون الوضع كما اذا وصل راس خط براس خط آخر فانهما
متمايزان فيه دون الوضع التباين فيهما كما اذا وقع خط فوق خط آخر كالخطوط المستقيمة الغير المتداخلة فتدبر قوله من
جهة ما فيه منع ظاهر كما سيأتي والحق ان الوجهين الاولين من جهة الاختلاف في مصداق الكلي واما التشكيك بالوجهين الاخيرين
فليس بحسب الاختلاف في مصداق الكلي بل مجرد كون البعض اشد وازيد دون البعض بسبب التفصيل ان شاء الله تعالى قوله فلا مستواه
وانما فسر الاستواء بهذا لئلا يكون الدليل مخصوصا بالاولوية والاولية اذ الى الاطلاق لا استواء الشامل لجميع وجوه التشكيك
فلا يتوهم ان سلب الاستواء يجري في انتفاء الاخيرين ايضا وجه تخصيص البيان في انتفاء الاولين قوله لا سبيل الى النقض باتفاق
على سبيل المسامحة لانه يكون في مقابلة الدليل دون التنبيه قوله لعارض الا وبالعارض الخارج المحمول مواطاة فلا تشكيك في

٣٢

قوله حمل العالي على السافل آه فحمله على المتوسط الصغير قدم وسبق من حمله على السافل قوله لانه التشكيك لان الحيثية
التي هي مصداق حمل العالي على المتوسط هي بعينها حيثية مصداق حمل العالي على السافل وليست بينهما حيثيتان متعددة
بحسبهما تختلف المصداق ويلزم التشكيك وقد يقال ان المعتبر في التشكيك صدق الكلي على الافراد المتباينة على وجه التفاوت بينها
ليس كذلك فافهم قوله واما استقار الاخيرين آه في مذهب الاشراقيين واتباعهم الى ان الامرين المتمايزين في التقرر في لحاظ العقل
ليس منحصرا في الافتراق بحسب سنخ الماهية دون الاشتراك في امر جوهري اصلا وبحسب الفصول والعوارض اللاحقة المصنفة
والمشخصة بعد الاشتراك في الذاتي كما ذهب اليه المشائين واتباعهم فان القسمة غير حاصرة بل قد يكون بكمال نفس الماهية
ونقصها على ان يكون سنخ الماهية من حيث هي هي مراتب في الكمال والنقص متباينين بنفسها لا بامر زائد عليها في الوجود
او في لحاظ العقل والمتحصل في كل مرتبة منها نفس طبيعة الماهية على الشدة والزيادة والضعف والنقصان هذا هو حاصر محل النزاع
قال المعلم الاول للحكمة اليمانية ان ما قال البعض اتباع المشائية في جوابهم ان لم يكن في الاكمل شيء ليس في
الانقص فلا افتراق وان كان فان اعتبر في سنخ الماهية فلا اشتراك وان زائد عليها فيكون اما فصلا منوعا او عرضا
لا نفع ليس في مستقر الانحصار ولا على حد حريم المتنازع فيه اليسو يصيغون الفارق بكمالية نفس الماهية كالسواد
والحرارة ونقصها لا بشيء زائد عليها وهما غير معتبرين في سنخ الماهية بل لها وحدة مبهمة بنفسها بحسب مراتب نفسها
في الكمال والنقصان ... مراده بقوله ان لم يكن في الاكمل شيء اي امر هو مصداقه ومنشأ انتزاعه فلا فرق فيها
في الكتاب فهو على مستقر اثبات الانحصار وعلى حد حريم النزاع كما لا يخفى قوله تختلف فيه يلزم التخلف ... عدم
في ذلك لعارض بعينه والتفاوت في عارض آخر لا يجدي قوله كذا نقل قال المعلم الاول للحكمة اليمانية في التقديسات ان
السبيل المستقيم لتقويم البرهان ان يقال ان تكثر الطبائع المرسلة في مرتبة ماهياتها بعينها تكثر افرادها بالذات بلا واسطة امر
خارج ما تكثر الافراد بالذات فهو تكثر الطبائع بالعرض بناء على ان الطبيعة المرسلة من مقومات الافراد كما هي افرادها والافراد
خارجة عنها من عوارضها الخاصة اللاحقة بالطبائع بحيثية ذواتها في مرتبة متأخرة عنها فالكثرة التي للافراد بالذات كثرة الطبيعة
بالعرض لا ان الكثرة لها من تلقاء الافراد ومناط الوحدة والكثرة والتعدد هو حد الوجود وتعدده والطبيعة لا توجد بوجود الافراد
فتكثر المراتب الكمالية والنقصانية اما تكثر سنخ الطبيعة بحيث هي هي بالذات فيكون تكثر طبيعتها ... بحسب نفس الماهية الطبيعة الواحدة
مختلفة الكمال والنقصان واما تكثرها بالعرض من تلقاء الخصوصيات اللاحقة في المرتبة المتأخرة فيكون الكمالية والنقصانية
لا محالة بشيء زائد عليها يعرضها في مرتبة اخيرة فيكون تلك المراتب انواعا متحصلة اما من فصول او عوارض مشخصة ومصنفة

البتة بهذا هو الطريق المستوي اقول يمكن ارجاع بسبيل المعلم الاول للحكمة اليمانية الالهية وفي تأمل فتأمل فقابل فتفكر قوله فالالوان

آه حاصله ان الاشد والاضعف كذا الازيد والانقص متباينان في الوجود او في الوضع فكل مرتبة منها مستقلة بنفسها وفي الخارج

واما الواجب لذاته فهو موجود واحد جميع ما هي كمالاته راجعة الى جهة الوجوب الذاتي فلا يتصور فيه انتزاع بعض كمالاته في بعض الاحوال

دون بعض بخلاف الاشد والاضعف فبينهما بون بعيد فتفكر قوله الاختلاف آه اي الاوصاف الاضافية منتزعة بالقياس

الى امور متباينة فالاختلاف بحسبها لا يكون مقتضيا عليه فلا يجدي نفعا قوله تحقيق المقام آه وبهذا يندفع النقض بصدق الكلي

على المتوسط والسافل كصدق الجسم على الحيوان والانسان فانه على المتوسط اقدم بالذات وعلى السافل متأخر كذا قيل فيلزم

كون الجسم مشككا بالنسبة اليهما مع انه ذاتي لهما فتفكر قوله هو متفاوت آه قال الاستاد في حاشيته على شرح المواقف

هذا بحسب المشهور والنظر الجلي والحق ان حمل السواد والبياض على مراتبهما حمل عرضي مثل حمل الاوصاف الانتزاعية على اطلاق الجنس

عليهما على تحقق الا بالنظر الى الضرورة ان انتزاع السواد والبياض عنهما وحملهما عليهما على نحو واحد لا ريب في ان حملهما على الوسط

حمل عرضي ضرورة ان انتزاعهما على السواد فكان الوسط اي غير مركب منهما فكذا سائر المراتب اذا عرفت هذا فنقول كل مرتبة

من الاوساط مغايرة بالماهية لما فوقها ولما تحتها وكذا بالقياس الى الطرفين اعني السواد الحق والبياض الحق لانها

مشتملة على السواد والاضداد في البياض الاضافي وهما عرضيان في الوجود بحسب الخصوصيات الفردية المختلفان بالشدة والضعف

فالسواد الحق لا يقبل الشدة والضعف وانما يقبلهما ما هو سواد بالقياس الى الغير قال الشيخ ان كل مرتبة من السواد مشتملة على طبيعة السواد

المطلق الذي لا يقبل الشدة والضعف على خصوصية بالنسبة الى مرتبة اخرى فوقها بياض فالتوهم منشأ ان اشتراك السواد المطلق

بين المراتب اشتراك الجنس بين الانواع بل اشتراك العرض العام وهو بحسب نفسه لا يقبل الشدة والضعف بل هو بهذا الاعتبار

كالسواد الحق انما يقبلها باعتبار الخصوصية بحسب مقايسة بعضها الى بعض وبهذا يظهر ان التضاد الحقيقي كما يوجد بين الاطراف

يوجد بين الاوساط فان لها جهة الاختلاف والتوافق والتقابل باعتبار الاول فلا نريد بالتقابل قسما خامسا والمعقول بالتشكيك

هو المشتق من السواد والاضداد دون الحقيقي وما في حكمه بالقياس الى معروضاتها لمراتب المختلفة بحسب الاضافة فتأمل قوله

بهذا يندفع آه وجه الدفع ان الاختلاف بين السوادين بحسب الفصول المنوعة والمقول بالتشكيك هو المشتق من الجنس بالقياس

الى معروضهما لا الجنس اعني مطلق السواد بالقياس اليهما فلا اشكال قوله هكذا في هذا العارض بان لا يقال ان الاختلاف

اما في ماهية هذا العارض جزئيا لزم التشكيك في الذاتي وان كان امرا آخر خارجا عنه لزم خلاف المفروض فقوله وجه الدفع

آه هذا جواب عن السؤال الاول باختيار الشق الاول بان يقال انهما مختلفان في نفس ماهية التشكيك وبعد اختصاصهما بالفصول المنوعة

لا بمعنی بان تکون ماہیۃ الجنس اشد واضعف وذلک لا یکون التشکیک فی الجنس لا فی النوع بل فی مفہوم المشتق
الجنس کما بیناہ و یمکن ان یقرر الدفع باختیار الشق الثالث بان یقال لا تفاوت بین السوادین فی ماہیۃ السواد الجنس لا فی عارضہما
المشترک بینہما بل بحسب امر خارج مخصص نوع نوع اعنی الفصول المقسمۃ للجنس والمقومۃ للنوع فان الاشد والاضعف مستلزمین
فصولہما نوعان مختلفان بالماہیۃ مشارکان فی الجنس واختلافہما بالشدۃ والضعف بحسب الفصلین لا یوجب التشکیک فی الذات
لاتحاد المصداق فی کل منہما بل یوجب فی المشتق من الجنس لاختلاف مصداقہ کما بیناہ فتامل **قولہ** والماہیات المتباینۃ اجزاء
عن السؤال الثانی باختیار الشق الثانی الا ان المعترض عمم انہما لو لم یتحدا فی الماہیۃ النوعیۃ لا یعقل کون احدہما اشد من الآخر وانکارنا
متحدین فی الجنس ومدار الجواب علی منع ہذہ المقدمۃ فتامل **قولہ** ثم ان الشدۃ والزیادۃ اہ تحقیق المقام ان ہہنا سوادین حقیقی واضافی
والحقیقی ہو نفس ماہیۃ السواد المرسلۃ من حیث ہی مع قطع النظر عن خصوصیات ہویات الفردیۃ وہی مقولۃ علی الافراد المختلفۃ بالشدۃ
والضعف علی التواطؤ وکذا المشتق من تلک الماہیۃ والاضافی ما ہو سواد بالقیاس الی الغیر وہو قد یکون بعینہ بیاضا بالقیاس
الی الآخر کما ان الخط الطویل والقصیر الخطان من حیث طبیعۃ الخطیۃ اعنی البعد الواحد کان کل منہما طویلا حقیقیا او فوق حد
تلک الطبیعۃ بلا تفاوت وان بعض الخطوط احدہما بالقیاس الی الآخر کان الازید منہما طویلا اضافیا بحسب خصوص العوارض الفردیۃ فالطویل
الحقیقی لا یقبل الزیادۃ والنقصان انما یقبلہما الطویل المضاف وکذلک الکثیر الحقیقی ای طبیعۃ العدد والکثرۃ بالاضافۃ
عارضۃ فی العدد والکثیر الحق لا یقبل الزیادۃ والنقصان بل الکثیر المضاف فقط کذلک السواد الحق لا یقبل الشدۃ والضعف بل الذی
ہو سواد بالاضافۃ فالاضافۃ من الکم والکیف عرضی فی الحقیقی منہما بحسب خصوصیات الہویۃ الفردیۃ فطبیعۃ السواد مقول علی
التواطؤ والتصرف فی افرادہا فاطلقیۃ انما المشکک مفہوم المشتق من السواد الاضافی المقول علی معروض الفردین المختلفین بالشدۃ والضعف
فی حد الہویۃ الفردیۃ ومصداقہ تلک الخصوصیات المختلفۃ بالشدۃ والضعف لا المفہوم المشتق من السواد الحق وکذا الحال
فی الاقل والاکثر فی الکم المنفصل والاطول والاقصر فی الکم المتصل فالقلیل والکثیر والطویل والقصیر کل منہما مشککا
اذا اخذ من الاضافی متواطئا اذا اخذ من الحقیقی فتامل فی ہذا المقام لعلک تجد الحق متمیزا عنہ **قولہ** لا یتصف اہ قال الاستاد
فی حاشیتہ علی الحاشیۃ الجلالیۃ ان التشکیک علی وجوہ ثلثۃ الاول ان یتصف الفردیۃ فقط کالاشدیۃ والثانی ان یتصف بہ صدق
الکلی علیہ فقط وہی الاولویۃ والثالث ان یتصف بالصدق والفرد معا والاقدمیۃ من القبیل والذی یتصف الفرد فقط لیس
من حیث ہی حقیقۃ افرادیۃ ہذا فاعلم ان المعتبر فی التشکیک بالاولویۃ والاقدمیۃ ان یختلف مصداق الکلی بذلک الوجہین
وفی التشکیک بالشدۃ والضعف بالزیادۃ والنقصان مجرد اختلاف الافراد بتلک الوجوہ فیجری فی الماہیات لان السواد او الجنس

متخلف افراده وكذا الكم لا بمعنى ان حصول الماهية في البعض بحيث يتشبه بالقياس الى الآخر فانه ممتنع بل بكون الفرد شديدا
بالقياس الى الآخر قوله واختلاف اشخاص هذا اشارة الى ان السؤالين المذكورين يجريان على الاشتداد والتضعف
ويجريان على الازيد والانقص ايضا والجواب عنهما انهما مختلفان بحسب الهوية المقدارية لا في نفس ماهيتهما والاختلاف في
الهوية المقدارية لا يوجب التشكيك في نفس ماهية الكم فتأمل قوله فالقول الفصيل اه يمكن ان يقال ان بعض وجوه التشكيك
به الفرد فقط كالشدة والزيادة وما يقابلهما وهو لا يوجب الاختلاف في مصداق الكلي انما يوجبه ما به صدق الكلي على الافراد
كالاقدمية والاولوية فمناط التشكيك في الكلي احد الوجهين الاولين بمعنى كون احد الفردين بحيث ينتزع عنه العقل امثال الفرد الآخر
فكان ذلك الكلي نفسه متحقق فيه مراتب عديدة وان كانت الحقيقة التي هي مصداق الحمل عليها واحدة وهذا اظهر فيما هو ذاتي
لها لانه بنفسها الفرد او وجود اختلاف العرض فعلى هذا يكون التشكيك بهذين الوجهين من خواص الذاتي كما انه بالاقدمية والاولوية
من خواص العرض وهذا غاية توجيه كلامهم فتأمل قوله في نفس الماهية اي نفس ماهية الكيف والكم قوله فليس لان الزائد والناقص
من المقدار ماهية المقدار فيهما على مشاكلة واحدة اذ ليس الطبيعة في احدهما اشد بل انهما في حد التعين الفردي ضعفا
في التمادي الى ابعاد محدودة بحدود معينة وذلك امر خارج عن طبيعة المقدار عارض لها في مرتبة الفردية مرتبة متأخرة عن
اختلاف استعداد المادة وبتبع كون احد الفردين حد هو الفرد بحيث اذا قيس الى الآخر كان هذا عليه وكذلك الاشد والاضعف
بحسب خصوصية الهوية الفردية لا بحسب نفس الماهية المرسلة وليس الاحساس والتحرك فصل الحيوان بل هما من فعال الجوهر
النجارية ونفصل مبدأهما وهو لا يتفاوت في انواعه فتأمل قوله مستندة اه توضيحه ان تكثر الطبائع المرسلة بالذات بعينها تكثر الافراد
بالذات وتكثر الافراد بالذات تكثر الطبائع المرسلة بالعرض بناء على ان الطبيعة المرسلة داخلة في قوام الافراد بما
افرادها وتلك الافراد خارجة عنها من خواصها وعوارضها التي بعد الذات في المرتبة المتأخرة عنها وان لا تتضمن الافراد
من حيثيات الطبيعة المرسلة لتحاظر التعين والابهام فالكثرة التي هي للافراد بالذات كثرة للطبيعة بالعرض لان الكثرة لها من
الافراد اذ مناط الوحدة والكثرة بالعدد بوحدة الوجود وتعدده والطبيعة لا توجد الا بعين وجودات الافراد وتكثر المراتب الكمالية
والنقصانية اما تكثر الطبيعة من حيث هي بالذات فيكون هناك طبيعتان متعلقتان بالذات بحسب نفس الماهية لا طبيعة واحدة
بالكمالية والنقصانية واما تكثرها بالعرض فيكون لتلك الكمالية التي هي للشيء اذا علها بالعرض في مرتبة اخيرة فيكون المراد افرادا متحصلة من
او عوارض مشخصة او مصنفة وهذا سبيل التوهم البرهان اختاره المعلم الاول للحكمة اليمانية في التقديسات قوله على طريق الاستخدام
اريد من المعنى في قوله ان معناه ما وضع له ابتداء كما هو المتبادر والا فلا حاجة الى صنعة الاستخدام هنا قوله لكان الواضع

اعلم ان المذاهب في تعيين الواضع ثلثة الاول مذهب الاشعري وهو التوقيف يعني الواضع للكل هو الله تعالى وقف
عباده عليه واعترض عليه البهشمية بان اللغات لو كانت توقيفية لكانت مسبوقة بالبعثة فيفتقر الى تقدم اصطلاح فيتسلسل واجيب بالمنع
بجواز ان لا يكون التوقيف بتفهيم الخطاب بل بخلق الله تعالى علما ضروريا اي علما لا يترتب على الاسباب المتعارفة او بخلق الاصوات
وقال ابن الحاجب بما غير معتاد او بتفهيم الخطاب والثاني ان الواضع للكل هو ارباب الاصطلاح والثالث ان الواضع لما يحتاج اليه في التعليم هو
الله تعالى والباقي هو ارباب الاصطلاح هذا هو سبب التوزيع قوله الا بالدخول اي على سبيل عموم المجاز بان يقصد معنى يعم الكل وليس هذا
مما يتنازع فيه [illegible] مسلم عنده البعض كما يراد بالشيء المسمى بهذا الاسم فيكون معنى مجازيا واراد بالمجموع في المشترك ليس الا ان يراد كل واحد
من المعنيين او المعاني بمجموعهما يراد باللفظ حتى يدخل فيه كل واحد من المعنيين فليس من المتنازع فيه وتفصيله ان ههنا احتمالات احدها ان يراد
كل واحد منهما معا وهو محل النزاع بل يجوزه ام لا ويجوزون جعل اللفظ في هذا الاستعمال حقيقة ومجازا وثانيها ان يراد كل واحد على
البدلية فلا نزاع فيه ان اللفظ في هذا الاستعمال حقيقة بالاتفاق وثالثها ان يراد المسمى بذلك اللفظ ومفهوم احدهما ولا نزاع
ايضا ولا في كون اللفظ مجازا ورابعها ان يراد المجموع من حيث هو هو وقيل هذا ايضا من المتنازع فيه لكن اللفظ ايضا مجاز بالاتفاق
وخامسها ان يراد احدهما من غير تعيين اختاره صاحب المفتاح قال انه حقيقة في هذا الاستعمال قوله لا يصح بالاجماع استعماله
في كل واحد منهما على انه معنى مجازي بالاستقلال باطل بالاتفاق قوله لا يراد الكل اي كل واحد على انه نفس الموضوع له
[illegible] كان حقيقة لا مجازا والمفروض خلافه قوله وليس المراد حيث يقال انه حقيقة ومجاز باعتبار اللفظ الثاني فالمراد انه في القضية فيقال ههنا
انه حقيقة لغوية او شرعية او عرفية وكذا المجاز قوله تقتضي ومعنى الاستعمال طلب الدلالة عليه وارادته منه مجرد ذكره قوله
واعلم ان اعتبار معنى العلاقة هي اتصال المعنى المستعمل فيه بالموضوع له قوله والحلول المراد به حصول الشيء في الشيء سواء
كان عينيا بالظرفية او [illegible] كحلول الجسم في المكان او الرحمة في الجنة قوله في تقديره الا ان يكون المستعار صفة [illegible]
بالمستعار منه كالشجاعة للاسد قوله واحدها استعارة اعلم ان بعض المتاخرين من حققوا في الاستعارة ان يكون المستعار منه اقوى من المستعار
له في وجه التشبيه فالوا لا يجوز الا بالاشارة على التشابه فقط لفوت المبالغة المطلوبة فيها باطلاق اسم احد المتشابهين على الاخر اذا كان
[illegible] الاخر اقوى ومن ذهبوا ههنا الى ان الاستعارة لا يجري الا من طرف واحد ان الحاكم الكلي بان الاستعارة مبنية على التشابه المبالغة
قد يحصل بمجرد اطلاق اسم احد المتشابهين على الاخر او بالاعرفية او بحيلة هو هو او غير ذلك ولا يحصر في القوة نعم لو كان التشبيه
في جهة التشبيه مشهورا في بعض اقسام التشبيه وتفصيل البحث في كتب الاصول والبيان قوله والمراد بالاجزاء [illegible]
التصور قوله على بنيته بالاصول والبيان اشارة الى خلاف المنطقيين فان القصر عندهم [illegible] بالمعنى الاخص كما هو الحق الاعم كما هو

٣٧

عند الامام واما علماء الاصول والبيان فقد قالوا ان المعتبر فيها مطلق اللزوم الذهني بمعنى كونه بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن
حصوله فيه اما فورا او بعد التامل في القرائن والامارات ولو كان لاعتقاد المخاطب بعرف خاص او عام والا يخرج اكثر المعاني المجازية
والكنايات من الالتزام ولما كان الاختلاف في الدلالات الالتزامية بالوضع وعدمه فهم ان الدلالة على المعنى المجازي
الالتزامية عندهم بخلاف المنطقيين فانها مطابقة عندهم بحمل الوضع على ما يشمل النوعي والالتزام مخصوص بالدلالة
على اللازم البين قوله وفيه لانه داخل في التشبيه الاصطلاحي عنده فزيد كالاسد كالاسد بحذف المشبه
تشبيه اصطلاحا بالاتفاق واخذ منه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبر المشبه او في حكم الخبر سواء ذكر المشبه او لا يسمى تشبيها عند البعض واستعارة
عند البعض الآخر قوله والتخييلية اعلم ان الاستعارة بالكناية والتخييلية عند صاحب الكشاف غير داخلين في تعريف المجاز لانهما
معنويان عقليان ولذا اوردهما في باب على حدة وقال قد يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه ويدل عليه
بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يطلق عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه استعارة بالكناية و
واثبات ذلك الامر للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص بالمشبه به ويكون كمال المشبه به او قوامه في وجه الشبه
ليخيل ان المشبه من جنس المشبه به نحو نشبت المنية اظفارها فاثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية وتشبيه المنية بالاسد مثلا وهو الاظفار في الضمير
مع الدلالة عليه بذكر الاظفار المختصة بالاسد استعارة بالكناية مجازا وكذا في الشرح مختار بعض الاساتذة الموثوق بهم لعل هذا ابن السحاف
الاصطلاحي قوله واما المكنية فقد اضطرب اقوال القوم في المكنية فذهب السلف الى انها لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس المرموز
اليه بذكر لازمه واختاره المحقق وذهب السكاكي الى انها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء انه عينه بقرينة اضافة ما يخص فيسمى استعارة
بالكناية وذهب الخطيب الى انها المضمر في النفس وح لا تكون استعارة بالحقيقة قوله مستندا بان النخلة حاصله انه لو جاز المجاز
بمجرد العلاقة لجاز استعارة اسم النخلة على غير الانسان مشابه في الطول كذا اطلاق الاب على الابن وبالعكس للسببية والمسببية
اللازم باطل بالاتفاق وقد يجاب عنه بمنع الملازمة لان العلاقة مصحح للاطلاق والتخلف يجوز ان يكون لمانع مخصوص او عدم المقتضي
لا يكون الا المقتضي قوله لعل الجامع فيه لتوهم ان الطول لزيادة اختصاص بالنخلة والا لما جاز استعارتها للانسان طويل لكن
بقي هو كلام آخر وهو انه يلزم ان يجوز استعمال النخلة في شجر آخر مثلها مع انه لا يوجد في كلامهم بل قوله والصحيح انفي فالا
لا يشترط في المجاز امكان المعنى الحقيقي بخلاف الكناية فانها تشترط الامكان بناء على ان مبنى المجاز الانتقال من الملزوم الى اللازم ومن اللازم
فلا بد ان يكون الملزوم لتحقق الانتقال واجيب بان الانتقال منه يتوقف على فهمه لا على ارادته والفهم متوقف على صحة اللفظ كونه
بحيث يدل على المعنى لا على امكان المعنى وصحته في نفسه اذ المجاز الذي لا يمكن معناه الحقيقي في كلام البلغاء اكثر من ان يحصى بل

٣٩

بل في كلام تفتازاني ... والتفصيل انه وقع الخلاف بين الامام وغيره في خلفية المجاز عن الحقيقة مع اتفاقهم على ان الحقيقة اصل المجاز

ولا يصار الى الفرع الا عند تعذر الاصل فقال الامام انه خلف في التكلم حتى يكفي صحة اللفظ من حيث العربية سواء امكن صحة المعنى الحقيقي اولا

وقالا انه خلف في الحكم حتى يشترط فيه امكانه فلو قال لعبده الاكبر سنا منه هذا ابني كان مجازا بالاتفاق ولكن الاكبر سنا مجاز

عنده يثبت به العتق لصحة اللفظ وعندهما كلام لغو لاستحالة المعنى الحقيقي اعني كون الاكبر منه مخلوقا من نطفته فهذا الكلام لا يصلح لاثبات الحكم

ولاثبات التجوز خلف عنهم الخلاف ليس الا في جهة الخلفية والتفصيل في كتب الاصول **قوله** المجاز بالذات وبلا اعتبار امر كالوصف

قوله يوجد في الاعلام قال المحققون ان الاستعارة لا تجري في الاعلام اذ مبنى الاستعارة ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده

على قسمين متعارف وغير متعارف ... تنافي الجنسية واعتبار الافراد الا اذا تدل على معنى الوصفية بحيث كان مشتهرا فيها كالحاتم

فيجعل على قسمين متعارف وهو الكامل في الجود المتشخص بالشخص المعهود وغير متعارف وهو كماله في غير ذلك الشخص كزيد مثلا فيستعار له لفظ حاتم وموسى

وفرعون من هذا القبيل بالجملة بناء الاستعارة على وجود وصف مشتهر في المشبه عليه كان او غيره فان وجد المشبه يجوز الاستعارة والا فلا **قوله** رد عليه

والجواب انه ليس مجازا بالذات بل باعتبار الا على وصف اشتهر فيجعل باعتباره كالجنس المشترك بين الافراد المتعارفة وغيرها باستيفاء التفصيل في ...

قوله فيسجل المجد فانه وضع واحد ومن يظهر عدم المراد بينهما **قوله** كالتجنيس وهو تشابه اللفظ مع اختلاف في المعنى فيجوز ان التجنيس

الاخر **قوله** فقيل يجب اي لينسد عليه **قوله** وجوب صحته اي كليا متحققا في جميع الموارد اعلم ان النزاع

ليس في وجوب الوقوع بل صحة الوقوع ومن المعلوم ان الصحة في الجملة غير مراد فالمراد هو الحكم الكلي لما كان الصحة بمعنى الامكان الذاتي اذا

اخذ مجمولا كان المعتقد ... فكان الصحيح في قوله وجوب الصحة وعدمها ... بل الخلاف وجوب الصحة كليا كذلك قيل والحق ان المراد بالصحة

الامكان الوقوعي وهو غير لازم للمجاز بالذات ... فلزومه محل النزاع اذا اخذ كليا وان الامكان الذاتي العقلي اللازم

للكل ممكن بالذات اذ لا معنى عدم لزومه فتامل **قوله** فان اصناف البدائع اه وبه يظهر جواب استدلال القائلين بوجوب المانع

لا ينحصر فيما ذكر المستدل ... اصناف البدائع كالتجنيس والوزن من غيرهما مما يقتضي ضم احدهما مع الاخر من غير ... **قوله**

اذا استعمال الدعاء لان كلمة على اذا اقترن بالدعاء كان للتضرر كما ان اللام للانتفاع نحو دعا له وليس للتضرر اذا كانت ... للصلوة

قوله مع عزل النظر اه لا يخفى ان النسبة بما هي نسبة لا وجود لها الا في خصوص الملاحظ ولا مع عزل النظر عن خصوص الملاحظ فلا وجود لها

بنفسها بل منشأ انتزاعها وهو كون الموضوع في نفسه على حيثية هي منشأ الانتزاع وهو المحكي عنه عند التحقيق ... الا ان يقال الكلام

الوجود الذهني بحيث انه ما من ... لمبدأ انتزاع الوجود في نفس الامر مع قطع النظر عن خصوص ... فقال له مفهوم حقيقة

لان القضية ... يتعلق التصديق به ... الحكم ... كون النسبة ... خارجية تتعلق به التصديق بل

٤٠

قوله ليس مغايرا تحقيقه ان الصورة الذهنية بما هي صورة ذهنية تصورية كانت او تصديقية كونها في نفسها عبارة عن كونها مطابقة للمعلوم لكونها
في نفسها موجودة في نفسها مع قطع النظر عن خصوص ما تلبس بها بالذهن لا ... فالصورة العلمية التصديقية من حيث وجودها في الذهن
وقيامها به من قبيل التصورات واما من حيث انها صورة تصديقية حاكية عن الواقع اعني المعلوم التصديقي فمعنى كونها في نفسها عبارة
عن كون مضمونها في نفسه بحيث يصح الحمول عنه بمعنى قولهم الامر كذا في نفسه يجيء في القضايا باعتبار حكايتها الى المحكي عنه بالمعنى
المذكور سابقا وبالجملة كونها حكاية يعتبر في التصديقات بخصوصها دون الصور الذهنية مطلقا او التصورية فقط قوله فيه بحث بناء على
انه يمكن ان يقال ان الكلام في انه تعالى موجود بنفسه في نفس الامر لو كانت هي عبارة عن المبادي العالية لم يصدق ذلك الحكم ...
سبحانه ليس موجودا بنفسه فيها ووجود العنوان المفهوم المحكوم عليه في العقد لا يكفي لا يقتضي الا ان ... بالمبادي لا يشتمل الجواب قال قوله
كان بحثا بناء على انها نظريات كما هو المشهور عند المحققين قوله فقد فيه اشارة الى انه يمكن ان ... بالقسمة بينهما بان ... الحد من التصور ...
قوله فيلزم اتصافه بالكذب في مثل اتصاف الكل بالجزء لان الكذب من صفات العقود فيكون نظير قولنا الحيوان الناطق ...
ان الكل اتصف ... من الاجزاء العقلية ... الاجزاء الخارجية واجزاء العقود داخلة خارجة واما الاتصاف بهما على نحو القضايا ...
بالعارض فمن شان النسبة التفصيلية ان الاجمالية التي هي تحكي عنها فتفكر قوله فانما الجواب الخ ويمكن ان يقال ان النسبة التفصيلية
لا يمكن التعبير عنها بلفظ مفرد ولا يمكن الحكم عليها بالحكم الحملي كما في اطراف الشرطية والاشارة بلفظ هذا والحكم عليها ... الا بملاحظة
الاجمالية فانما الجواب بالبعض قوله فقد يرد اشارة الى هذا اللهم الا ان يجاب بان التعبير عنها بلفظ مفرد والحكم عليها ...
انما يمتنع اذا جعلت محكوما عليها بحكم آخر غير الحكم الذي في العقد واما اذا اشير بلفظ المفرد الى نفس ذلك ...
يعبر فيه فلا يمتنع فعلى هذا انما الجواب الجواب الحق قال قوله فقد فيه اشارة الى ان الحكم على الافراد بحسب ...
بخصوصها عليه بناء الانتاج افادة القانون لكن بناء الحكم وجهة الثبوت اعتبار نسخ الفرقة فالعالم بخصوصه ... زيد قائم ...
لكن مناطه حيثية التعبير ... فلا اشكال الانتاج في الصدق والكذب ... القول بخصوصه بحيثين والنظرين فتفطن قوله لان ... الا التعبير
الذي هو مناط الجزئية كما يترتب على الاشياء ... على العلم الحصولي الخ فان الشيء ... بحضوره العلمي يكون بحيث يمتنع ...
العقل فان قلت معلوم ان الحضوري هي الصورة العقلية ... وجودها العيني في نفسها ... الاشياء بما عداه في نفس الامر هذا
التعيين يترتب على الادراك ... لا باس ان يكون ... بتعيين يمتنع للعقل ... يترتب على الحضوري العلمي ...
عند العقل كما ان التعيين الاول المترتب على وجودها في انفسها مبدا لامتيازها في نفس الامر قال قوله هو العلم الحضوري ...
وجزئيتها علم تفصيلي بحضوره لديه ... بنفسها الا بصورة ... بالكلية والجزئية وكذا معلوما باعتبار حضوره عنده ...

او حيث ان المتصف بها هو الحصولي لا الحضوري ١٢

بها وانما المتصف بها الموجود الذهني لوجوده الارتسامي فتفكر قوله امكان آه الارتسام قوله تحقيقي

بناء على ان الكلام في الارتسامي دون الحصولي قوله يوجب خيال التشخص توضيحه ان كل ما حصل في ذهن زيد يتكيف بعوارض

مخصوصة مترتبة على نحو حصوله في ذلك الذهن متباين عما حصل في ذهن عمرو كذلك وبالعكس فالتحقيق تعدد الوجود يوجب تعدد العوارض المشخصة

وتعددها يوجب تعدد الموجودات فهي متباينة لا يصدق شيء منها على الاخرى ولا على الهوية الخارجية قوله فلا اتحاد ولا حمل فيه نظر

لان الصورة الخيالية كلما كانت مكتنفة بالعوارض المخصوصة المادية كالشكل واللون والوضع ونحوها مع تجردها عن نفس المادة الخارجية

وهي بعينها مع تلك العوارض المخصوصة مرتسمة في خيالات جماعة ومكتنفة بتلك العوارض اخرى خيالية ايضا بل كل صورة خيالية

مما هي حاصلة في خيال آخر من تلك الجماعة يكون تلك الصورة الخيالية المكتنفة بالعوارض المادية مع قطع النظر عن العوارض الخيالية

صادقة على تلك الصورة الخيالية المكتنفة بالعوارض الخيالية فيلزم ان تكون كلية لصحة حملها على تلك الصور لا فقط بل

ايضا وهي ظل لها من حيث ... فالحق في الجواب ان مناط الكلية جواز الانطباق على الامور الخارجية محققة كانت او مقدرة

ممتنعة على وجه الاجتماع فتفكر قوله لا نسلم ان التصادق اتحاد حاصله ان الظل يكون صورة ذهنية ... الظل عن الموجود

الذي تشخص وجوده يترتب عليه الآثار الخارجية ويحتمل ان يكون الصورة العينية لما صدق الوجود صورة ذهنية لما في الذهن من التصادق

لا يوجب ذلك فتأمل قوله سواء كانت آه يعني باعتبار كونها في النفس ... الاحالة اليه الجزو قوله فالحق في الجواب آه

فان قيل الصورة الجزئية الحاصلة في خيال زيد مثلا بشخصيتها هي مع قطع النظر عن العوارض الحاصلة لها في ذلك الخيال تنطبق على

تلك الصورة في خيال آخر على سبيل الاجتماع بحسب نفس الامر فيلزم كليتها كما ان الحواس فلا بد من التقييد بحسب الخارج

ذلك مثل الوجود في نفس الامر هو وجود الشيء في نفسه مع قطع النظر عن خصوصية كونه في الخارج او في الذهن وتلك الصورة انما تعددت

بحسب خصوصيتها في خيالات عديدة ومع قطع النظر عنها صورة جزئية واحدة متقررة بعوارض مادية حاصلة لها في خيال واحد

فلا كثرة فيها بحسب نفس الامر بل بحسب خصوصيات لها في الآلات ... قوله فان قيل اشارة الى منع كون خصوص العنوان مع قطع النظر عما

هو خارج عنه مانعا عن فرض الكثرة فيه لجواز ان يكون المانع امرا آخر نحو كون الموجود الخارجي شيئا والوجود الخارجي في نفس الشيئية لانها مثل

كون الموجود الخارجي متأصلا في الوجود بخلاف مفهوم الصورة الذهنية فعن ذلك ... الدالة على امتناع صدقها على الموجودات الخارجية

واحدة كانت او كثيرة فافهم قوله الفرد المنفس الامر اي ما يكون ثبوته بحسب نفس الامر لا بمحض فرض الفارض لا بمعنى انها موجود في نفس الامر قوله

ينهدم آه ... لا نسلم ان الانسان المقيد بعدم الحيوانية من افراد الانسان نعم انه مقيد الانسان بمطلق الفرق بين

المطلق والمقيد والكلي والفرد لا يخفى على العاقل اذ اعتبار التقييد والاطلاق يمنع الحمل لاختلاف الفرق بينهما باعتبار الحمل قوله

لا ستعمالها مستقلة فتشخصها مشخصة حقيقي جزئي يمنع الكثير من ان يكون مشتركا لا يصلح مبهمة فانها محوّلة الى البسيطة فلا غير مشخصة اي مبهمة ان يكون

نعم ما لعين صدق ما على كثيرين في تحقيقه فتصدق قوله الامر انفا والتقييد والتفاوت للتشخصية قوله واما بمعنى المطابق المقابل للمحتمل الكلي لا انه

حملا ثم المراد والمطابقة على الكثيرين المباينة الخصوصية التي لا يكون بينه عين من افراد نوع آخر قوله التقابل اه علم الخبر بقية على التحقيق

هو كون الصورة متيقنة بنفسها نحو التعليق في جزئية والكلية هي التجرد عنه فافهم قد استثنى اخراج المعقولات التصديقية والاعيان الخارجية

عنهما قيل بينهما تضاد ان كان منشأ التضاد تعدد العدم في مفهوم احدهما وتحققهما وجودية لعل الحق لا يتجاوز قوله تدبر فيه اشارة

الى ان بدا التكلف لعله يكل البعيد فانه هو المحقق بسبب قبيل النظر يدل على انهما صفتان للعلم حقيقة قوله العلم التام اي العلم بالتام

الثانية بجميع الحيثيات التي لها دخل في العلية يستلزم العلم التام المعلول اي بجميع اعتباراته المستندة اليها قوله فلا دخل له الكلام

في القضايا المتعارفة واما في المحمول بحسب ان يكون خارجا عن عقد الوضع فيها فلا دخل لمفهوم الناطق في محل ان قولنا كل انسان

انسان [illegible] التعريف للمساوية لموضوعها [illegible] القضايا [illegible] فيها من [illegible] الحمل [illegible] قبيل النتيجة

الكاسب لا يلزم ان يكون من الكليات التي يكثر فيها فتفكر فانه دقيق قوله والسلب ليس اه [illegible] سؤال المقدر وهو ان السلب

لا يضاف الا الى الوجود فسلب السلب في قوة ثبوت السلب وسالبة المحمول التي لا تستلزم الايجاب المحصل كما هو التحقيق

وحاصل الجواب انا لا نسلم ان السلب مقصور الاضافة الى الوجود فان الماهية اي اثر الجعل البسيط منقطع على الوجود فيهما بل الايضاف

اليهما دون الوجود وبالجملة السلب قد يضاف الى نفس المفهوم فيجوز ان يضاف الى نفس مفهوم السلب [illegible] التقسيم للسلبي تحت النوع

كقولنا ليس [illegible] ليس [illegible] لا يجاب ولا يقتضي رفع ثبوت السلب حتى يكون في قوة السالبة فتدبر قوله فتامل يقال قولنا

شريك الباري لا يجتمع النقيضين [illegible] سالبة المحمول [illegible] السالبة المحمول هي تستدعي وجود الموضوع [illegible] قلنا ان

على شيء في نفس الامر فلا فائدة في الالزام المذكور انا نقول [illegible] ان يكون لنا لا [illegible] الباري [illegible] النقيضين [illegible]

المحمول وقولنا [illegible] الباري لا يجتمع النقيضين سالبة [illegible] المحمول [illegible] فان عدم [illegible] الموضوع [illegible] السالبة المحمول يجب ان يكون

وجوديا في الاصل بل يجوز ان يكون عدميا فتفكر قوله الا ان ينقض [illegible] اعترض عليه الاستاذ في حواشيه بان الامر لو كان كذلك لكان حمل

الابيض على البياض [illegible] صحيحا اذ المأخوذ [illegible] شيء [illegible] لا شيء اخص من المأخوذ لا بشرط شيء انه ينتقض بالضرورة ودونه

مصداق حمل المشتق قيام المبدأ به حقيقيا [illegible] كان بين [illegible] حقيقي [illegible] القيام بالغير كلا

في البياض القائم بالثوب [illegible] اقول ان الفرق بينهما باعتبارات المذكورة لا يستدعي ان يحمل المأخوذ لا بشرط شيء على نحو [illegible] والذات

لانه [illegible] ومقصد [illegible] الموضوع حيث هو هو [illegible] قيام المبدأ فهو مصداق حمل المشتق [illegible] عرضيا استعارة وبعد [illegible] انتفاء

احدهما انتفاء الآخر فتأمل قوله موجود آخر هو المحل كالثوب والحجر قوله الملاحظة بما لاحظه ان الابيض [illegible]

كونه ابيض بذاته قوله باعتبار التحصيل اي اخذ البياض محصلا فهو عين الابيض قوله لذلك اي لاجل [illegible]

بشرط لا شيء قوله لا يحمل آه توضيحه ان الابيض هو المأخوذ لا بشرط شيء [illegible] البياض هو المأخوذ بشرط لا شيء محصل [illegible] المحل

فلا يحمل عليه الا على المجموع المركب منه ومن المحل قوله الاعتبارات الثلث الاعتبارات التي بها الابهام والتحصيل [illegible] قوله مناط

الاتحاد لان المحمول بما هو محمول ليس له وجود في نفسه [illegible] متحدا معه [illegible] الاعراض لموضوعاتها [illegible] وجود المبادي [illegible]

لموضوعاتها اعني تحققها بها [illegible] قوله فالعرض لتصادق في الابيض [illegible]

الاسود لان معنى الاسود كون الشيء اسود فهي عبارة عن مفهوم المشتق اذا اعتبر بالنسبة الى الموضوع [illegible]

يدل بمادته لنا الصيغة وبما النسبة على المشتق وقد فصلته في حاشيتي على حاشية الاسناد [illegible] المتعلقة [illegible]

الابيضية لان السواد والابيضية متأخرة عن الاسود والابيض [illegible] الاشتقاق يجب ان يتقدم على المشتق منه قوله [illegible]

سائر الاعراض بحسب اصل القيام [illegible] في نحو القيام وقيام الاعراض [illegible]

قوله الحلول بالمعنى الاعم الشامل للانتزاعيات [illegible] المحل بالاشتقاق والحمل بالمواطاة [illegible]

قوله فيكون آه ليس المراد [illegible] بل المعنى ان [illegible] بين الحال والمحل [illegible] قوله [illegible]

لا يبقى من حقيقة المشتق الا [illegible] واما في هذا [illegible] التكلفات [illegible]

يدل عليه ما سيأتي في الحاشية المنقولة عن المصنف في بيان الفرق بين اتحاد الجنس والفصل واتحاد العرض والعرض مع المحل قوله

اذا كان العرض مع المحل في الوجود العيني فيكون المشتق [illegible] العرض [illegible] المحل فلا [illegible]

حلولها فيه [illegible] الذي [illegible] فيكون قول الشيخ بحسب [illegible]

متحد [illegible] في الوجود قوله آه علم ان [illegible] وجودا في نفسه [illegible]

بالجسم هذا الارتباط المسمى بالحلول والقيام والوجود [illegible] الوجود [illegible] للعرض في نفسه [illegible]

وجود في نفسها لكنها قائمة بالموضوع [illegible] وكان الوجود في نفسه [illegible]

مطابق للحكم بالاتحاد في الوجود واتحاد العرض في الاوصاف مطلقا [illegible]

الامور العامة [illegible] الوجود الرابطي المسمى بالحلول [illegible] مطلقا [illegible]

الثاني ففيه خلط بحت واتحاد وصف بمعنى انه لا يحاذي الامر في الموضوع غيره في طرف الاتصاف حتى اذا انتزعنا الوجود

والاشكال مثلاً عن الموضوع لم يبق موجوداً ليس عروض وحلول في الموضوع بخلاف الجوهر ... المعقول الثاني الذي

الميزان فيه لابد فيهما من اعتبار قيد ما حيثية تقييدية ان الشيخ قد ذهب الى ان حلول الاعراض ... وجودها في نفسها لموضوعاتها ولهذا

يرد على الشيخ ان عين النقطة المشتركة بين الخطين المتداخلين المتحدين بوجود بوجودين لا يرد هذا على الجمهور لكن يرد عليهم حلول العرض الواحد

بمحلين لان الحلول في هذا غير الحلول في تلك والحل بين كلا الفريقين لا يسلم وحدة النقطة بل نقطتان متحدتان لتداخل المحلين

والتداخل لا يوجب الاتحاد بحسب الذات ... الوجود ولو سلم فالنقطة كالخط في الوحدة والكثرة فتأمل قوله لا اشكال الخ

على من ذهب الى انها اعراض موجودة في محالها لما اجاب ... لا اشكال على من جوزها ...

منشأ انتزاعها ... فان الجسم التعليمي عنده ... بحسب الجهات الثلث وكذا السطح والخط ... الجنس والفصل

انما يقال انهما جزءان من النوع لانهما جزءان من حده فيقيدان على النوع في العقل بالطبع ... واما على ...

والمحسب الذهن بل هما متأخران عنه في الوجودين لم يوجد الانسان مثلاً في الخارج والذهن لم يعقل له شيء ...

مختار الشيخ وغيره قوله وقد يقال الحاصل كلامه اثبات التقدم بالطبع لهما في ظرف الخلط التعري وعرض القائل نفي

بالطبع لهما في الواقع وكذا الحيث غرضه اثبات التقدم بالطبع للجنس والفصل بحسب الواقع قوله لا لمعنى انهما مجعولان ... تحصيل نف

بالذات فهذا التقدم في لحاظ العقل بحسب حكم الذهن وكذا في نسبة الوجود الى الذاتي لهذا يحكمون بانها ... اجزاء قوله واعترض عليه الطابر

انه فصل يمكن ان يحمل ... معارضة قوله لا تقدم الخ وفيه ان يدعي التقدم ... في الحصول الزماني او الدهري فمسلم ان نفي

الذاتي في لحاظ العقل فلا نسلم فتأمل قوله تحديد اقول لا نسلم ان الماهية متأخرة في وجودها الخارجي الى الذاتي الجنس والفصل بل الامر بالعكس

كما سيأتي فتأمل قوله القول انا عرفت جواب عين الاصل الاعتراض ... قوله قيل قوله لا يدري اعلم ان الجنس ...

حقيقته الى الفصل فلا يستغني في شيء من المواقف ... الى الفصل ... بحسب الخارج اي تمايزهما ...

بهذا المعنى شايع في كتبهم ... التحصيل ... لحصولها عن ... الى بدل ... زال الافتقار الى الفصل بقي الطبيعة ... فلم

الجنسية جنسيا فافتقارها الى الفصل ليس ... التمييز ... بخواص ... بل التكميل بينهما وزوال نقصانها ... الذات فلا يجوز ... الفصل

في موضوع من ... موضع بحسب الاعتبار العقلي فان الامر فيتصور الطبيعة الجنسية النوع عقلي في كل معنى اذا اعتبر معنى اخر فانكان ...

بحسب التحصيل والوجود فذلك المعنى ليس فصلا له بل عرضا خاصا ... والمغايرة بينهما باعتبار الابهام والتحصيل ... ان هذا

الفرق بين الفصل وغيره من الخواص فتفكر قوله بقياس آه المراد بالامور الغير المحصلة ... ما لا يفيد تحصيل المرتبة المتقدمة على تمام العرض

قوله لا المحصلة ... في تقوم ... المتقدمة على كل ما ... قوله فقط المراد بقوله فقط اعتبار ذلك المعنى وحده

وانما نعني بالماخوذ وحده كونه كافيا بحسب الماهية اي لا يحتاج في تتميمها الى شي آخر حتى ان ضم اليه شي آخر صار المجموع ماهية اخرى غير ولي في حد نفسها ماهية كاملة بخلاف الماخوذ لا بشرط شي فانها ناقصة مفتقرة في تحصيلها وتتميمها الى ضم امر آخر **قوله** فتعقلية بديهي انه بحسب التحليل العقلي والمشهور والحق ان المادة العقلية ليست امرا غير اعتبار الجنس بشرط شي واما بشرط لا شي فمادة خارجية اي غير محمول لا بمعنى ان لها وجودا في الخارج مغايرا للوجود للفصل نعم ان اعتبار الجنس جزءا للحد في الملاحظة التفصيلية حقيقية بحسب التحليل فصح ان يقال انه مادة عقلية للماهية اي لحدها **قوله** قد يتحد آه اعلم ان الماهية الماخوذة لا بشرط شي قد تكون غير متحصلة في نفس الامر بل تصلح للصدق على الانواع المختلفة الماهية وانما تتحصل بانضمام امور متحصلة فتخصيص بها وتصير بعينها احدى تلك الانواع فيكون جنسا والامور المحصلة له فصولا تجعله نوعا وقد يكون محصلا في ذاتها وغير متحصل باعتبار انضياف امور اليها في الوجود يجعلها كل واحد منها احدى الحقائق المتحصلة في الوجود العيني كالانواع المندرجة تحت جنس فهو في نفسه نوع حقيقي بل شخص مبهم من نوع منحصر فيه كالهيولى الاولى لانها اذا اخذت لا بشرط شي حصل لها ابهام جنسي باعتبار الانواع المتحصلة بالصور النوعية المنضافة اليها وهذا مبني على ما هو المشهور بين المشائين من ان الهيولى متحدة في الوجود مع الصور المحصلة لها باعتبار ومتغايرة عنها باعتبار ففي الجسم البسيط اربع موجودات الهيولى الاولى والصورة الجسمية والصورة النوعية والرابع المركب منها بالاتحاد ... الجسم البسيط عنصرا كان او فلكا فتدبر **قوله** لم يكن المجموع جسما اذا اعتبر حصل المعنى الآخر شي مركب غير الجسم فلا يحمل عليه الجسم بذلك الاعتبار كان جزءا غير محمول **قوله** على المركب منهما اي التركيب الاتحادي كالمحدود دون التركيب الانضمامي كالحد **قوله** ويمكن ان يقال آه قاله السيد السند الدين كان بين كما في الدرس التحصيل هو يتضح بهذا التوجيه فادرجته في الكتاب كثرة الله ... اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع اهل الايمان **قوله** واما ذاتية البسيطة آه قد يقال ان المراد بالبسيط ما لا يتميز اجزاؤه في القوام والوجود في الخارج وبالمركب ما يتميز اجزاؤه فالمادة في المركب كانواع الاجسام بالحقيقة ماهية بنفسها متحصلة في الواقع غير متحصلة باعتبار انضياف امور اليها تجعلها كل واحد منها احد الحقائق المحصلة التي هي غيرها كالصورة المنوعة فتحصيل المعنى الجنسي فيه متيسر لا بتطبيق المتعين المتحصل بذاته منها غير متحصل واما البسيط فلا مادة له في الخارج بل بحسب اعتبار العقل في لحاظ التعين والابهام فتنقيح المادة فيه بحسب الخارج القوام في الواقع متعذر لان جنسه في نفسه مبهم لا يتعين الا بالفصول فجعله متعينا بنفسه بحسب الخارج محال لا متيسر **قوله** اذ لا مادة آه تفصيل المقام ان البسيط قد يراد به ما لا يتقوم من الاجزاء اصلا كالفصول والاجناس العالية فمعنى لا جزء في هذه الاعتبارات المشهورة اذ لا مادة له خارجا وذهنا فلا جنس له ولا فصل له الا بحسب الفرض والاعتبار وقد يراد به ما لا كثرة له في اجزائه بالفعل لاتحادها جعلا ووجودا فتنقيح المادة

۴۵

فيه متعسر اذا التمايز بين اجزائه في الوجود حتى يظهر انه ما هو مصداق الجنس و مطابقة فيه و بعينه المادة الحاملة للصورة تلك الذات
بسهولة فان الجنس امر مبهم و معرفة ان ذلك المبهم هو بعينه المادة المعينة في الوجود عسير و اما تحصيل المعنى الجنسي و تميزه عن الفصل
فمن تتبع عن النظر عما يخصه فعسى ان يسهل العموم الجنس و خصوص الفصل و اما التميز بين الذاتي و العرضي كالجنس و العرض العام شئ فمتعسر
في الماهيات الحقيقية كلها دون الاعتبارية و الاصطلاحية اذ هي تابعة للاصطلاح اما المركب من الاجزاء المتمايزة جعلا و وجودا فتحصيل
المعنى الجنسي فيه متعسر فان المادة فيها موجودة متعينة و معرفة انها هي الجنس المبهم باعتبار لا بشرط شيء متعسر بل ممتنعة عند البعض كما
سيجيء ان المركب من الهيولى و الصورة لا يتركب من الجنس و الفصل فتذكر لعل الحق لا يتجاوز عنه قوله فان المادة و الصورة الخ قيل فرق
الجنس في المركبات الخارجية و بينه في البسائط الخارجية انما لا يتميز اجزاؤه في الوجود و فان الجنس في المركبات يمكن ان يجرد عن
و يوجد بحيث يصير نوعا حقيقيا لا يفصل من الفصول بل بنفس طبيعته و ذلك لان الجنسية الجسمية مثلا ليس باعتبار انه مجرد جوهر متحيز ذو
فيه شيء آخر كالصورة الانسانية و النفس و نحوهما او هو بهذا الاعتبار يتحصل غير مختلف في الاجسام خلى بل يامور خارجة منضمة
اليه من خارج لان حقيقة قد تمت و تحصلت في الوجود و الا لما امكن انتقاله من التجريد الى النباتية و الحيوانية بل انما يكون جنسا اذا
اخذ بالقياس الى المنوعات منها بان لا يلحظ معناه جوهرا ذا طول و عرض و عمق لا بشرط ان لا يكون غير هذا او يكون اخر يكون فكونه
جوهرا ذا ابعاد ثلاثة لا يلزم ان يكون امرا خارجا عنه لاحقا به فيحمل على الحساس المتغذي غيرهما من الحقائق المختلفة الجسمانية جوهر و اقطار
و اما الالوان مثلا فلا يمكن ان يتقرر لها ذوات الا ان تتنوع بالفصول اذ لا يوجد في الخارج لونية و شيء آخر تنضم يحصل منهما البياض
مثلا كما يوجد في الخارج جسمية و صورة اخرى غيرها يحصل منهما الانسان و السر ان الجنس في البسائط ماهية ناقصة في حد ذاتها لا تتحصل
الا بالفصول بخلاف الجنس في المركبات الخارجية فانها ماهية متحصلة بذاتها و نفس حقيقتها و انما هي ناقصة باعتبار اخذه مبهما بالقياس الى
الصورة المنضمة اليها في الوجود و لذا يصح في ذلك الجسم ان يجعله علة في الوجود و يجعل ذلك الجسم شيئا و دون ذلك الجسم لا يصح
في اللون لان اللونية و مبدأ الفرق بالبصر متحدان بحسب الحقيقة و الذات في غير لحاظ الابهام و التعين و التحليل بينهما امر خارج من العقل
بان يقال هذه العلة تجعل هذا اللون شيئا و الاخر و اصل من يقول بنفي التركيب العقلي في البسائط الخارجية و ارجعهما الى اللوازم بان
و الاشياء تابعة في سائر البسائط الخارجية من
اللازم المشترك جنس و المختص فصل و ربما يلزم كون البسائط المتباينة في الحقيقة مشتركة في امر عرضي بلا جهة جامعة بينهما
مصححة لعروضه انتزاع امر واحد من الحقائق المختلفة من غير امر جامع بينهما ممتنع بالاتفاق و اجاب عنه بان الجنس و الفصل فيهما
ماخوذان من اللوازم الخاصة بها في الواقع الا ان ما خذ الجنس مشترك الاختصاص و ماخذ الفصل متعين الاختصاص فيه نظر لانه
استدل على مطلوبه بان السواد مثلا لو وجد فصل في اللون يقبض البصر فاطابق كل منها للنفس السواد فلا فرق بينهما و ان طابق اللون فقط

۴۶

نفس السواد وهو يطابق نفس البياض ايضاً فيلزم اتحاد السواد والبياض وان طابقها بعض البصر فقط فلا يكون السواد
لونا وان طابق كل منهما شيئاً من السواد غير ما طابقه الآخر فيتركب السواد في الخارج فتدبر والجواب باختيار الشق الاول
وقوله لا فرق بينهما الخ ان اريد به عدم الفرق عدمه في الوجود والقوام فلا محذور فيه لان التركيب عقلي وان اريد عدم الفرق
بحسب المفهوم فلا نسلم لزومه فتفكر تفكراً صادقاً **قوله** اتحادي اي يقتضي حصول صورة وحدانية اعني صورة المحدود التي هي بعينها
صورة الجنس والفصل كما سيأتي في مبحث المعرف **قوله** بحسب الوجود العقلي اي في مرتبة الحد دون المحدود **قوله** فان المادة
والصورة دليل للقول لا انهما جنس وفصل ايضاً كما يتوهم آه **قوله** الجسم بمعنى المركب آه اعلم ان المحققين صرحوا بان الهيولى
ايضاً مركب من الجنس الذي بمعنى الجوهر والفصل الذي هو مبدأ الاستعداد فهي مركبة من الجنس والفصل تركيباً اتحادياً حقيقياً
واطلاق اسم البسيط عليها على التشبيه من حيث انتفاء الكثرة في مقوماتها بحسب الوجود وتحديدها ليس من قبيل تحديد البسائط
بمجرد فرض العقل باقامة العرضيات مقام الذاتيات فانها في حد نفسها جوهر مستعد لان الصورة الجسمية في مرتبة ماهيتها جوهر
غير مفتقر في صدق تلك المعاني عليها الى اعتبار حيثية زائدة والتحقيق المقام ان المعاني المتحصلة الكائنة اتحاداً ان كان بعضها مفتقراً باعتبار
بينها اذا اخذت من نفس ماهية من حيث كونها من الحقائق المركبة في الخارج اذا كانت المعاني المأخوذة منها بعضها بازاء بعض [illegible] وبخلاف ذلك
يكون افتقار بعضها الى بعض افتقار الكمال الى النقص فلا يستدعي كون الماهية المنتزعة منها حقيقة مركبة في الخارج بل النحو من الافتقار ليس فيها الا [illegible]
المحصل حتى يكونا شيئين متميزين في نفس الامر بانضمامهما فيحصل شيء ثالث كالمادة والصورة في الجسم بل تضامهما قوة الى ضعف بل الى [illegible]
بحيث لا يتميز احدهما من الآخر الا في لحاظ العقل بتعيين الابهام مقتضى التركيب في اعتبار العقل اعتباراً صادقاً بحسب مرتبة من المراتب
نفس الامر فان الاول يستدعي التركيب الخارجي فبهذا تبين الفرق بين المركبات الخارجية كانواع الاجسام وبين المركبات العقلية
كالهيولى والصورة الجسمانية وانواع الاعراض والمجردات من الجواهر اذا علمت هذا الفرق بين الجنس في المركبات الخارجية وغيره في البسائط الخارجية
فالقول بان جعل الجنس والفصل مختص بالبسائط دون المركبات كانواع الاجسام فانها لكونها حقيقياً طبيعياً تترتب الآثار عليها
الاجزاء وقيل لو سلم وحدة الجعل مطلقاً فمعناه ان الجنس باعتبار جنسية وابهامه ليس جعله غير جعل الفصل وانما باعتبار طبيعته متحصلة هي
نفسها فجعله ووجوده غير جعل الفصل ووجوده فان قيل ان معنى الحيوان مثلاً في الخارج بعينه جسم فكيف يكون [illegible] فيه [illegible] علينا ان الجسم [illegible]
موجود غير الجسم الذي يحمل على المجموع الحاصل من انضمام الصورة اليها فهنا جسمان موجودان احدهما جزء الآخر
وهكذا في كل مركب تركيباً طبيعياً وباخذ الجنس من المادة كما في اخذ الفصل من الصورة فللجسم مثلاً مراتب متفاوتة في الواقع
كل مرتبة غير مرتبة الاخرى [illegible] في المراتب [illegible] **قوله** لكنها حقيقية [illegible] فاحفظه [illegible]

قوله ما تنسب باصلها في الموضوع التي هي الاستعدادية فان القوة ملكات وكاعدام عليها الآثار بحيث يترتب مقام الفاصل
الفاقهم آه وقد يقال ان الهيولى الاولى للعناصر الافلاك في نفسها قابلة لكل صورة نوعية فلكية كانت او عنصرية وتخصيص
الصورة ببعض المواد دون بعض حاصل من اسباب خارجية استعدادات لاحقة وان الهيولى الاولى كلها بحسب نفس الجوهرية التي هي معنى جنسي
متحدة بالذات انما اختلافها نوعا بحسب الفصول المقومة المحصلة التي هي ذوي الاذوات مستعدة فالجوهرية بمعنى الجنس مشتركة بينها وبين الجواهر
والماخوذة في انواع الاجسام من دون اتحاد معها في القوام والوجود فان قيل الجسم مشتمل على المادة والصورة وكلاهما جوهران عندهم
فليس لهذا معنى الجوهرية على المادة اولى من حملها على الصورة لاستوائهما في نفس الجوهرية قيل ان لكل منهما ماهية بسيطة غير مركبة في
العقل من جنس هو الجوهر وفصل محصله نوعا وليقومه وجودا ومبدأ الاستعداد والاحد منهما والاشد للاخر لان الجوهر مما
هيولى بالاستعداد وشمولا الى غير متحدا لكن فصل الهيولى اي كونها مستعدة لا يجعلها شيئا متحصلا بالفعل بل انما
بحسبه استعداد الاشياء بوتها فلا يوجب ذلك الفصل الا نحوا ضعيفا من التحصل فلا يفيد معنى زائدا اقوى في التحصل على الجوهرية
بخلاف الصورة الجسمية فان لها بحسب فصلها تحصيلا اقوى وابهم فالنفس مفهوم الجوهر للهيولى في الجسم الا يس جوهر محصلا في الوجود
قابلا للقابليات بانه حاله وصفته كانت كما ان الجنس ليس الا مفهوم الجوهر المتمكن في ذات الاتحاد بالصورة المنوعة والتخصص لا
الاستعداد في المادة بازاء الامكان الذاتي في الجنس فمفهوم الجوهر جنس لمادة عقلية للجواهر لكنها باعتبارين فتمنع لها
التي هي مادة خارجية للاجسام انها جوهر محض قابلية في الوجود ولذا كانت حذاء الجنس العالي في انواع الاجسام فلها ابهام بالقياس
الى الصور المنوعة التي هي حذاء الفصول في تلك الانواع فلا يلزم كون الجنس احص من الفصل لا اشتراك بينهما كما يتوهم
من القول باتحاد الهيولى في معنى الجوهر المستعدة واشتراكها في الصورة الجوهرية الواحدة فالمادة بما هي قوة مشابهة
للجنس في الابهام والامكان متحدة معه بحسب القوام والوجود وكذلك الصورة الفصل فيها بحسب ذاتيهما نوعان تحصيلان بل
الهيولى تتخصص من النوع منحصرة فيه اما اتحاد الجنس والفصل جعلا ووجودا فمختص بما جانس البسائط الطبيعية دون المركبات الطبيعية ولا تغير لما
عنه فنقول باتحادهما في الجعل باعتبار دون اعتبار ولا محذور فيه والسر ان الجنس في المركبات الطبيعية في نفسه باعتبار
اخذه بشرط لا شيء نوع متحصل في الوجود وبحسب اخذه لا بشرط شيء بالقياس الى الصور المنوعة يصير جنسا مبهما وباعتبار
تحصله بها يصير الانواع الطبيعية بخلاف الجنس في البسائط الطبيعية فانه في نفسه ماهية ناقصة وباعتبار اخذه بشرط لا يصير نوعا
عقليا في نحو من الملاحظة دون الخارج فلا يفارق الفصل بحسب شيء من المراتب في الوجود غير لحاظ التعين والابهام هذا ما
حققه المحققون في تحصيل مرام المشائين فتفكر قوله ومن هيهنا ذهب صدر المدققين واتباعه الى اتحاد الهيولى

والفوق في القوام والوجود مطلقاً الا في لحاظ التعين والابهام فلا فرق عنده بين الجنس والفصل في البسائط والمركبات

الطبيعية ورده المحققون كما بين في كتبهم **قوله** فان فهم اي معرفة الاعتبارات ذريعة لانفسها بدون المعرفة **قوله** ويمكن

الجواب آه هذا الجواب انما يتم على اصل المشائية لان ارسطو واتباعه كالشيخ الرئيس وغيره ذهبوا الى ان علمه تعالى بالممكنات

ارتسامي الحصولي فقد اولوا من كلامهم وبنائهم كما يظهر لمن يتتبع كتبهم **قوله** فاذا اعتبره لا يخفى عليك ان اعتبار التقييد كان

لحصول التمييز والتعين فاعتبار القيد معه يوجب تحصيل الفردية اذ مناطها طبيعة القيد واما التقييد بما هو تقييد فانما يتقوم الحقيقة

دون الفرد فيلغوا اعتبار التقييد في الفرد فتامل **قوله** هذا الحكم آه اي الامر الثابت للخاص العام وشامل للامر مطلقاً

في مرتبة الحمل الحكاية **قوله** التي بها آه هذا اشارة الى الاعتراض على التوجيه الثالث بانه لا يصدق تعريف النوع الا

على هذا التوجيه على السافل ويمكن الجواب عن هذا الاعتراض بان السافل يحمل عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو لو باعتبار ان السوال

اذا كان عن الانسان والفرس كان الجواب الحيوان واذا كان عن الانسان والشجر كان الجواب الجسم النامي واذا كان عن الانسان والحجر

كان الجواب الجسم المطلق واذا كان عن الانسان والعقل الاول كان الجواب الجوهر فكل من الاجناس يحمل على السافل ولو باعتبار الاولياء يخرج

السافل عن هذا التعريف **قوله** فالامكان الاستعدادي آه قال المحقق الدواني قد يوخذ الامكان الاستعدادي في الدليل بلا اعتبار وجه في

الخارج بانه متى حدث شي بعدما لم يكن فيجب هناك تغير ليس من تلقاء الفاعل بل من جانب القابل والتغير في المقدم فيجب

فلا بد من قابل لذلك ثم قال ولك ان تقول من تلقاء الفاعل الا بتبديل ذاته وصفاته الحقيقية بل بان يصير علاما ما امر حادث اليه

فيكون علة تامة للحادث من غير ان يستصحبه ما يستعد له فتامل **قوله** دهب ستة نوعية آه لا يلزم منه كون المجرد ماديا اذ المادة التي هي الجنس

بشرط لا غير الهيولى كما حققناه سابقاً **قوله** تحت جنس ما وآما الامور الاعتبارية الانتزاعية كالجوهر مثلا فلا كلام فيها وانما الكلام

في الحقائق الموجودة **قوله** فيلزم اجتماع النقيضين اذ الكلام في بساطة الوجود المطلق التي هي بين الصادقة الاجزائية لوجود المطلق

بالعدم المطلق فالوجود المطلق لكونه موجوداً بعينها يصدق عليه الوجود المطلق فعلى تقدير كون الاجزاء معدوماً مطلقا يصدق عليها العدم المطلق

ايضا لعدم الاجزاء فيلزم اجتماع النقيضين المستحيل فافهم **قوله** فتفكر اشارة الى جوابه بانا نقول نعلم آه تقرير الجواب ان الكثرة على

احدها الكثرة بحسب الاجزاء وهي تعرض للطبيعة من حيث هي هي وثانيهما الكثرة بحسب الافراد وهي تعرض للمجموع وجزئها لا يعرض لها فالجواب

بقوله وانت تعلم لا يستقيم بنا على الاحتمال الثاني وورود النقض يمكن ان يكون متفقاً على احتمال الثاني دون الاول **قوله** بنا على التلازم

بينهما وبما قال المعلم الاول في الثالثة الثمانية في التقديسات ان الكل ما يتقدس عن الاجزاء بحسب الفعل فانه يتقدس عن الاجزاء بحسب

الوجود وان لم يلزم العكس اذ يجوز ان يكون الشي بسيطاً في الوجود وهو من المركبات العقلية فمراده بالبسيط والمركب ما ذكرناه ارادوا

٤٦

يطلق اطلاقاً شايعاً على ما يتركب من الاجزاء المتمايزة في الوجود والمركب بخلافه وهذا النحو من التركيب مختص بالاجسام كما حقق في موضعه

قوله كما يدل عليه البرهان فان قلت البرهان يدل على كون الجوهر جنساً حقيقياً تحته من المركبات ولا ينافي ذلك صدقه على الاجزاء

الذهنية بالعرض قلت لما كان الجوهر من الامور المشتركة بجميع المهيات كانت اجزاءه من جنسها المندرجة تحته فتامل قوله القانون

المذكور اي لا جنس له ولا فصل له قوله وهو المجموع قال الصدر الشيرازي في اسفاره كل معنى اذا اعتبر معه معنى آخر فان كان

مما يغايره بحسب التحصيل والوجود فذلك المعنى ليس فصلاً له بل عرضاً خارجاً عنه وان كانت المغايرة بينهما باعتبار الابهام والتحصيل

كان فصلاً هذا هو الفرق بين الفصل وما ليس بفصل قوله كما مر تحقيقه اعلم ان الهيولى بحسب ماهيتها ووجودها متحدة وحدها بمعنى انها

لا تحتاج في تتميم ذاتها الى شيء آخر حتى اذا انضم اليها شيء آخر صارت ماهية اخرى غير الاولى فهي في حد نفسها ماهية كاملة غير منحصرة

في شخص بخلاف الجنس فانه ماهية ناقصة تحتاج في تتميمها الى امر آخر فاذا انضم اليها ذلك الامر لا تصير ماهية اخرى غير الاولى فان التحصيل

بعينها الا بغيرها فلا يكون الجنس نفس الهيولى وانهما متشاركين في وصف الابهام لكن في نحو الابهام متغايرين فان الهيولى

شخص مبهم والجنس ماهية مبهمة والتفصيل ان اجزاء الشيء بمعنى ما يتركب منه الشيء اما اجزاء بحسب الماهية مع قطع النظر عن وجودها في الاعيان

وهي الداخلة في قوام حقيقته كما هي هي محمولة عليها بما هي طبائع مرسلة متحدة مع تلك الحقيقة ومع بعضها مع بعض في الوجود في

الاعيان والاذهان غير ملحوظ التعين الابهام الذي هو ظرف الخلط والتعرية باعتبارين ويستحيل ان تكون تلك الاجزاء حقائق متباينة

بالنوع ومختلفة بالجنس بل بعضها ماهية ناقصة في نفسها مبهمة في حد ذاتها ويسمى بالجنس وبعضها متحصلة في ذاتها

محصلة ومتممة لها في نفسها ويسمى بالفصل ويسمى اجزاء عقلية بحسب الملاحظة واما اجزاء تدخل في قوامها في مرتبة الوجود اي تكون

تقوم الماهية المركبة بها وبعد وجودها وتسمى اجزاء وجودية وتقدمها عليها بالطبع كانواع الاجسام المركبة تركيباً طبيعياً من العناصر

والصور [illegible] وكذلك الجسم الطبيعي المؤلف من الهيولى الاولى والصورة البسيطة جرمية او نوعية وهي من الوجودات العينية

بحيث يحصل منها ويتقوم بحسب وجودها جسم طبيعي وهي متغايرة الذات متغايرة الوجود الا انها انواع بسيطة كل منها متحصل بحسب ماهيتها

لكن تعتبر لبعضها ابهام جنسي بالقياس الى البعض في مرتبة الوجود بحسب اخذه لا بشرط شيء فهي ملحقة بالاجزاء المتحدة بضرب من اللحاظ

فالمادة تنقلب جنساً والصورة فصلاً فهي متحصلة في ذاتها وغير متحصلة باعتبار انضمامها اليها يجعلها احد [illegible]

في الوجود وقد يؤخذ منها اجزاء محمولة كالجوهر الذي هو الجنس العالي ماخوذ من الهيولى الاولى كما ذكرنا في الحاشية المطولة والفصل

من الصورة لا بمعنى ان الهيولى تمام ماهيتها بعينها جنس بلحاظ والصورة فصل باعتبار فان الجوهر الجنس حد في التجرد وبدن في

فقولهم ان الهيولى جنس باعتبار انه لا بشرط شيء يخلو عن ضرب من المسامحة وكذا الصورة فصل بل هو الحق معلم الحكمة اليمانية

في بعض كتبه تلميذه في اسفاره قوله عموم وخصوص مطلقا آه لا يخفى انه لما كان كل منهما اعم واخص من وجه من الآخر فاذا اخذ باشتراك
من كل منهما بجهة غير جهة تمام الماهية الاخرى منهما فهل كانتا متحدتين او ناقل من الجنسين تعين بتقومها والا فصل ما بينتان متباينان مع اتحاديهما
المأخوذة لا بشرط شيء ايضا اذ لكفت ليتقوم الماهية احدى الجنسين بخصوصها من كل منهما يلزم الترجيح بلا مرجح تقومها باحد الجنسين بخصوصها
ليس اولى من تقومها بالجهة الاخرى من كل منهما فتفكر بتدقيق النظر قوله لا مر بسيط وهو الفصل فهذا انما يتم اذا كان الفصل القريب بسيطا
فالاولى ان يقال في تخلف عنه معلوله لان جنس كل من النوعين لا يحد في الآخر قوله لا يخفى آه انما قال كذا لان الفرع الاول يمكن ان يكون
اعم من الفرع الثاني والثاني لان لا يكون بين الجنس والفصل عموم من وجه بان يكون الجنس فصلا والفصل جنسا بالنسبة الى النوع الآخر كالناطق
بالنسبة الى الانسان فانه فصل للانسان بالنسبة الى الفرس مثلا والحيوان جنس له وبالنسبة الى الملك جنس مشترك بين الانسان والملك والحيوان
فصل للانسان يميزه عن الملك لان الملك ليس بحيوان وهذا اعم من ان لا يكون الجزء الآخر من المركب جنسا مشتركا بينه وبين نوع آخر و
الناطق فصل له يميزه عن ذلك النوع كالجوهر المجرد فانه جنس مشترك بين الملك والهيولى والناطق يميزه عن الهيولى او جزء
مساو للملك كالجوهر المدبر للعالم واما في الفرع الثالث فاذا كان الجنس فصلا بالنسبة الى نوع آخر كان الجزء الآخر من ذلك النوع جنسا
مشتركا بينه وبين نوع آخر فالفرع الاول اعم بحسب الواقع وان لم يفهم من الفصل اذا كان فيه جنسا كان الجزء الآخر جنسا ايضا
او جزءا مساويا واما في الثالث اذا كان الفصل فيه جنسا كان الجزء الآخر ايضا جنسا لا غير قوله مشكل آه الحق ان
التركيب الاتحادي الحقيقي لا يتصور بين جوهر وعرض اذ لا يلزم ان يكون الشيء في مرتبة ماهيته مستغنيا عن الموضوع مفتقرا اليه ايضا
وهو ظاهر البطلان واما التركيب الغير الاتحادي كالتركيب من الهيولى والصورة عند من زعم انهما متباينتان تقررا ووجودا من
غير ان يكون بينهما اتحاد بحسب الوجود في شيء من المراتب والاعتبارات فالظاهر على امتناعه بين الجوهر والعرض لانهما متباينان
بحسب الهوية اذ يجوز ان يحصل بانضمام احدهما الى الآخر اثر غير آثارهما ولا يلزم الاستغناء والافتقار لشيء واحد حقيقي في مرتبة
ماهيته وليس ماهية واحدة مجعولة بجعل واحد متقررة بتقرر واحد فانه يلزم منه وجود مركب حقيقي في جميع ذوات الجوهر والعرض الحال
فيه فيكون الثوب الابيض مركبا حقيقيا فتدبر نعم ان العرض مفتقر في وجوده الالهي اي وجوده في نفسه من حيث هي هي الى الجوهر لانه مفتقر اليه
من حيث وجوده التشخصي فلا يكون صورة لان الهيولى تفتقر اليها في وجودها وتشخصها فيجب ان يكونا متحدين في الوجود ايضا باعتبار
كما انهما متحدتان فيه باعتبار على ما اختاره المحققون وههنا ابحاث تركناه خوفا من التطويل واعتمادا على فهم الاذكياء قوله مبني
آه ومن ههنا توهم بعض قول الشيخ وجود الاعراض في انفسها هو وجودها لمحالها ان وجود العرض في نفسه هو وجوده لمحله اتحادا
يعني ان هوية المخصص لمحله بالاتحاد العينية وقد عرفت بطلانه فتامل قوله كل مفهوم آه قيل عليه لا نسلم هذه الكلية فان كل جزء

لزيد مثلا لا يصدق عليه انه جزء لزيد وبالجملة فالقول في الواحد الحقيقي بمعنى ما لا تعدد فيه اصلا لا بحسب الاجزاء ولا بحسب الاوصاف و
الاعتبارات فان الكثير من افراده لا يصدق عليه حده بهذا المعنى وانت خبير بان القائل غافل عن قوله وعلى الكثير يفيد الكثرة
ولا استحالة في ان يقال للمجموع الاجزاء مع قطع النظر عن الهيئة الاجتماعية انه اجزاء كثيرة وكذا المجموع افراد الواحد الحقيقي لو فرضت انها
احاد حقيقة ومطلق الجزء الواحد شامل له صادق عليه ايضا فتامل **قوله** هو المراد والمطلق الصادق على الواحد والكثير على السوية ويجوز ان يكون
له فصول كثيرة في ضمن الاكثر وفصل واحد في ضمن الفرد الواحد **قوله** لا يصدق عليه يفرق بين مجموع الانسان والفرس وبين المجموع المركب
من المادة والصورة ان الحيوان اذا اتى المجموع الانسان والفرس مصداقا بنفس ذات ذلك المجموع فيصدق عليه مطلقا واحدا كان او كثيرا فتخالف
مفهوم العلة بالقياس الى مجموع المادة والصورة لانه امر اضافي يصدق على كل واحد منهما وعلى الكثير المجموع بالقياس الى المعلول
فاذا اخذ مجموع المادة والصورة من حيث الوحدة يصير معروضا لعرض اضافة اخرى هي المعلولية بالقياس الى ذلك الاحاد والعلية
فلا يصدق عليه العلة بهذا الاعتبار بخلاف ما اذا اخذ من حيث الكثرة ولهذا اذا وضعت موضع الذات وصفا عارضا حقيقيا
مشتركا بين الانسان والفرس كالماشي مثلا فانه يصدق على مجموعهما مطلقا اذ لا تغير فيه الا صافا حتى يختلف ان اختلف الحال فيه
فتامل **قوله** قيل لك وبذلك يندفع شك آخر وهو ان المجموع لا بد لوجوده من علة مستقلة التاثير خارجة عن نفسه لكن المتقدمين
ليس لك اذ عدم كل جزء منه لا يكون علة الا لامتناع التوارد ولا احدهما بخصوصه لامتناع الترجيح بلا مرجح ولك ان تقول يجوز ان يكون
علة عدم المركب عدم احد الاجزاء لا على التعيين **قوله** حاصله ان الانسان آه يعني ان الممكن كل مركب لذاته لا يصح ما دام امتناعه بحسب الواقع
والنظر لا بصر في امتناع الاجتماع لذاته ان اجتماع المجتمع امر زائد وافتقار الاجتماع الى الغير على تقدير وجود الفرضي لا يصير في امتناعه
لذاته **قوله** فان التاليف اي بحسب جميع اجزائه **قوله** فالتركيب فهذا الاشكال لا يخلو عن اشكال فان في المولف بالنظر الى
التاليف مع قطع النظر عن خصوصية الاجزاء هو لا ينافي الامتناع الذاتي في نفس الامر بلحاظ خصوصية الاجزاء فتامل **قوله** فلزم
كون الممتنع ممكنا انما جعل اللازم المحال كون الممتنع ممكنا دون وجود شريك الباري تعالى عنه لان يستلزم المركب لا يصح لعلاقة العلية
والمعلولية اعني الكلية والجزئية كما في عدم الواجب تعالى عنه عدم العقل الاول وانت خبير بان كون الممتنع ممكنا ليس الا المحال
اذا كان ممكنا كما حققناه فلا يكون التغيير اصلا من الجواب فتامل **قوله** علاقة العلية والمعلولية اي علية عدم جميع اللوازم
لعدم العقل الاول الملزوم بحسب ذلك الفرض فاللزوم ههنا مستند الى اللازم دون نفس الملزوم فتفكر **قوله** فلما ان لوازم الماهية
انتزاعية يعبر عنها العقل عن نفس الماهية المتقررة من حيث اقتضائها لها بنفسها ثبوتها ونحو تقررها انما هو تقرر الماهية التي
هي منشأ انتزاعها والذي قيل ان جعل اللوازم بعينه جعل الملزومات لان انتزاعيات مجعولة بجعل منشأ انتزاعها لا يتحصل حكم

٥٢

حكم الماهية **قوله** علية العلة الاولى للمراد بعلية مبدأ الا المفهوم الاضافي لان مرادنا علية بالذات **قوله** فلا يكون جميع

احاد المربع اعني المجموع المركب من الاثنين وكل واحد واحد من الوحدتين **قوله** الا ان يكون الخ ومستنداه الى يحتاج بصدد

حمله عليه الى حيثية زائدة على حيثية الذات لان مصداقه ومنشأ انتزاعه نفس ذات الشئ كما يكون عند الحكماء كوجود الواجب

والامكان الذاتي ولو اراد الحصر بقوله وضرورة ما يعم هذه الاحوال لم يستقم كوجود الواجب تعالى عند المتكلمين لان وجوده عندهم

مقتضى ذاته ومصداقه حيثية الاقتضاء لا نفس الذات من غير حيثية الوجود مطلقا فافهم **قوله** بالنظر الى الشئ الى يحتاج فلا

بالذاتي **قوله** فيلزم امكانه تعالى وجوده الشئ للشئ يستدعي الاحتياج لذاته فلا يكون الشئ بحسبه ضروريا لذاته **قوله** الى العلة

الوجهية لذاتها لان الضرورة والدوام الوجودية مستفادة من الضرورة الذاتية لان المحقق انه لا يفيد امتناع العدم كما سبق تحقيقه في اوائل الكتاب **قوله**

والدوام الذاتي اي ما يكون منشأه الذات كما في الذاتيات واللوازم الذاتية **قوله** هذا هو الحق هذا حكاية عن قبول المصنف **قوله** التحقيق

قال الاستاذ في حاشيته على شرح التهذيب للمحقق الدواني ان المقتضي والمستلزم يجب ان يكون له وجود كما يشهد به الضرورة فكيف لا الماهيات

انما هي باعتبار وجوداتها والجعل مراد الشيخ عدم خليته الوجودين على التعيين لا بطلان الوجود ثم قال التحقيق ان جعل الماهيات جعل

اللوازم بمعنى ان جعل الواحد يتعلق اولا وبالذات بالملزوم وثانيا وبالعرض باللوازم ولا يخفى ان وجود كون المقتضي موجودا حين الاقتضاء

لا يستلزم مدخلية الوجود فيه وتبعيته في الجعل ليصح على تقدير اقتضاء نفس الماهية بلا مدخلية الوجود اذ لا معنى للجعل الا الاثر

الجعل منشأ انتزاعها ولوازمها للماهية من حيث هي هي من الاثر كما حققه الاستاذ وغيره من المحققين مثلا فتفكر **قوله** الا الوجود

عن الماهية لا يمكن ان يقال ان الشيخ يجعل العدم مرتبة قوام الماهية المتقدمة على الوجود لانه مسلوب عنها في تلك المرتبة فلو فرض اقتضاء

للوجود في تلك المرتبة والمقتضي والمؤثر يجب ان يقترن بالوجود حين التأثير فيلزم ان يكون موجودة تلك المرتبة المتقدمة على الوجود

وهو محال بالضرورة فحاصل جواب الشيخ والمعلم واحد لا يرد النظر ولكن للامام ان يمنع وجوب اقتران المقتضي بالوجود في مرتبة الاقتضاء مطلقا

وانما هو اذا كان للوجود جعل فالقدر الضروري على تقدير عدم خلية الوجود تقدم المقتضي على الاثر بنفس قوام الماهية فالحق ان

المقتضي هي الماهية الموجودة ولا مدخلية للوجود الا وجود كون المقتضي مخلوطا حين الاقتضاء والتأثير ولو لم يوجد لم يكن الاقتضاء ولوازم

الماهية اثارها وما يترتب عليه الاثار هو الوجود بناء على اختاره استادنا المحقق ميرزا محمد زاهد في حواشيه شرح المعلم والمقول ان خلية الوجود

لا يشعر بها الا ان يقال بمعنى خلية الوجود ان يكون مما تقدمت بالذات وجود المتأخر يحتاج اليه لا بمجرد كون المقتضي مخلوطا حين الاقتضاء

الا ترى ان العلة التامة لا تتقدم على المعلول بحسب الوجود بل بحسب الوجوب لان المعلول لا ينظر وجوده عند وجود العلة التامة بل يكون

معها في الوجود كذا حقق المعلم للحكمة اليمانية في بعض فوائده قال **قوله** الا ان الماهية لا تكون الا حال العدم حال بطلان الذات

وليستها لحكان حال الوجود حال فعلية الذات فحال العدم لا ذات ولا تأثير ولا اثر قوله كما صرح به المحقق الدواني اي في شرح العقائد
قوله وعين الوجود لا يتصف بشيء من الصفات الزائدة عندهم ومصداقه ذاته تعالى من حيث اقتضائه الخاطائه فتوجيه المصنف بثبوت الوجود
له تعالى على تقدير زيادته يكون ضروريا غير مستند الى علة اصلا غير مرضي عندهم لا يدفع الاشكال عنهم قوله بالمعنى الشامل
اي العوارض المعلولة للنفس الماهية بشرط الوجود ولا على الحصة المقول الفوقين قوله باللواحق اي الاوصاف العارضة سواء كانت
لازمة او مفارقة قوله لا بمعنى آه اي ليس الوجود مما يجب اعتباره بالمدخلية في تلك اللوازم قوله وجودها تبعا للماهية من غير
ان يكون محتاجا اليه بالذات قوله فانه يستحيل آه لان افادة الوجود عبارة عن افادة القوام المتقرر فانه مصداقه ومطابقه حقيقة
قوله ومن ههنا يستنبط آه لان مصداق الوجود هو نفس تقرر الشيء وقوامه فالشيء المتقرر بنفسه موجود بنفسه وما يتقرر بجعل الجاعل اياه
فصدق الوجود عليه محتاج الى حيثية الاستناد الى الجاعل لافتقار تقرره وقوامه اليه الا ان الوجود بخصوصه محتاج الى تلك الحيثية
فنفس ذاته المتقررة مطابق الوجود من غير افتقار الى امر آخر انضماميا او انتزاعيا فتفكر قوله لم يتحقق عند انقطاع
او الاعتبار لانه لا تحقق الا باعتبار العقل فما لم يعتبر العقل لم يتحقق واعتبار العقل ليس بضروري فيجوز عدمه فينعدم اللزوم فلا
الملزوم ملزوما ولا اللازم لازما وهو باطل قوله ايضا ولا يتوهم ايضا قوله جواب سؤال مقدر آه وقد يقرر السؤال بان
انقطاع السلسلة بانقطاع الاعتبار لا يوجب صدق المدعى وهو ان التسلسل فيها جائز او واقع او غيره لعدم الموضوع
فتقرير الجواب ان الدعوى سالبة وهو ان التسلسل فيها ليس بمحال الا منه والغير قد يتوهم من قولهم التسلسل فيها ليس
بمحال ان التسلسل متحقق مع انتفاء الاستحالة فاجاب المصنف بان صدق السالبة لعدم الموضوع لا لوجود سلب
المحمول عنه قوله فقولكم التسلسل آه توضيحه ان الامور لما انقطعت بانقطاع الاعتبار فلا يمكن فيها وجود [illegible] بالامتياز
يعني ان التسلسل فيصدق قولنا التسلسل فيها ممتنع بكذب قولهم التسلسل فيها ليس بممتنع الاولى في تقرير الجواب ان قولنا التسلسل فيها
ممتنع ان اعتبر على سبيل الايجاب الغير المبني [illegible] فمسلم وكذب السالبة اي ان اعتبر الايجاب الاستحالي [illegible] على سبيل السلب فلا نسلم
صدقه لان الموضوع معدوم خارجا وفي نفس الامر وكذا الا [illegible] ليست موجودة الصور [illegible] فيصدق السالبة [illegible]
الخارج والحقيقة قوله فاجاب عنه وايضا يمكن الجواب بان الممتنع هو التسلسل بمعنى ترتب الامور الغير المتناهية بالفعل والجابر الواقع
ما يسلب عنه الامتناع هو التسلسل بمعنى ترتب الامور الغير المتناهية بمعنى لا يقف عند حد فموضوع الايجاب غير موضوع السلب قوله والحل [illegible]
مبني على الفرق بين ما يحكم عليه باللزوم وبين ما هو لزوم فان الاول ملحوظ قصدا بالفعل له وجود في نفسه في لحاظ العقل مشتملا ملحوظا بالذات
تبعا للملزوم وشيء لشيء بخلاف الثاني فانه ملحوظ تبعا وحكاية قصدا فهو معنى حرفي غير مستقل باللحاظ فهو لزوم بين الشيئين لا يعتبر عليه

يلزم ان يكون تلك الموضوعات الغير المتناهية المنقطعة بانقطاع الاعتبار موجودة في المبادي العالية لانها خزانة للمعقولات

ومخاصة للعلوم على انفسنا لان وجودها فيها على وجه الاجمال باعتبار منشأ انتزاعها كاف حتى يفيضان قوله قد يجاب

آه هذا الجواب غير مسطور فيه الى الاعتبارين المذكورين في الجواب الاول بل يكفي فيه ان يصدق الحكم عليه بصحة انتزاعه عن موجود بالفعل

ولهذا قال المعلم الحكمة اليمانية انه وان لم يكن شرطا فاضحا لكنه لم يستحصل ان اللزوم هو صحيح التفرع عن لا يصلح ان يقع

محكوما عليه لانه بذلك الاعتبار معنى آلي غير مستقل باللحاظ وثبت حينئذ ان تحصيل الاعتبارين انما يحتاج اليه في الحكاية

دون المحكي عنه فالجواب الثاني احسن فانه دقيق قوله وتسميته بالكلي آه قال الاستاذ الكلي العقلي يعرضه الكلية كالانسان الكلي فيصدق

على الانسان الموجود لا على الانسان الكلي الذي عين عدمها قوله اي مخلوطة بها آه اي مخلوطة بما تضمن في وحدها التبهيم بسبب ما

هي خلطها اتحادا فهي بهذا الاعتبار متحصلة بالفعل في الوجود فمنشأ اعتبار الاثنينية اتحادية تقييدها بالطبيعة معتبر في مفهومها بحسب الحكاية

جميعا فهما المتحصل هو الشيء الذي يقال له الفرد فافهم قوله بحسب خصوص هذا اللحاظ اي باعتبار ان اللحاظ للماهية فقط قوله فقط

الآن هذا الملاحظة باعتبار انها ملاحظة لنفس الماهية فقط اي خلطها معها غيرها اصلا الخلط ولا للتعرية لتخليتها عن جميع ما عداها فيصدق سلب الكل

عنها وصدق سلب ما عداها ليس المحوظ في هذا اللحاظ الا الآن معنى ذلك السلب هذا السلب باعتبار انها موجودة في ملاحظة

بعوارض مخصصة بهذه الظرف في الواقع مخلوطة بها بمعنى ان العقل اذا لاحظ الماهية موجودة في هذه الملاحظة وجد بها مشخصة فقيد الملاحظة

للخلط والتعرية المنظرين الاعتبارين فتأمل قوله بان تعلق بحيثية آه يعني ان يكون الشيء حاصلا عنوانا للاعتبار والملاحظة دون الملحوظ

بمعنى ان ملاحظتها تكون من حيثية هي هي ملاحظة الماهية من ان الملاحظة ملاحظة بسيطة فلا تكون الا ملاحظة التعرية

فيجوز ان يطلق معها ملاحظة وجود مثلا فلا ينافي كون الملاحظة ملاحظة الماهية وان لا يكون معها شيء فقوله الملاحظة ابهام التسامح فصير

لا يمكن ان يقال بهذا الاعتبار الانسان كاتب وليس بكاتب ان في الاعتبار الاول انهما اتفاقهما بهذا الاعتبار تعميم جميع الاعتبارات

فتأمل قوله دون التعبير اي بحسب المعنى ان بحسب المعنون قوله لا بان يحيل الى ان يكون العموم فيلزم في المصداق بل في التعبير

الملاحظة حاصلة ان خلط معها كونها من حيث شيء المراد بلا خلطه معها ابهام بسبب الشمول الاطلاق على المجردات كالمتعين

في المحصولات قوله قيدا فيها اي في المحكي عنه المعتبر عنه بل في الحكاية التعيين فيهما فيجعل هذا الاعتبار قسما من الاعتبار

لا بحسب النفس الامر فافهم قوله واعتبار التجريد اي بشرط لا شيء فتأمل قوله عن بعض العوارض كالمنوع بما يتنوع والمتشخص بما يتشخص

ونحوها قال الشيخ الحيوان الذي هو جنس بشرط التجريد عن المنوع بما يتنوع والمتشخص بما يتشخص هو لا بشرط بالقياس الى غيرها

المنوع والمتشخص لا بشرط … فلا ينافي قولهم الحيوان لا بشرط … قوله … الجنس قوله

٥٥

على نفسه فقط بان تحقق الماهية بحيث هي هي وبل الظرف متعلقا بالماهية على ما بين سابقا ان تقييد المقيد على جميع اعتبار اتها وقد سبق توضيحها فتذكر **قوله** نحو فاه اي تحقيقها بعد العوارض **قوله** فتقييد الموضوع آه اعلم ان الاحتمال الاول ساقط لان لفظ البسيط لا يختار غيره كما اذا كان علما لشيء فالتقييد بالحيثية يكون من قبيل الثاني فافهم **قوله** مؤخر عن السلب بحيث المنتهى الى النفي يستدعي صدارة الكلام **قوله** لكن المنظور لو ناه اي نفس السلب على العقد الايجابي **قوله** فكانه ينادي آه او كلام المحقق في المفرد بن حملا ومنشأ الاعتراض على حد النقيضين قضيتين اين لك من **قوله** ارتفاع النقيضين اي ان كان مفردين او قضيتين يمتنع اجتماعهما في جميع المواطن حتى مرتبة الماهية اذ العدم الذي نقيض الوجود بمعنى رفعه المحض في قوة السلب البسيط وصدقه نفس الماهية وهو ليس من العوارض **قوله** فلا يسقط الاعتراض آه تفصيله ان الاعتراض مبني على امرين الاول ان نقيض كل شيء رفعه بهو رفعه بلا اعتبار ثبوت له في نفسه والثاني ان اعتبار الحمل يخرج المحمول عن كونه نقيضا فارتفاع النقيضين بحالها لنقيضان لا يكون الا بان يرفع ثبوت الوجود وسلب ذلك الثبوت معا وهو يستلزم صدق سلب الوجود وصدق سلب ذلك السلب معا وهو اجتماع النقيضين وجواب الشارح مبني على اعتبار الحمل وهو لا دخل له في اعتبار النقيضين والحاصل اذا اعتبر الحمل فلا اعتراض ولا ارتفاع النقيضين والا فالاعتراض قائم فتأمل **قوله** كما سبق التلويح آه حاصله ان النقيض حقيقة هو الرفع الصريح في قاعدة التكثر مسامحة فالنقيض الحقيقي للعدم عدم العدم دون الوجود نعم هو من لوازمه **قوله** الا ان ورود السلب على السلب آه ان السلب الثاني في سلب السلب ليس في قوة الموجبة السالبة المحمول حتى يكون الاول هي سلب في قوة السالبة المحمول بل هو ماخوذ على النسبة السلبية في العقد السالب ثم يرد عليه السلب فهذا السلب يكون رفعا للعقد السلبي كما في قولنا ليس زيد ليس كاتبا والايجاب من لوازمه فتفكر **قوله** ومرجع رفع العقد السالب فلما لم يكن مفهوم محصل معتبر في القضايا المعقودة اعتبر لازمه وهو الايجاب **قوله** من حيث هو هو ظاهر ان قوله من حيث هو هو متعلق بالمعتبر اعني الانسان فالمقسم هو الشيء المعتبر من حيث هو هو اي مرتبة نفس ماهيته من غير ان يلحظ معها شيء آخر وهذه المرتبة هي التي يجوز فيها ارتفاع النقيضين فهي ليست موضوع الموت حيا الا الموجبة التي هي مجموع الذات والذاتي والحق ان المقسم للاعتبارات بتعلق الحيثية فيه بالاعتبار لا بالمعتبر كما اشرنا اليه سابقا فتذكر **قوله** المعتبر عنه الا آه ومن ههنا ان المقسم نفس الانسان مثلا من غير ملاحظة الاعتبار اعني موضوع المهملة وقد مر تفصيله فتذكر **قوله** ما اشرنا اليه آه الظاهر من كلام المحقق ان المقسم هو اعتبار الطبيعة من حيث هي هي بان تعلق الحيثية بالطبيعة دون اعتبار المقسم هو موضوع القضية الطبيعية والحق ان المقسم هو فيه الحيثية متعلقة بالاعتبار وهو فيه ايهام اجتماع النقيضين كما سبق تفصيله ويمكن حمل كلام المحقق عليه بلا تكلف بعينه لهذا قلنا الاولى فتفكر **قوله** ثم ان تسميته آه المراد الكلي الطبيعي الشيء المطلق لا بصفة الكلية مع لاطلاق العارض لها

اي من الطبيعة ١٢

لها في اعتبار العقل بل مع قطع النظر عنه ما على الشيء في الخارج معها او مع غيرها بل هو مستجمع للوحدة والكثرة ومشتمل عليهما باعتبار

جميع الاعتبارات قوله ويمكن الاستدلال آه دليل آخر على وجود الطبيعة من حيث هي قوله والحق آه اي حق الحكم هو امتناع انفكاك

الطبيعة عن الفرد في نفس الامر انما يلزم لو ارتكبنا بانفكاكها عنه في نفس الامر بان تنقطع عنه في جميع ظروفها ولا يلزم الانفكاك

في لحاظ بعينه خرق ذلك الحكم قوله للتشخص آخر آه بناء على ان التشخص نحو الوجود ولازمه فاذا كان الوجودان متغايرين

كان تشخص احدهما غير تشخص الآخر قوله مجردة اي غير متعلقة بالمادة اصلا لا في الوجود ولا في الاستكمال فلا يرد

النفس الناطقة فتامل قوله فتفصيله آه اعلم انه سلسلة زائلة من حركات النفس المنطبعة الفلكية في التخيلات

تركت كرها لان كرحركة النفس المجردة الفلكية في الارادات مستغنية عن كرها لاستتباعها بها فكان كرها

ذكرنا فتامل قوله الثانية سبب لا يقال ان علة البقاء هي علة الحدوث بعينها فكيف يصح كون الثانية

سببا للبقاء الاولى دون حدوثها لانا نقول ذلك في العلة الفاعلية دون المعدات فتفكر قوله البسيطة

اي غير مركبة في نفس قوامها من الماهية والتشخص ولا التشخص زائد عليها في الخارج بل نفس الهوية الخارجية فلا

يلزم من وجود التشخص وجود الماهية الكلية بل الكليات من المنتزعات العقلية بالنظر الى المشاركات و

المباينات وليست من الاعيان الخارجية وسيظهر بطلان هذا القول عن قريب قوله كما مر تفصيله حاصله

ان الاجزاء الخارجية على قسمين احدهما هي متحدة في القوام والوجود في الخارج وهي التي هي ماخذ الجنس والفصل

وثانيهما ما هي مختلفة في تقررها ووجودها كالهيولى والصورة وهي مغايرة للاجزاء العقلية بالذات كما

حققه السيد السند قدس سره والتحقيق عند غيره كما فصلناه في الحواشي فتذكر قوله ومن الناس من ذهب آه

اي ذهب قطعا للقول بالمتناقضين قوله ماهية المركب المراد بالمركب المركب العقلي قوله اقول مراده اي مراد له

صاحب الاشراق مراد الافلاطون في مقام اثبات الصورة النوعية ليست بسبب ما من قوله بالصورة النوعية للعقل

رب النوع بمنزلة الصورة قوله المتمايزة عن الافراد اي في اعتبار العقل اعني نفس الطبيعة من حيث هي هي مع

قطع النظر عن مقارنتها بخصوصية المادة وعوارضها وهو الشيء الالهي دون الشيء الطبعي المكتنف بعوارض المادة

قوله وكان من حيث انه للتشخص آه اعلم ان التشخص عبارة عن نحو الوجود المنسوب الى الشيء المخلوط واستناده الى الواجب

تعالى بهذا الاعتبار سبب للتمايز بين الاشخاص بالوجود المنسوب الى نفس الطبيعة بما هي هي المستندة الى محض القدرة

الالهية لا يترتب عليه الامتياز التشخصي بل هي بهذا النحو من الاستناد وبحسب هذا الوجود ممتاز عن سائر الحقائق

[illegible]

قوله وترددون المعدات وانما الكلام فيها لا في العلة الفاعلية وجعل الامر ان يجوز في المعدات ان يكون علة البقاء مغايرة لعلة الحدوث هذا والتفصيل موكول الى الكتب الكلامية منه

قوله اي في اعتبار العقل واما في نفس الامر فالاختلاط والاتحاد بالافراد ١٢

الكلية فافهم قوله وتوجد بوجود واحد منهما ولهذا قال الاستاذ المحقق ان الشئ المطلق اى هو ملحوظ بعنوان الاطلاق وواحد بالوحدة المبهمة موجود فى الخارج لا مع صفة الاطلاق بل مع عزل النظر عنه وهو يوجد بوجود فرد وينتفى بانتفاء جميع الافراد لان وجودها وجود الذى يقبل الكثرة فما دام وجود الفرد محفوظ وجوده وانتفاؤه بانتفاء الجميع قبايل قوله فللطبيعة بمطلق الشئ الذى هو موضوع المهملة قوله هذا بالنظر الى وجودها الا الى اى الذى الشئ المطلق لا مع صفة الاطلاق فمطلق الشئ حكم الافراد فحكم الشئ المطلق لا من اعتباره مشتمل على جميع الاعتبارات قوله ولا ينافيه آه لان معنى البشرط لا شئ على هذا الاصطلاح اى الاصطلاح الاول عدم تحصله بما هو من الامور المحصلة له فى مرتبة من المراتب فيجوز ان يقترن بمن غير ان يعتبر تحصله منه كما ترى فى المادة قوله لانتفاء الحمل آه لان الاجزاء الخارجية باى خارجية ليست محمولة فاعتباره لا يناسب التعليم بانه يقال ان البيت سقف وجدران مع الهيأة المخصوصة فالتعريف فيه نفس المعرف من غير تغاير فاطلاق الحد عليه ليس بحسب الحقيقة قال قوله وايضا يفوت قال البعض المحققين التغاير بين الحد والمحدود هو امر ضرورى ولو كان الحد من الاجزاء الخارجية يفوت التغاير بينهما فان الحد والمحدود على ذلك التقدير يكون صورة كلية واحدة من غير تغاير قوله والاجلائية عطف على قوله المساواة لا على قوله فى الصدق قوله لتميز الافراد دليل اشتراط المساواة فى الصدق قوله والوجه آه دليل لاشتراط الاجلائية قوله لا يجوز بالاخص قال الاستاذ جوزوا التعريف اللفظى بالاعم ولم يجوزوا بالاخص ولعل وجهه ان الاخص فرد الاعم وهو شامل له دون العكس فيمكن ان يلتفت بالاعم الى الاخص دون العكس قوله تامل فيه اشارة الى ان التعريف بالمثال لا يجب ان يكون بالاخص بل قد يكون بنظير المباين للمشابهة بينهما كما يقال وجه زيد كالقمر وزيد كالاسد بل لا يبعد ان يكون المراد هو هذا المعنى وعلى كل تقدير ليس المعرف نفس المثال ليس مباينا كان او اخص بل الخاصة الحاصلة للشئ بالقياس اليه وهى ليست اخص منه ولا مباينة حتى لا يجوز التعريف اللفظى به فتامل قوله فتدبر لان الاخص لا يصح ان يجعل مرآة لتحصيل علم الاعم والا لتفاوتا لسبب انحصاره كما يظهر بالنظر الدقيق قوله هذا مبنى آه اى هذا التقسيم مبنى عليه لان فى مطلق المعرف لا يلزم ان يوجد المميز الذاتى فان التعريف يجوز بالاعم قوله وبهذا آه اى بهذا التقسيم قوله النوع المركب آه فان منع التركيب فى النوع فيرجع الى منع التركيب فى المحدود وقد اعترفتم به حيث قلتم المركب فالمراد بالتركيب ما يعم الاتحادى والانضمامى فتفكر قوله اذا قلت الحيوان آه اعلم انه ليس المراد بالمعنى ما هو اجمالى كالانسان مثلا فان هذا المعنى

الاطلاق اى يكون الاطلاق عنوانا لا حيثية وفيها ملاحظة قيدا ولا مع وصف الاطلاق بل بعزل النظر عن الاطلاق قيدا او وصفا اى مطلقا ١٢ منه

قوله وينتفى آه بل يعلم من ان الموجود فى الاجزاء الخارجية ما يقال ان البيت سقف وجدران بان الكلام فيما هو الحد بحسب الحقيقة وذلك ليس من هذا القبيل

المعرف عين المعرف من حيث التركيب ... الاتحاد ... الانضمامى ... الخارجية ... المتحدة ... ١٢ منه

بديهي لا يحصل في الذهن الا بنفسه وهو العلم بكنه الانسان كما زعم البعض ان الحد يفيد حصول ذلك المعنى ففي التعريف يحصل صورتان احديهما صورة اجمالية هي بعينها المحدود والاخرى صورة تفصيلية وهو الحد الكاسب وهو باطل لان العلم بكنه الشيء بديهي لا يترتب على النظر كيف والحد مرآة لملاحظة المحدود فيجب ان يكون الحد حاصلا في الذهن بالذات وملتفتا اليه بالعرض المحدود وبالعكس بل المراد به المعنى التفصيلي لذلك الشيء الواحد اعني العلم بالكنه فالحيوان والناطق باعتبار حصولهما بانفسهما يكون مفيدا للعلم بالكنه للمحدود واعني حصولهما في الذهن على وجه يصير مرآة لملاحظة ذلك المعنى الاجمالي الذي هو المحدود فالكاسب هو العلم بكنه الشيء الحيوان الناطق والمكتسب هو العلم بالكنه للانسان المحدود فيحصل صورة واحدة تفصيلية مرآة لملاحظة المحدود فتفكر **قوله** بل كان شيئا آه وهينا زعم بعض المتاخرين هو الظاهر من كلام المصنف ايضا ان التعريف كالحيوان الناطق مثلا يفيد تحصيل صورة واحدة اجمالية هي بعينها المحدود واعني الانسان المتمثل بنفسه في الذهن كما ان العقد الحملي يفيد صورة وحدانية للموضوع المخلوط بالمحمول وبما يتعلق بهما فالمكتسب المجهول عندهم هي الصورة الاجمالية لانها المترتبة على النظر وتحصل عقلية والكاسب هي الصورة التفصيلية فذهبوا الى ان في التعريف تصورين تفصيلي واجمالي وذهب المحققون الى ان المجهول المكتسب هو المحدود وباعتبار صورته التفصيلية اعني العلم بالكنه والاجمالية التي هي نفس المحدود واعني العلم بكنه الشيء فانه بديهي يمكن حصوله مع عدم الاطلاع على حده فيمكن تحصيله بالنظر بان يلاحظ مبادية بالتفتيش من بين المعاني المخزونة الصادقة عليه فاذا اطلعنا عليها ورتبناها ترتيبا تحصيليا يؤدي الى حصول صورة تفصيلية مطابقة للمحدود وغير حاصلة قبل هذا النظر فهذا المجتمع المترتب تصور واحد مرآة لمشاهدة المحدود والمجمل هذا هو العلم بالكنه للمحدود وهو المكتسب فالكاسب هو الحيوان الناطق المتمثل بنفسه في الذهن مرآة لمشاهدة الانسان المكتسب هو الانسان من حيث انه مرئي وملتفت اليه بهذه الصورة التفصيلية الواحدة وبالجملة الكاسب هو العلم بكنه الشيء المحدود والمكتسب هو العلم بالكنه للمحدود ففي التعريف تصور واحد بالذات للحد وبالعرض للمحدود والتفات ايضا واحد لكنه بالعكس التصور وان جاز حصول المحدود بنفسه ايضا عقيب العلم بالكنه كما جاز حصوله قبل التعريف لكنه نحو آخر من العلم لا تعلق له بالنظر والفكر ومعنى ما قال الشيخ الحد يفيد بالحقيقة معنى طبيعة واحدة انه يفيد حصول معنى تلك الطبيعة معنى تفصيليا اي علمها بالكنه لا بكنه الشيء فتفكر **قوله** لانهما شيئان آه لانهما من هذا الاعتبار من تفصيلات تلك الحقيقة اجزاء لها

فيكون كل منهما مباينا للآخر وللمجموع فلا يحمل شيء منهما على الآخر ولا على المركب لكنهما متحدين
في الوجود لان مناط الحمل هو ان يتحدا من حيث انهما شيئان برأسهما كما مر فتذكر **قوله** ظاهر
يدل آه هذا ما ذهب اليه القاضي الارموي حيث قال ان جميع الاجزاء وان كانت نفس الماهية
الا انها تغايرها بالاعتبار اذ قد يتعلق بكل واحد منها تصور على حدة فيكون هناك تصورات
بعددها وقد يتعلق تصور واحد بجميعها فمجموع التصورات المتعلقة بها تفصيلا هو المعرف الموصل
الى التصور الواحد المتعلق بجميعها اجمالا فلا يلزم التقدم على نفسه قال السيد السند فالمتبادر من
هذه العبارة هو انا اذا تصورنا كل واحد من الاجزاء حتى اجتمعت في ذهننا تصوراتها متعاقبة
يحصل لنا تصور آخر مغاير لذلك المجموع المترتب يتعلق بجميع الاجزاء هو تصور الماهية اجمالا
فهنا تصوران اجمالي وتفصيلي والحق خلاف ذلك فتفكر **قوله** كما ان التركيب الحملي آه
هذا هو المختار عند البعض حيث قال ان التركيب الحملي يفيد حصول صورة للموضوع والمحمول تتعلق
بها الاذعان وليس كذلك عند التحقيق كما سيأتي **قوله** وليس المراد آه كما هو الظاهر من كلام
المصنف وهو مختار اكثر الفضلاء ولما كان مخالفا للتحقيق صرفنا كلامه عن الظاهر حملا على ما هو
التحقيق **قوله** وهو المحدود المجمل آه لا يتوهم ان المكتسب هو المحدود بصورته الاجمالية اعني العلم
بكنه الشيء المحدود لانه بديهي غير مترتب على النظر لجواز حصوله قبل التعريف بل المكتسب هو المحدود
باعتبار العلم بالكنه وبالصورة التفصيلية التي هي مرآة لمشاهدته فالكاسب هو الحد باعتبار
حصوله بنفسه في الذهن من غير ان يكون هو شيء آخر مرآة للملاحظة اعني المحدود وبالجملة الكاسب
هو العلم بكنه الشيء المحدود والمكتسب العلم بالكنه المحدود والتغاير بينهما بالاعتبار فتفكر **قوله** هذا ما حققه
السيد السند قال عضد الملة والدين في المواقف واوضحه السيد في شرحه ان صورة كل جزء مرآة
يشاهد بها ذلك الجزء قصدا فاذا اجتمعت صورتان تقيدت احديهما بالاخرى صارتا معا مرآة
يشاهد بها مجموع الجزئين قصدا وكل واحد منهما ضمنا وهذا هو تصور الماهية بالكنه الحاصل بالاكتساب
من تصور الجزئين متحد معهما بالذات ومغاير لهما بالاعتبار فالمعرف مجموع امور وكل واحد منها متقدم
على الماهية وله مدخل في تعريفها واما المجموع المركب منهما الحاصل في الذهن فهو تصور الماهية المطلوبة

للاكتساب الذي هو جميع تلك الامور فهم بمقالة الشاعر حدست تصورات مجموعه مجموع تصورات
محدودة لان كل مجموعا من التصورات يوجب ذلك المجموع حصول شيء آخر في الذهن هو تصور الماهية
كما ذهب اليه القاضي الارموي ويمكن تاويل قوله الى ما حققناه فتامل قوله فيدخل في الكلية
اي كل متصور بحقيقته التصورية فهو بديهي ان كان بعض الاعتبارات التي هي غير اعتبار الحقيقة
مرتبا على النظر تامل قوله فان فهم آه والتحقيق ان تصور المعنى في النفس واستحضاره مرة ثانية
من حيث انه مسبوق بلفظ ما لم يفهم معناه بخصوصه ينبغي ان يعد من المطالب فالذي يفيده ويسمى
تعريفا لفظيا فهذا المطلب لا يطلب بهل المطالب للتصديق ولا بما الحقيقية المتاخرة عن الهل البسيطة
فلا بد ان يدخل في مطلب ما الاسمية فانه من باب التصورات ولو لم يدخل فيه بل كان من مطلب
آخر وكان مطلب ما الاسمية منحصرا في التصور ابتداء لا يتم تعليل القوم لتقدمهم ما الاسمية على جميع
المطالب فهم المعنى من اللفظ كما يحصل من الاسمي يحصل من اللفظي ايضا لانه اعم مما هو ابتداء او مرة
ثانية فلو لم يكن اللفظي داخلا في مطلب ما لم يكن هذا المطلب مقدما على ما عداه من المطالب ولا يصح جعلها
اليه فتفكر قوله فقيل عليه آه قائله استاذنا مير محمد زاهد الا ان مراد المستدل بفهم المعنى بعد الالتفات
اليه ثانيا اذ لا ريب في تقدمه على التصديق بالوجود فالفهم بالمعنى الاعم قد يحصل بالتعريف اللفظي
كما قد يحصل بالاسمي فيتم البيان ثم لا يخفى عليك ان من قال بان التعريف اللفظي من المطالب التصديقية
فله ان يجعل فهم المعنى مطلقا من التعريف الاسمي فيتم التعليل ولا يدخل التعريف اللفظي في مطلب ما
فتامل قوله دون اللفظي آه فانه بعده فهم المعنى فلو لم يكن التعريف داخلا في مطلب ما يتم ذلك التعليل
ايضا كذا قال الاستاذ مولانا مير محمد زاهد ثم قال في بعض حواشيه يمكن ان يكون تقدم ما الاسمية
على سائر المطالب لحصول التعريف الاسمي فيه فان المطلب شامل للتعريف الاسمي واللفظي قوله
وحصول التصديق آه اي التصديق بحال اللفظ بانه موضوع لاي معنى لا بحال المعنى والبحث
من احوال اللفظ من حيث الوضع مقصور في علم اللغة واما احضار المعنى في المدركة ثانيا سواء
كان بواسطة اللفظ فقط او مع معناه من حال المعنى لا يقال الموصل اليه هو اللفظ لا يصال الى
الالتفات من عوارض اللفظ لانا نقول الموصل اليه بالحقيقة هو المعنى وان كان التعريف بمرادف
كذا في حاشية ١٢

٦١

كما في المصغر والاسد فان مدلول الاسد بما هو مدلوله يفيد الالتفات اليه من حيث هو مدلول المصغر
واما في غير المرادف فظاهر قوله وتوضيحه آه وبهذا ظهر ان المعنى المطابقي للفعل معنى اجمالي مستقل
بالمفهومية غير ملحوظة فيه النسبة بنفسها ويؤيده ما نقل المصنف من الشيخ ان الاسماء والكلم نظير المفردات
المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب فما اشتهر ان الفعل بالمعنى المطابقي غير مستقل ليس بصحيح اه
باول فتدبر قوله وذلك لعدم اي العلم بالاختصاص من حيث انه نسبة مخصوصة بمخصص قوله
اجيب عنه آه حاصله منع كون المركب موضوعا للمعنى اذ يكفي في فهم المعنى التركيبي معرفة
اوضاع المفردات قوله لا على العلم بوضعه آه اذ ليس في المركب وضع غير وضع اجزائه المعانيها
حتى يترتب عليه استفادة العلم بمجموع المعنى فيتوهم الدور بناء على ان العلم بوضعه للمجموع يتوقف على العلم
بمجموع المعنى وبالعكس قوله والهيأة التاليفية آه اعلم ان الهيأة التركيبية يدل على النسبة بتوسط
الوضع النوعي بالمطابقة والحركات الاعرابية تدل عليها بالالتزام وهما ليستا من جنس الالفاظ
بل خارجتان عن المركب عارضتان له فالعلم بالمعنى التركيبي المخصوص يحصل بالهيأة المخصوصة العارضة
للالفاظ المخصوصة والعلم بهذه الهيأة العارضة للالفاظ المخصوصة لا يتوقف على العلم بالمعنى
التركيبي المخصوص بل العلم بنوعها يتوقف على العلم بنوعه فلا دور قوله والحق عندي آه قال
السيد السند ان مجرد حصول صورة الحكم في ذهن السامع من خبر المتكلم لا يقال له ان المتكلم افاد
المخاطب انما يقال ذلك اذا حصل له الاعتقاد من خبره فمعاني المركبات الخبرية يجوز ان تفيدها
بمعنى حصول التصديق بها ويصلح كونها غرضا من وضع الاخبار ولا يلزم الدور
اقول لا نسلم حصول التصديق من مجرد الاخبار بل بالنظر الى حال المتكلم من كونه نبيا او وليا
او غيره ممن يصدق بخبره فالخبر لا يفيد التصديق وانما يفيده الدليل وهو ان هذا قول من المتكلم
كذا وكل قول من المتكلم كذا فهو حق فهذا الخبر حق ويمكن حمل قول السيد عليه فتامل قوله المقصود
اصلا اي لا بالكنه ولا بالوجه

تمت